الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري –قسنطينة-
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

دراسة وصفية تحليلية –يومية "الخبر" نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال
تخصص وسائل الإعلام و المجتمع

إعداد الطالب:
بن عيسي الشيـــخ بولكعيبات

إشراف الأستاذ:
د/ إدريس

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: حسيـــن خـــريف	**أستاذ محاضر**	**جامعة منتوري – قسنطينة**	**رئيســا**
الدكتور: إدريس بولكعيبات	**أستاذ محاضر**	**جامعة منتوري – قسنطينة**	**مشرفا مقررا**
الدكتور: الطـــاهر أجغيـــم	**أستاذ محاضر**	**جامعة منتوري – قسنطينة**	**عضوا**
الدكتور: نصيـــــر بوعلي	**أستاذ محاضر**	**جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة**	**عضوا**

تاريخ المناقشة:

السنة الجامعية 2005 – 2006

(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.)

مقدمة

مقدمة:

لم تخل المجتمعات الإنسانية على مر العصور من التنضيدات الاجتماعية كعلامات مميزة لمختلف الفئات المكونة لها، حيث لكل عصر فئاته الاجتماعية التي تسير حركية الظاهرة الاجتماعية فيه من خلال فاعليتها و رصدها لمشهد ما، على غرار عصرنا اليوم الذي يعرف حركية متسارعة و تصعيدات، و كذا تغير موازين القوى العالمية، و ما رافقها من مفاهيم، تاركا هذا العالم يشهد تصعيدات أخرى نحو واجهة الأحداث اليومية على الساحة السياسية (محلية و عالمية) التي صارت تصنع يوميا واقعنا و اهتماماتنا بواسطة تفاعل رموزه و دلالاتها، مما فتح الأبواب واسعة أمام وسائل الإعلام لرصد تفاعلات الطبقة السياسية على امتداد الفئات المشكلة لهذه الطبقة (السياسية)؛ من الطبقة الحاكمة (السلطة) الصانعة الأولى للمشهد السياسي، و الموالون لهذه السلطة من خلال التسويق و التلميع الدائمين لأيديولوجية السلطة، إلى طبقة المعارضة؛ كرد فعل يضطلع بممارسة النقد و المشاركة في صناعة الصورة، و لم يكن ليحدث هذا بطريقة حضارية إلا من خلال التحولات العالمية، لا سيما بعد زوال القطبية الثنائية، ليفسح المجال واسعا أمام القيم الليبرالية من الدمقرطة الشاملة لحياة و سلوكات الأفراد... ليصبح النموذج الأمريكي نهجا يحتدى به.

و هذا ما دفع بالصحافة إلى المضي قدما نحو مجال واسع من الحريات، لتتحول إلى ممارسة الرقابة و النقد و الدعاية... على اعتبار أنها –على حد قول ناشر جريدة (New York Times)- "مهنة مكرسة للصالح العام، و لفضح الألاعيب و الشرور.. مهنة لا تؤثر الروح الحزينة الضيقة في ممارستها، بل تكون منصفة و عادلة لأصحاب الآراء المعارضة ...الخ" لتصبح الصحافة اليوم من لوازم المجتمعات الديمقراطية، ودليلا على رقيها، بل و صمام أمان يضبط الظاهرة الإنسانية، و لكن وسائل الإعلام وخصوصا

الصحافة في عملية إعادة البناء للحركية الاجتماعية و على الخصوص حينما ترصد الطبقة السياسية و رموزها، تقوم بإضفاء بعض سمات التضخيم أو التبسيط على تلك الصور و الرموز فتكون مغايرة للحقيقة و تتحول إلى صور و قوالب جامدة تستخدمها الصحافة لوصف الآخر سلبا أو إيجابا، بحيث تلعب دورا مهما في عمليات إنتاج المعاني و نقلها، حيث يصادف وسائل الإعلام ككل مسألتين على قدر كبير من الأهمية: الأولى؛ التمييز الذي تمارسه هذه الوسائل ضد بعض الفئات الاجتماعية، سواء حول الصورة التي ترسمها لها، أو من حيث الخبر المادي المتاح لها في وسائل الإعلام أو لناحية إهماله أو إقصائها عن مواقع العمل و المسؤولية، و الثانية كون أن الدراسات الإعلامية الحديثة قد أثبتت أن وسائل الاتصال ليست مجرد مرآة تعكس الحقائق الاجتماعية –و هذا مهم جدا- و إنما هي تساهم في رسمها بشكل غير مباشر، من خلال خلق معاني جديدة أو تحريف الصورة الواقعية بشكل أو بآخر ... و كل هذا لا يخرج عن أجوندا الوسيلة الإعلامية، وما يحكمها من آليات تركن إلى أيديولوجية و دور حارس الوبابة.

و الصحافة الجزائرية في ظل كل هذا لا تخرج عن هذا الإطار العام العالمي لاسيما بعد الحدثين الهامين اللذين مرت بهما؛ من تعددية سياسية العام 1989؛ برفع السلطة القيود عن الحريات الفردية و تكوين الجمعيات و الأحزاب السياسية، فحدث أن لازمه فيما بعد –على اعتبار أن التعددية السياسية ناقصة و لا معنى لها- تعددية إعلامية (1990) في مجال الصحافة المكتوبة، أو ما عرف "بالصحافة الخاصة"؛ التي تعتبر تجربة رائدة بحق، رغم ما تكابده من تضحيات و مضايقات سلطوية... و مع ذلك فقد قطعت أشواطا عملاقة في مجال حرية الرأي و التعبير،... و هي بهذا تمارس رسم صورة "الأنا" و "الآخر" و خلق المعاني و الرموز يوميا، لاسيما الصحافة التي تهتم برصد المشهد السياسي حيث تكون "محملة" بل "مشبعة" بأنواع المعاني و الصورة النمطية الجامدة تجاه الآخر.

لهذا كانت الصحافة الجزائرية –و ربما جريدة "الخبر" أهمها جميعا- ترسم صورة للطبقة السياسية في الجزائر من خلال بعدين متناقضين من السلبية إلى الإيجابية؛ إيجابية

صورة "الأنا" و إشراقها الدائم، و نمطية و سلبية صورة "الآخر" "الجحيم"، و هذا التحيز في رسم الصورة ينبع من خطة تحريرية متبعة.

و عليه جاءت دراستنا تحاول الكشف عن صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية من خلال التواتر اليومي لصور هذه الطبقة في مرآة الصحافة –جريدة "الخبر" نموذجا- منطلقين من تساؤل جوهري فحواه: طبيعة الصورة التي ترسمها الصحافة الجزائرية للطبقة السياسية (سلطة و معارضة)، لذلك توزعت دراستنا على مستوى ستة (6) فصول، جاء الفصل الأول خاصا بالإطار المنهجي للدراسة، و الفصل الثاني (بناء الصورة)؛ تناولنا فيه مفهوم الصورة الذهنية، و أبعادها النفسية و الاجتماعية، ثم برامج الصورة، فالصحافة و الصورة، إلى صورة المترشح السياسي. أما الفصل الثالث (تطور النظام السياسي في الجزائر)؛ بدأناه بمفهوم الطبقة السياسية و مراحل تشكلها في الجزائر، ثم تطرقنا إلى دستور 1976 و إقامة نظام مغلق للحكم، و أخيرا عنصر مخاض الانتقال إلى نظام مفتوح، و جاء الفصل الرابع (الصحافة في الجزائر) حيث تطرقنا إلى صحافة ما بعد الاستقلال، و صحافة الالتزام ثم مهنة الصحافة و التشريعات، فمشاكل الصحافة في الجزائر، و أخيرا تجربة الصحافة الخاصة، إضافة إلى فصلين ميدانيين متعلقين بفرضي الدراسة، هما: الفصل الخامس (صورة السلطة في صحيفة "الخبر") حاولنا فيه قراءة الجداول و تفسير نتائجها بالرجوع إلى التراث النظري و الفكري، أما الفصل السادس (صورة المعارضة في صحيفة "الخبر") حاولنا كذلك قراءة الجداول وتفسير النتائج و الأسباب الكامنة وراء الظاهرة و أخيرا خلصنا إلى النتائج العامة للدراسة من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها، و مدى إجابتها عن التساؤل الرئيسي للدراسة، وكذا اختبار فرضي الدراسة في إطار النتائج العامة، ومدى تحققهما، ثم حاولنا التعمق في النتائج المتحصل عليها... و أخيرا أوردنا المراجع المعتمدة في الدراسة، كما تم إدراج ملاحق للدراسة بدءا بالاستمارة ثم أرفقنا بعض الصفحات من جريدة الخبر و الأكثر قابلية للقراءة و دلالات الصورة المرسومة فيها... ثم وضعنا في آخر عنصر من الملاحق بعض الرسومات الكاريكاتورية "أيوب" لأنها ترسم صورة السلطة –خاصة- بشكل واضح

جدا على اعتبار أن ألف كلمة لا يمكن أن تعبر ببلاغة مثلما تعبر صـــورة واحـــدة كمـــا أدرجنا ملخصا للدراسة باللغتين (إنجليزية، فرنسية).

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

1-1- تحديد المشكلة
1-2- أهمية الموضوع و أسباب اختياره
1-3- أهداف الدراسة
1-4- الدراسات السابقة
1-5- الفروض
1-6- الأنموذج الإرشادي (Paradigm)
1-7- المنهج
1-8- تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات
1-9- مجال الدراسة
1-10- صفات العينة
1-11- كيفية تحليل البيانات.
هوامش الفصل الأول.

1-1- تحديد المشكلة

تبدو التجليات السياسية بشكل واضح في الميل الكبير نحو الديمقراطية و التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان، و تقهقر الأنظمة الشمولية و التسلطية، في إطار تقلب المفاهيم العالمية و بروز القطبية الأحادية بالأنموذج الأمريكي، كما بشر به "فرانسيس فوكوياما" عن "نهاية التاريخ" و الانتصار النهائي لليبرالية بشقيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (الديمقراطية) لتصبح أمريكا القطب الأوحد الذي تجري في فلكه باقي الدول.

و لأن المشهد السياسي هو السمة الغالبة على هذا العصر، من خلال تفاعلات الطبقة السياسية في رسمها لهذا المشهد على الصعيدين؛ الداخلي و الخارجي، و لهذا لم تخلُ الدول الحديثة من هذه الطبقة، و إن اختلفت أشكالها و طريقة قيادة الآخرين، والتأثير فيهم من جهة، و كذا التباين الحاصل على مستوى البلدان المتقدمة و المتخلفة و "سطوة" هذه الطبقة فيها، و تسيير دواليب الحكم من جهة ثانية؛ فإذا كان العالم الأول قد عرف تنظيم وتقنين الظاهرة السياسية، و الحياة السياسية لرموز الدولة... إلاّ أن العالم الثالث لا يزال "يئن" تحت نير النمطية العاداتية في تسيير شؤون البلاد و "العباد"، مما جعل هذا العالم يعيش على عتبات إعتلال إجتماعي متنامي، و لهذا أطلق "مونتسكيو" عبارته الشهيرة "الإستبداد الشرقي".

لا يمكن الحديث عن صورة الطبقة السياسية في الجزائر إلا من خلال حدثين هامين في هذا البلد لهما بالغ الأثر في صناعة صورة هذه الطبقة، و هما:

الأول: التعددية السياسية؛ و ما تمنحص عنها، من فك "قيود" الإحتكار السياسي، الذي كبل الجزائر، و هي التي عانت و على مر العصور من عدم الاستقرار... و لقد عمل الاستعمار الفرنسي طوال إحتلاله للجزائر على تثبيت أيديولوجيته و تشويه و "مسخ" الهوية الجزائرية، و رموزها، لو لا هذه الرموز التي سخرت حياتها "متربصة" لكل أنواع "الإستيلاب" المشين، فكانوا بحق الجماعات المرجعية الأولى لكل جزائري، و رجال يشهد التاريخ بمكانتهم و حضور صورتهم لدى الأجيال السابقة و اللاحقة، و جمعية العلماء المسلمين تأتي في الريادة بدورها التنويري الرائد. و على هذا كانت صورة ممثلي الشعب الجزائري أو صانعي المشهد السياسي آنذاك تأخذ عدة أبعاد من صورة المصلح إلى صورة المتطرف.

و لما كان الاستقلال عذاة 1962، وجدت الجزائر نفسها منهارة؛ مؤسسات مدمرة، أمية، فقر، فوضى إدارية...الخ و من ثم وجدت الطبقة السياسية نفسها أمام رهانات عظمى لبناء دولة حديثة الاستقلال، و ما تتطلبه المرحلة من انتهاج أيديولوجية تكون كفيلة بتحقيق آمال الشعب الجزائري، و لما كانت الاشتراكية نهج كثير من الدول المستقلة حديثا، هذه الأيديولوجية الطامحة إلى:[1] المساواة الاقتصادية، البعد عن الاستغلال، وإلغاء

الملكية الخاصة (الفردية)، و تنظيم التعليم المجاني، و الاهتمام بالفئات الخاصة، و تضع العدالة الاجتماعية أولى أولوياتها، لذلك كانت الاشتراكية في الجزائر خياراً إستراتيجيا، للنهوض بمؤسسات الدولة، و إحداث تنظيم اجتماعي يلغي الطبقية، و اعتبار حزب جبهة التحرير الوطني "الحزب الطلائعي" الأول حسب دستور 1963، بعدما انصهرت كل تيارات الحركة الوطنية في جبهة التحرير الوطني تباعا عام 1954، تجاوزا للرؤى الضيقة، و الانصهار جميعا لتحقيق الانعتاق من ربقة الاستعمار حتى إذا كان مؤتمر الصومام 1956 تم فعلا ضم التيارات السياسية لتحقيق هدف الاستقلال، تحت "عباءة" واحدة، و ، تحت "عباءة" واحدة، و إن كان هذا التماثل تم على مضض.

و المذهب الاشتراكي المتبنى منذ الاستقلال ينطلق من فلسفة هي تساوي أفراد المجتمع، فليس هناك طبقات أو مواطنون من درجات مختلفة، و منه كان تصور الطبقة السياسية الجزائرية نابعا من هذه الفلسفة، و عليه ليس "مباحا" الحديث عن مفاهيم الديمقراطية؛ من تعددية و تسويق سياسي، نتيجة لهذا لا يمكن التحدث عن رسم صور لهذه الطبقة، بل هناك صورة واحدة ووحيدة، صور نمطية تتمثل في الطبقة الحاكمة، التي عرفت أقصى نمطيتها في صورة الرئيس، بدءًا من أول رئيس للجمهورية "أحمد بن بلة" الذي رمي بالتعسف و الإقصاء لجميع الصور المناوئة لصورته، إلى الرئيس "بومدين" الذي جاء بعده، هذه الشخصية التي أجهرت القول بالقضاء على كل أنواع الإقصاء، لكن الزمن أثبت غير ذلك، حيث أخذت صورة الرئيس "بومدين" الصبغة الكاريزماتية، أو "الزعيم"، فكما يرى (بلامیناتز) أن الزعيم عندما يستخدم الأيديولوجيا لبلوغ ما يثق أنه في صالح الناس لا يلزم نفسه دائما بالإقناع العقلي، و إنما يحاول أحيانا تقديم حجج غير مقنعة، و قد يؤمن أو لا يؤمن أنه يحمل الناس على فعل ما يريد باللجوء إلى وسائل غير منطقية، فهو حريص على أن يقتنع الآخرين، و لا يعنيه التثبيت في صحة ما يورده من حجج، و ربما لا يعمد في واقع الحال، إلى إقناع الآخرين، و إنما يضيق الخناق عليهم من خلال وضعهم في موقف لا يستطيعون من خلاله أن يظهروا رفضهم أو يمتنعوا عن القيام بما يطلبه منهم، دون أن يكون ذلك له آثار سلبية عليهم،[2] و بالتالي تثبيت صورة "الأنا" و كبت صوت "الآخر"، كما نلمس كذلك سعي السلطة إلى تطبيع أفراد المجتمع على

هذه الرؤية السياسية من خلال المنظمات الجماهيرية كناقل للأيديولوجيا، و عليه فالصورة من "صنيع" الدولة، و ما يتلاءم و الفكر الأيديولوجي الاشتراكي، حيث كانت لتلك الشخصية الكاريزماتية اليد "الطولى" في فرض و رسم صورته لدى "الآخر" الجزائري، وكبح جماح كل من يحاول المشاركة في هذه الصورة أو خدشها أو منافستها، لذا "وئدت" أصوات كثيرة آنذاك؛ فليس عجيبا أن تكون السلطة "الخصم" و "الحكم"، كل هذا بدعوى النهج المتبع، علما أن الاشتراكية في الجزائر لم تكن واضحة المعالم، كما أن الإعلام في هذه المرحلة "مجند" لخدمة السلطة على اعتبار أن الشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية، يعمل بها كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني و يتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية.

و لكن سرعان ما انقلبت المفاهيم و التوجهات، و أن رؤية الطبقة السياسية "للآخر" و علاقتها به ينسجها الزمن، الزمن تلك القوة الخفية الفاعلة، الزمن بما يحمله من عبء، هو آخر له "أسياد" و "عبيد"، الزمن "غلاب" أو "قلاب"، فكان أن انفجرت "القدر" –بتعبير المحللين السياسيين- ليعود كل حزب إلى أصله، فانفجر معه الشعب الجزائري عام 1988، لتظهر رموز جديدة على أنقاض رموز الاشتراكية و الحزب الواحد، ليحدث تفاعل اجتماعي جديد على الساحتين السياسية و الاجتماعية، و فرض إذ ذاك على صانعي الفعل السياسي في الجزائر رؤية جديدة كخيار استراتيجي ثان، بعد تصدع الجمهورية الأولى (الاشتراكية) و إن كان ليس بكل رموزها، لتعوض بجمهورية ثانية تكون أكثر تفتحا و ديمقراطية و حركية. فكان من أثر هذه الأحداث دستور 23 فبراير 1989 الذي سمح "بالانعتاق" السياسي نحو التعددية بتأسيس الجمعيات و بحرية الصحافة و تنويعها (المادة39) فطالبت الفئات الواعية بالتعددية الإعلامية كنتيجة حتمية للتعددية السياسية في الجزائر، فبدأت بوادر انفتاح إعلامي متضمنة في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 19 ديسمبر 1988.

<u>الثاني:</u> التعددية الإعلامية؛ فلقد كانت الصحافة في الجزائر أداة الدعاية في حكم "توليتاري" "تسلطي" لكن بعد دستور 1989، كان لزاما استكمال التعددية السياسية بتعددية إعلامية كتأصيل للديمقراطية، فلقد فسر المحللون السياسيون أن الديمقراطية التي عرفتها

الجزائر بعد أحداث هذا الدستور هدية من النظام، في حين يرى البعض أنها لم تكن كذلك بقدر ماهي وليدة للظروف الدولية التي تميز المرحلة، فكان نتيجة هذا أن تدعم الإعـــلام العمومي بإصدارات جديدة.

وجدت الجزائر نفسها أمام عدة رهانات، بعد التحول إلى النظام الرأسمالي الـــذي يعتمد على الحريات الفردية، و من بينها حق المشاركة السياسية للأفراد في الحكم، الذي هو من جوهر التعددية السياسية، هذه الأخيرة التي "تبيح" حق النقد و المشاركة في الحياة السياسية، لخلق فعل سياسي متعدد لا تحتكره السلطة الحاكمة لوحدها، و بـــذلك الـــزوال التدريجي للرؤية الاشتراكية بعدما أصيبت "بالتعليل الاجتماعي"، و حلول نظـــام سياســـي حر، ليعطي للرأي العام الحق في الاختيار و المشاركة في "الأنا الاجتماعي" و الخـــروج من التموقع حول الذات، فاستكملت الديمقراطية في الجزائر بالتعددية الإعلامية إثر ظهور قانون الإعلام 1990، من خلال حرية ممارسته و حرية الامتلاك لبعض وســـائله. ممـــا يعطي للصحافة دورها الحقيقي من خلال ممارسة الرقابة و من ثم يتشكل الـــرأي العـــام وبروز تسويق سياسي تسعى الطبقة السياسية من خلاله إلى نشر أفكارها إلى الرأي العام للتأثير فيه و العمل على إبراز الصورة المرغوبة و العمل الدؤوب للحفاظ عليها وتلميعها، ليظهر ما يسمى "حرب الصور" التي تعتبر من جوهر الديمقراطية الحديثة. و ترك الحرية للفرد لاختيار الصورة التي يريدها، بعيدا عن الصورة النمطية "المقدسة" التـــي رســـمها النظام لذاته، التي لا تقبل النقد أو المساس بها، كما تنبذ أي صورة منافسة لها، بل لا تريد حتى أن ترى "أناها" في عيون الآخر، بدعوى المساواة، فما جدوى وجود "أنا" و "آخر" بل يجب أن تكون هناك ذات اجتماعية واحدة، و رمزا مهما واحدًا.

من خلال هذه الخارطة الجديدة بتوجهيها السياسي و الإعلامي الجديد في الجزائـــر يمكن التكلم عن بناء الصورة في وسائل الإعلام للطبقة السياسية؛ سلطة و معارضة كمـــا يصبح من المشروع قيام تسويق سياسي و علاقات عامة، و مجال عمومي لتشـــكل رأي عام، و كذا قيام مجتمع مدني كقوة "إقتراح" أكثر منها قوة "احتجاج" في ظل إعلام "الرأي" و"الرأي الآخر".

صورة الطبقة السياسية في الجزائر لا يمكن تشكلها إلا من خلال مختلف وسائل الإعلام، و ما دامت الجزائر تحتكر وسائل الإعلام الثقيلة (الراديو ة التلفزيون)، واعتبارهما من ممتلكات الدولة، فإن الوسيلة الإعلامية التي يمتلك الأشخاص حرية امتلاكها هي الصحافة، فقد صارت "الوعاء الحاوي" لهذه الصور، سواء كانت صحافة عمومية (لسان حال الطبقةالحاكمة) بالتلميع و التسويق الدائمين لمواقف السلطة، أو صحافة خاصة؛ لتتحول هذه الوسيلة إلى مرآة عاكسة لصور رجال السياسة –سلطة أو معارضة- و كذا مرجعا وفضاءً رحبا "لمساجلات" الطبقة السياسية في الجزائر، من خلال التفقد اليومي للصورة، و تعهدها بالرعاية من تلميع و تجديد، حتى و لو كان ذلك على حساب صورة الآخر.

إذا كانت هذه الصحافة ليست محايدة فهي طرف مهم و شريك فاعل و منفعل في صنع الفعل السياسي، و اتخاذ القرارات، و حتى تأليب الرأي العام. فهذا "هارولدلاسكي" في كتابه (محنة الديمقراطية) يؤكد على أهمية الصحافة و سلطتها و على ازدواجية سلاحها، لتصبح الصحافة الجزائرية اليوم على اختلاف توجهاتها و ملكيتها تعرف حضورا دائما للطبقة السياسية لدرجة إستحالتها إلى منابر سياسية لمختلف الأفكار على المستوى المحلي، بالتناول الكثيف لهذه الرموز و دلالتها، و بالأدوار التي تلعبها، مما يجسد الحضور الدائم لصورة هذه الطبقة بمختلف أشكال و أنماط هذه الصور، سواء كانت صورا إيجابية أو سلبية، انطلاقا من التوجه العام لهذه الوسيلة، مما يبرز تباينا واضحا في بناء الصورة بين الصحافة العمومية و الصحافة الخاصة، وفقا لاستراتيجية وأجوندا متبعة.

و هذا كله يثير عدة أسئلة أهمها: كيف رسمت الصحافة الجزائرية صورة الطبقة السياسية؟

هل هناك تمايز في رسم هذه الصورة بين السلطة و المعارضة؟

و أخيرا إذا كان هناك اختلاف و تمايز في رسم هذه الصورة، فما طبيعته؟ و ما الأسباب المؤدية إليه؟.

1-2- أهمية الموضوع و أسباب اختياره:

لقد برزت أهمية دراسة الصورة على مستوى القيادات السياسية نسبيا، بعدما برز الاهتمام بدراسة صورة المنشآت، و الترويج لمنتجاتها، لذا وجدت هذه القيادات السياسية الفاعلة والمنفعلة بالمشهد السياسي نفسها أمام تسويق صورتها، خاصة و أن هذه الصورة هناك من يشارك في صنعها و منافسها، خاصة إذا كان هذا التجاذب لصناعة الصورة في مجتمع يتسم بالنسق المفتوح، لهذا يروج لمصطلح "حرب الصور" في الأنساق السياسية المتحررة من "الاحتكارات السياسية" و الحزبية الأحادية التي غالبا ما تضطلع بمهمتين؛ السلطة أو الطبقة الحاكمة، ثم إنه المنتج لأيديولوجية الحكم، و بالتالي امتلاكه القدرة على إقصاء الآخر، و هذا النمط لا يكون إلا وقف الأنساق المغلقة، فالطبقة الحاكمة، والمعارضة في الجو"الليبرالي" يبعث على المشاركة في دمقرطة الحياة السياسية باعتبارها رمزا للتفاعل الاجتماعي و باعثا على خلق صورة "الآخر" لدى "الأنا".

ولإن كان هذا العصر يصطبغ بالحركية السياسية، و تفاعل المجتمعات على مستوى أكبر (عالمي) فهو كذلك على مستوى أقل (البلد الواحد) يشهد حركية تكاد أن تكون مجسدة في الطبقة السياسية دون سواها، التي تتعدد حولها صورٌ نمطية في عقول الجماهير، لذلك كان اختيارنا لهذا الموضوع وفقا لأسباب ذاتية مدفوعة بهواجس شخصية تهدف إلى الاقتراب من موضوع الطبقة السياسية في الجزائر، بمكونيها سلطة حاكمة ومعارضة، إضافة إلى موضوع الصورة الذهنية، و القوالب الجامدة النمطية، و ما يحكمها من ضوابط، و السبل الكفيلة لترميمها خاصة، و تعزيزها... أما الأسباب الموضوعية (العلمية) فهي تهدف إلى الإطلاع على الموضوع بأبعاده الثلاثة: الصورة الذهنية و كيفية بنائها، و ثانيا الاستراتيجية العلمية لبقاء الصورة المرغوبة دون غيرها من أنماط الصور، و عناصر الجذب و التأثير فيها، ثم أخيرا؛ معرفة الطبقة السياسية بكامل شرائحها و التي مثلنا لها بالسلطة و المعارضة و عناصر التفاعل بينها و نظرة كل منها للآخر، و كيف يرسم صورة نمطية له تنحى إلى القوالب الجامدة ذات الأبعاد السلبية، ثم كيف يرى كل طرف من الأطراف المتساجلة صورته (صورة الأنا)... و كل هذا في مرآة الصحافة الجزائرية على اعتبار أنها كما يقال: "صحافة مستقلة" تملك الحرية في اختيار الخط التحريري المناسب دون تعسف سلطوي، بعد "مخاض" التعددية

الإعلامية... و من هذا كله كان اعتقادنا بأهمية الصورة التي ترسمها الصحافة المكتوبة يوميا للطبقة السياسية اعتقادا لا يمازحه شك في خطورة بناء الصورة و التخطيط لها - كون التجرب السياسية للبلد "الفتية"- بناء يضمن السيادة و الديمومة لرموز دون أخرى.

1-3- أهداف الدراسة

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على جملة من الاستفسارات والأسئلة الجوهرية التي قد نوفق في إيجاد مصوغ و جواب لها في هذه الدراسة بشقيها (النظري و الميداني) و الوصول إلى جدوى علمية لموضوع كهذا... و أهداف البحث ندرجها في:

- كشف معالم الصورة التي ترسمها الصحافة الجزائرية للسلطة.
- الكشف عن ملامح صورة المعارضة في الصحافة الجزائرية.
- الكشف عن أجوندا الصحافة التي من خلالها ترسم صورة الطبقة السياسية.
- الكشف عن الأسباب التي جعلت صورة المعارضة محسنة على حساب صورة السلطة.

1-4- الدراسات السابقة

في إطار العولمة و تحول العالم إلى قطب أوحد يهدف إلى فرض آليات جديدة من خلال نظام جديد يمس كل مجالات الحياة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، الشيء الذي سمح بنقل أيديولوجية الدول المتقدمة، من قيم الديمقراطية، و حرية الإنسان وحقوقه... و في خضم كل هذا وجدت الجزائر نفسها أمام رهانات تأصيل الفعل الديمقراطي، على غرار نهج كل الدول ذات التقاليد العريقة في مجال الديمقراطية، فكان من نتاج هذا التحول بروز التعددية السياسية و الإعلامية في الجزائر، و منه ظهور معارضة تنازع السلطة في الحكم، لكن هذه المعارضة –كما يصفها البعض- ضعيفة و"هشة" في برامجها، و تفتقد لطول النفس و القدرة على مجابهة السلطة و نقض

أفكارها... لأن هذه الأخيرة (السلطة) لا تزال تنظر إلى مسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان و دور المجتمع المدني بشيء من الحذر و التريث، لذلك فالدراسات في هذا المجال قليلة لوجود "طابوهات" حول مسألة السلطة في الجزائر، و صعوبة الحصول على معلومات في هذا الشأن، مما جعل الباحث لا يحصل على أي دراسة سابقة أو مشابهة حول موضوع "صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية" مع إدراكنا ما للدراسات السابقة من مزايا في إجراء البحوث و توجيهها.

1-5- الفروض

تسعى الدراسة هذه إلى اختبار الفرضين الآتيين:

* **الفرض الأول**: ترسم الصحافة الجزائرية صورة للسلطة ذات أبعاد سلبية.

مؤشرات الصورة السلبية:

- التضليل
- الجهل بالمشاكل
- الفساد
- المحسوبية
- التسلط
- معاداة الديمقراطية

* **الفرض الثاني**: تميل الصحافة الجزائرية إلى رسم صورة ذات أبعاد إيجابية للمعارضة في الجزائر.

مؤشرات الصورة الإيجابية:

- النضال من أجل الديمقراطية
- اليد النظيفة
- كشف أخطاء السلطة
- وضوح الأفكار
- حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)

- النضال من أجل سيادة القانون.

1-6- الأنموذج الإرشادي (Paradigm)

الصورة الذهنية عبارة عن إعادة بناء الواقع، من خلال ما أدركته الحواس، و هي (الصورة) بما تحمله من دلالات و رموز و إيحاءات و معاني... قابلة للقراءة و التأمل والنقد، بحيث يكون بالإمكان تقمص دور الآخر، أو تبادل الأدوار –حسب جورج ميد- وعليه نجد أنفسنا أمام انتهاج -منظور نتبناه خلال دراستنا- يتناسب و موضوع الصورة، و هو النموذج الإرشادي الرمزي، و هو مقاربة فكرية تعنى بثلاث اهتمامات[3]:الأولى أن البشر؛ هم عناصر مميزة في كونهم حيوانات تستخدم رموزا معقدة، و رغم أنهم كذلك، يسكنون عوالم مادية، و موضوعية. الثانية أن مثل هذه المعاني، و التي تتحول عبر الزمان (التاريخ) و المكان (الثقافة) و البيولوجيا، و يتصف المعنى بالغموض، و لا يؤخذ أبدا كمسألة مسلم بها، و الاهتمام الثالث؛ يوكد المنهج على وحدة التفاعل، موفرا بذلك جسرا بين الجانب البيولوجي و النفسي البحت (الذي ينجذب إلى الجانب البنيوي، و من يتجاهل الفرد).

إن البشر يمتلكون أنفسا تجعلهم قادرين بصفة دائمة على القيام بدور الآخر، على رؤية أنفسهم من خلال عيون الآخرين، و بغير هذه القدرة ينهار الاتصال البشري، و بها ينهار النظام الاجتماعي[4]، و يفرض هذا المرجع الفكري وجوده بقوة من خلال استعمال مصطلحاته الدالة عليه، و المناسبة لهذه المقاربة، و عليه نعتقد أن صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية تجسد تفاعلا حثيثا مستمرا لرموز صورة هذه الطبقة في إطارها الوظيفي.

1-7- المنهج

يعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية، و هو يندرج ضمن البحوث الأساسية (Basic Rechearchs)، و لتحقيق أهداف الدراسة يستعمل الباحث منهج تحليل

المضمون، الذي يعرفه علماء مناهج البحث الاجتماعي بأنه[5]: "أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم و الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال".[*]

تعتمد دراسة الصور النمطية المقولبة في ضوء تقنيات تحليل المضمون على سوق مجموعة من التساؤلات الخاضعة للبحث، و مواد خاصة بالتحليل مع اتخاذ طريقة علمية للبحث وصولا إلى النتائج المرجوة، و من هنا يختلف بحث تحليل المضمون عن البحث الوصفي الصرف،... و لأن كان هناك إجماعا من قبل كثير من الباحثين و الخبراء على أن: "تحليل محتوى الإعلام هو المنهج المناسب لوصف و تحليل نظام المعلومات في وسائل الإعلام بكافة عناصره، ابتداءً من وصف المحتوى و دلالاته و ارتباطاته المتعددة بالاتجاهات المختلفة للنشر و الإذاعة، و الاستدلال عن الأهداف المختلفة لهذا النظام، في علاقته بالنظم الفرعية الأخرى، في وسائل الإعلام، ثم علاقة هذا النظام الإعلامي بالنظم الاجتماعية في إطار السياق الاجتماعي العام.[6]

و لما كانت وسائل الإعلام تلعب دورا مركزيا في عمليات إنتاج المعاني و نقلها، بالإضافة إلى نقل المعاني السائدة –و هو ما سنراه لاحقا- فإن معظم الدراسات التي انصبت على دراسة الصور النمطية المقولبة في وسائل الإعلام تعكس مشكلتين أساسيتين، ترتبط الواحدة بالأخرى هما[7]:

* التمييز الذي تمارسه وسائل الإعلام ضد بعض الفئات الاجتماعية أو الكيانات الاجتماعية سواء حول الصورة التي ترسمها لها أو من حيث الخبر المادي المتاح لها في وسائل الإعلام، أو لناحية إهمالها أو إقصائها عن واقع العمل و المسؤولية، فعلى الصعيد المحلي الجزائري هناك صراع، سواء أعلن أو أخفي بين تيارين أيديولوجيين –و على مستوى الصحافة- هما الصحف الفرنكوفونية و الصحف المعربة...

* إن الدراسات الإعلامية الحديثة قد أثبتت بأن وسائل الاتصال ليست مجرد مرآة تعكس الحقائق الاجتماعية، و إنما هي تساهم في رسمها بشكل أو بآخر، و تعتمد قناعة الدارسين "إليوت" و "فرانك باركن" على نظريات في علوم الاتصال و النفس و الاجتماع

[*] هذا هو التعريف الذي وضعه "بيرلسون" و هو أحد الباحثين في الموضوع، و ذلك في كتابه: Content Analysis in Communication (1952)، و ما يجدر ذكره هو الجدل الحاصل حول تحليل المضمون؛ هل هو منهج قائم بذاته أم أداة بحث؟، و هنا اعتبره "بيرلسون" أسلوبا فنيا، و ليس منهجا، و نعتبره في هذه الدراسة منهجا.

و علم النفس الاجتماعي، تؤكدان مواقف الفرد النفسية و سلوكه أمور يتعلمها من "الآخر" عن طريق المحاكاة و التماثل، لأن هذا "الآخر" –الذي وصفه "سارتر" بالجحيم- يتألف من قوى ثقافية فاعلة، و جماعات ضغط و عمليات وسائل الاتصال التي تتفاعل مع بعضها تعامديا و أفقيا في إطار العوامل المؤسسية و البنيوية و الاجتماعية لإنتاج الصور النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية عن الآخرين، و من هنا فإن تركيب العاملين في المنظمات والقيمين عليها الذين يؤدون دور حارس البوابة (Gate Keeper) و يقومون بانتقاء المادة الإعلامية، و إنتاجها و إخراجها و المصادقة عليها قبل عرضها للجمهور، يلعب دورا كبيرا في إنشاء تلك الصور النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية عن الآخرين انطلاقا من مصالح أصحاب الوسيلة الإعلامية و رغبات المعلنين في تحقيق الأرباح و تلبية الحاجات النفسية و الاجتماعية للجمهور من أجل إحداث التأثير الفوري و الواضح في الرأي العام.

و هذا ما ينطبق إلى حد ما على الصحافة الجزائرية "المحملة" بالصور المقولبة نحو الآخر –خاصة إذا كان هذا الآخر؛ السلطة- و بالخصوص إذا كانت الوسيلة الممشهدة له (للآخر) هي صحيفة مستقلة "كالخبر" –نموذج الدراسة حيث يصبح هذا الآخر يتجاذبه نمطين متنافرين من سلبية مطلقة إلى إيجابية مطلقة، بعيدا عن الأحكام "العقلانية" التي تستقريء طرفي المعادلة، قبل الأحكام "الجزافية" المسبقة، و هذا ما سنكشفه خلال عرضنا باستعمال منهج تحليل مضمون الصحافة الجزائرية و الصورة التي ترسمها للطبقة.

1-8- تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات

بدءًا نشير إلى أن هذه الدراسة تندرج تحت مجال واحد، على اعتبار التقسيمات التي وضعها الباحث "لاسويل" (H. Lasswell) حول بحوث الاتصال الجماهيرية و التي قسمها إلى خمسة (5) مجالات[8]: الأول؛ بحوث القائم بالاتصال أو حارس البوابة أو من قال؟، الثاني؛ بحوث المضمون أو الرسالة أو ماذا قيل؟، الثالث؛ بحوث الوسيلة أو القناة أو كيف قيل؟، الرابع؛ بحوث الجمهور أو المستقبلين أو لمن قيل؟، الخامس؛ بحوث التأثير

أو بأي تأثير على الفرد أو المجتمع؟، و عليه فدراستنا تندرج تحت المجـــال الثـــاني أي بحوث المضمون أو الرسالة.

استخدم في هذه الدراسة تحليل المضمون لجمع البيانات، لذا قمنا بتصميم اســـتمارة تحليل المضمون –على مستوى الفصلين التاليين- المتمثلة في:

أولا: على مستوى الفصل الخامس (صورة السلطة في جريدة "الخبر")، حيث تـــم استعمال وحدات التحليل و فئات التحليل لبناء الاستمارة.

أ- **وحدات التحليل**: حيث اقتصر موضوعنا على استعمال وحدتين همـــا: وحـــدة الفكرة التي يدور حولها الموضوع و هي كل ما يتعلق بالمشهد السياسي في الجزائر مـــن خلال السلطة و المعارضة، أي الموضوعات السياسية.

ووحدة المساحة؛ الخاصة بحساب المضامين الصحفية في صفحات جريدة "الخبر".

ب- فئات التحليل: لدينا فئتين رئيسيتين: فئة ماذا قيل؟ و قد استعملنا:

* فئة الموضوع (Subject Matter) ممثلة في:

- فئة السلطة؛ و تحوي الفئات الآتية:

- ♦ فئة السلطة التنفيذية: و تتفرع إلى: البلديات –المجالس البلديـــة –المجـــالس الولائية –الوزارات –القوى الأمنية –الحكومة –رئاسة الجمهورية.
- ♦ فئة السلطة القضائية: و يندرج تحتها: المجلس الأعلى للقضاء –المحـــاكم – المجالس القضائية.
- ♦ فئة السلطة التشريعية: و تمحورت حول: مجلس الأمة –و المجلس الشعبي الوطني.

- فئة الموالاة: و تتمحور حول:

- ♦ فئة أحزاب التحالف: و التي تتفرع إلى: جبهة التحرير الـــوطني –التجمـــع الوطني الديمقراطي –و حركة مجتمع السلم.
- ♦ فئة المجتمع المدني: و تأخذ الأشكال الآتية: جمعيات –منظمات –نقابات.

* فئة القيم (Values): و حوت القيم الآتية: المساواة –الإنجاز –العدل –الوطنيـــة –التضامن –المصداقية –الفساد –التسلط –معاداة الديمقراطيـــة –المحســـوبية –الجهـــل

بالمشاكل، حيث أعطينا الفرصة لظهور القيم السلبية بنفس النسبة مع القيم الإيجابية، بحيث استغنينا عن استعمال فئة الإتجاه لذا تم تجاوز هذه الأخيرة.

* فئة المصدر (Source): و توزعت على المصادر الآتية: الوكالات –المراسلون –و الفاعلون.

* فئة المساحة: و تعتبر من الفئات المهمة في الدراسة من خلال المساحة المخصصة لموضوع الطبقة السياسية (سلطة و معارضة)، حيث استعملنا الكسور الرياضية تعبيرا عن المساحة.

* فئة كيف قيل؟: و تهتم بالقوالب و الأجناس الصحفية التي استعملت في المادة الإعلامية، و حري بنا أن نقول أنه في البداية وضعنا هذه الفئة وفقا للأسس العلمية على النحو الآتي:

- الصيغ و الأشكال الإخبارية و تحوي: الخبر الصحفي و التقرير، لأشكال أو الصيغ الفكرية؛ و تنقسم إلى: المقال، الافتتاحية، العمود، و التعليق، الأشكال أو الصيغ التعبيرية؛ و تحوي جنسي هما: الريبورتاج و البورتري، الأشكال أو الصيغ الفنية، وفيها: العناصر التيبوغرافية (الصورة –الكاريكاتير –الرسم) و الإخراج الصحفي عموما.

و لكن نظرا للغموض الحاصل على مستوى الصحافة الجزائرية عموما في الاستعمال الصحيح لهذه الأجناس الصحفية،... و بالتالي تجاوزنا هذه التقسيمات.

* فئة الشكل (Type): تجاوزا لما سبق حوت هذه الفئة ما يلي: الخبر –التقرير – التعليق –الحديث –الريبورتاج –و الكاريكاتير–الصورة الفوتوغرافية، كما نشير هنا إلى أن الصورة الفوتوغرافية أدرجناها لأنها تدعم الموضوع و تجعله أكثر جاذبية عكس المواضيع الخالية من الدعم بالصورة الفوتوغرافية كما أنه وجدنا بعض المواضيع مدعمة برسومات كاريكاتيرية، ناهيك عن الرسم الكاريكاتيري لـ "أيوب" و هذا متواجد خاصة على مستوى صفحة "سوق الكلام".

* و أخيرا وضعنا فئة خاصة بالصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى تظهر مدى حضور أو عدم حضور الطبقة السياسة.

- و مما سبق كله يتحدد لدينا (34 جدولا) توزعت كالتالي:

- ثمانية (08) جداول خاصة بالموضوعات.
- جدولين (02) خاصين بالصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى.
- سبعة (07) جداول خاصة بفئة القيم.
- خمسة (05) جداول خاصة بفئة المساحة.
- خمسة (05) جداول خاصة بفئة الشكل.
- سبعة (07) جداول خاصة بفئة المصدر.

ثانيا: على مستوى الفصل السادس (صورة المعارضة في جريدة "الخبر")، تم استعمال –كذلك- وحدات و فئات للتحليل كما يلي:

أ- وحدات التحليل: اعتمدنا فيها على **وحدة الفكرة**، و كذا وحدة المساحة

ب- فئات التحليل: بخصوص فئة "ماذا قيل؟" استعملنا:

* فئة الموضوع (Subject Matter): و تمثلت في: فئة المعاضة و حول مايلي:

فئة الأحزاب؛ و تفرعت إلى: الأحزاب اليمينية –الأحزاب اليسارية – و الأحزاب الإسلامية.

فئة المجتمع المدني: و تفرعت إلى: -النقابات؛ و تفرعت كذلك إلى: العمال – الأساتذة –المحامون و أخرى.

-الجمعيات؛ و حوت: الثقافية –العلمية –الرياضية –أخرى

-المنظمات؛ و فيها: حقوق الإنسان –السنوية –أخرى.

* فئة القيم (Values): اندرجت تحتها القيم الآتية: وضوح الأفكار –اليد النظيفة – النضال من أجل الديمقراطية –كشف أخطاء السلطة، حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل) –التلاعب –الاستغلال –الوصولية –الكذب –الوجود الشكلي (الواجهة) –بيادق السلطة.

* فئة المصدر (Source): ضمت المصادر الآتية: الوكالات –المراسلون – والفاعلون.

* فئة المساحة: من خلال توزع موضوع الطبقة السياسية على الصفحات، والمساحة التي شغلتها في صفحات جريدة "الخبر".

كيف قيل؟: في هذه الفئة استعملنا:

* فئة الشكل (الأجناس الصحفية)، حيث اندرج تحتها: الخبر –التقرير –التعليق – الحديث –الريبورتاج –الكاركاتير – و الصورة الفوتوغرافية المدعمة للموضوع.

* كما استعملنا فئة خاصة بالصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى (الواجهة)

- و منه تحدد لدينا في هذا الفصل (30 جدولا) توزعت كالآتي:

- ♦ سبعة (07) جداول خاصة بالموضوعات.
- ♦ جدولان (02) خاصان بالصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى.
- ♦ تسعة (09) جداول خاصة بفئة القيم.
- ♦ ستة (06) جداول خاصة بفئة المساحة.
- ♦ ثلاثة (03) جداول خاصة بفئة المصدر.
- ♦ ثلاثة (03) جداول خاصة بفئة الشكل.

و خلاصة لما سبق كله يكون لدينا 64 جدولا موزعا على مستوى الفصلين الميدانيين، و بـ (302) موضوعا، منها (252) موضوعا خاصا بالسلطة، و (50) موضوعا خاصة بالمعارضة، و بمساحة إجمالية قدرت بـ (49.52) صفحة، منها (39.78) صفحة خاصة بموضوعات السلطة، و (9.74) صفحة خاصة بموضوعات المعارضة.

1-9- مجال الدراسة

يتسم عصرنا بحركية متسارعة في العلاقات الإنسانية على المستويين العالمي والمحلي أي زمانيا و مكانيا تبعا لتغير ميكانزمات الظاهرة الإنسانية، حيث ينتج جراء هذه الديناميكية تداول الرموز الفاعلة و المنفعلة التي سرعان ما تتخذ أحد شكلين؛ إما الصراع و هو الأكثر بروزا في المجتمعات المعاصرة، أو "الإنغماس" في الآخر –و لو كرها- من خلال التبعية و "الولاء"، لعدم قدرة هذا الآخر على المقاومة لرموز مهيمنة تلغيه و تبعث به إلى الإضمحلال و الذوبان.

حيث تتمحور دراستنا ذات الطابع "السجالي" الرافض لمشهدة الحياة السياسية تحت "لواء" الرمز الفاعل المسيطر، و بالتالي تتجاذب أطراف المعادلة، محدثة تبادلا للأفكار والأدوار، و عليه ترك القوالب الجامدة/ "المنطبعة" ببعديها تتفاعل من خلال "حرب الصور" التي تعرف حضورا "صارخا" في الصحف الليبرالية... و كذا الصحافة الجزائرية، والصور المنطبعة فيها للطبقة السياسية.

لذلك أخذت دراستنا مجالين للدراسة هما:

أ- المجال الزماني: فدراستنا المسماة "صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية –جريدة "الخبر" أنموذجا-" تأخذ مدى سنة كاملة من 2005 إلى 2006، و هي فترة تعرف تحولات سياسية و اجتماعية و ثقافية و اقتصادية... تنبئ بإرادة سياسية فذة من "لدن" صانعي القرار السياسي إلى أبسط مواطن في هذا البلد الذي كابد على مر العصور الأزمات و عدم الاستقرار، فقد عانى كثيرا من المعادلة الرمزية "قوى التقدم تساوي قوى التأخر".

ب- المجال المكاني (الجغرافي): مجتمع الدراسة لدينا هو "مؤسسة الخبر" وبالتالي فعينة الدراسة (مجتمع البحث) يتمثل في أعداد صحيفة "الخبر"، و ذلك من سنة (2002 حتى 2005)، ففترة البحث (Research period) لدينا هي أربع (04) سنوات، تحتوي بذلك مجتمع بحث (Research Society) مكون من (15) مفردة (أو عددا).

ما يستجدي الذكر هنا هو سبب اختيار مؤسسة "الخبر" كعينة للدراسة، حيث لم يكن اختيارا اعتباطيا، بل كان مؤسسا، و ذلك كون "صحيفة الخبر" الأكثر انتشارا و مقروئية و سحبا، و ذات حضور جيد من حيث رصد المشهدة السياسية خاصة على المستوى المحلي (السبت السياسي بالخصوص)، و تزعم هذه الصحيفة أنها ذات خط تحريري/أيديولوجي مستقل، جاعلة الحقيقة أسمى أهدافها، هذا من جهة، و من جهة أخرى، صحيفة "الخبر" مناهضة للسلطة و أعمالها، و لذا "استحوذت" على عقول شريحة من الجزائريين... مع إيقاننا بأن جريدة "الخبر" لا تمثل الصحافة الجزائري، و ليست أفضلها...

تأكيدا لما سبق سنقدم بطاقة فنية مختصرة حول "الخبر" هذه الصحيفة التي عرفت النور بصدور العدد الأول لها في الفاتح نوفمبر عام 1990، و خلال مسيرة لم تتجاوز عشرة (10) سنوات، تمكنت أن تحتل المرتبة الأولى من حيث الانتشار في الجزائر، فقد تجاوز سحبها عام 1998 ما يقارب 400 ألف نسخة يوميا، و أصبح اليوم يقارب "نصف المليون" نسخة يوميا، لتصبح اليومية رقم واحد في الجزائر، و تأكد هذا من خلال معهد "إيمار" (IMMAR) الفرنسي لسبر الآراء حول مقروئية عناوين الصحف الوطنية، وتظهر الأرقام اعتلاء "الخبر" المرتبة الأولى من حيث المقروئية بنسبة 38%، تليها يومية "ليبرتي"، أما ترتيب اليوميات حسب عدد القراء، تأتي "الخبر" في المرتبة الأولى بـ 5,7 ملايين قارئ، بعيدا عن "ليبرتي" بـ 2,6مليون قارئ، أما مقروئية الصحف حسب التوزيع الجغرافي، فقد جاءت نتائج معهد "إيمار" تبين مدى مقروئية كل جريدة على مستوى مختلف المناطق الجزائرية، حيث تتفوق "ليبرتي" على "الخبر" في منطقة الوسط بفارق ضئيل (32,9% و 32,8%)، في حين "الخبر" في المرتبة الأولى في الشرق بنسبة 47,8%، و في الغرب بنسبة 36,2% و في الجنوب بنسبة 35%، أما إذا جئنا إلى الفئات العمرية المشكلة لقراء مختلف اليوميات، فإن ما نسبته 63% من قراء "الخبر" يقل عمرهم عن ثلاثين (30) سنة، و أن ما نسبته 60 % من قراء "الخبر" هم من الرجال، و 40% من النساء، زيادة على هذا جاء المعهد بأرقام حول المستوى الدراسي لقراء "الخبر"، حيث يمثل الثانويون و الجامعيون ما نسبته 42,8%[9]، و أصبحت الجريدة مؤسسة إعلامية متكاملة بعد أن أصبحت تمتلك مطبعة خاصة، كما أنشأت "الخبر" "مركز الخبر للدراسات و البحوث"، و مركز آخر لسبر الرأي ووكالة اتصال... و تمتلك هذه اليومية طاقما تحريريا يتكون من حوالي 80 صحفيا، بالإضافة إلى 45 مكتبا في الجزائر و العواصم العربية و الأجنبية.

تتشكل مجموعة "الخبر" من المؤسسات و الأقسام التابعة للمؤسسة الأم.

* **الخبر الأسبوعي:** أسبوعية شاملة تأسست سنة 1997 لتلبية حاجة القراء للتحاليل السياسية و الملفات المتكاملة، مع الأحداث و القضايا التي تشغل المواطن، تسحب حاليا ما يقارب 80 ألف نسخة،

* **الخبر الرياضي:** أسبوعية رياضية قيد الانطلاق، تهتم بالشؤون الرياضية الجزائرية خاصة منها بطولة كرة القدم، من المنتظر أن تنطلق قريبا.

- شركات التوزيع: تملك "الخبر" أيضا شركات لتوزيع الصحف و المجلات في الوسط الجزائري: الجزائرية لتوزيع الصحف، و في الشرق شركة "الشرق لتوزيع الصحافة" و تغطي الشركات 70% من التراب الوطني، في حين تتولى شركة (سيدور) تغطية مناطق الغرب الجزائري.

- منشورات الخبر: تجربة رائدة في مجال نشر الصحف المتعلقة بالأحداث مباشرة، و رغم أنها تجربة حديثة، إلا أنها أعطت نتائجا جيدة.

- المطابع: أقدمت مؤسسة "الخبر" و "الوطن" للصحافة على شراء مطبعة مشتركة من أحدث المطابع الجزائرية، تتولى حاليا طباعة الجريدتين، في ولايات وسط الجزائر، وهي تتميز بطبع الجريدتين بالألوان، و العديد من المنشورات الصحفية الأخرى، و يوجد حاليا مشروع مطبعة الشرق قيد الإنجاز بعد مصادقة الجمعية العامة لشركة "الخبر" على توصية بالمشروع في إنجاز مطبعة الشرق[10]، و هذه المطابع هي التي أهلت جريدة "الخير" لتشق طريقها نحو "الاستقلالية" عن قيود الدولة.

لقد تبنت صحيفة "الخير" مواقفا خاصة حيال ما حدث في الجزائر إبان الأزمة، في التسعينيات، كما يصفها المتتبعون في مجال الإعلام بأنها تابعة للتيار الاستئصالي، كما يجدر الذكر بأن هناك تضاربا في الرؤى حول قوة هذه الصحيفة و رواجها الملفت للانتباه، فقلد جاء في "جريدة البيان" أنه[11]: "و رغم أن البعض في العاصمة الجزائرية يفسر نجاح "الخير" بوجود دوائر نافذة في السلطة تدعمها مقابل إلزامها بالدفاع عن رؤاها السياسية و الأمنية، إلا أن هذا لا ينقص من أهمية الإنجاز و دفع الذين ظلوا يعتقدون بأن الصحافة المكتوبة بالعربية في هذا البلد مصابة بعجز مزمن و غير قادرة على فرض وجودها و على كسب قراء كثيرين، إلى مراجعة مواقفهم و اعتقاداتهم"، و إن كانت "الخير" تجربة رائدة في الصحافة الجزائرية، و لكن هذا لا يعني أنها الأفضل.

1-10- صفات العينة

لاختيار أي عينة من الرسائل (المضامين) الإعلامية، هناك ثلاث مستويات؛ الأول هو مستوى العينة الخاص بالمصدر أو نوع الوسيط (Title)، و الثاني هو مستوى العينة الخاصة بالأعداد المختارة من هذا المصدر أو الوسيط (Issues)، و الثالث هو؛ مستوى العينة الخاصة بمادة التحليل، و دراستنا هذه تتمحور حول المستوى الثاني، و يقصد به "بيرلسون" (Berlson): اختيار مجموعة من الأعداد التي صدرت من الصحيفة اليومية أو الصحف التي اختارها الباحث[12] حيث يتناسب مع نظرية تحليل المضمون العينة العشوائية المنتظمة وفق أطر مؤسسة للاختيار، حيث اعتمدنا هنا على "العينة الدائرية" أو أسلوب الدورة (Rotation)، و أخذ صورة الفصلية؛ أي "العينة الدائرية الفصلية" حيث توزعت العينة على مدى أربع (4) فصول أي أربعة مفردات، و مثل الفصل الواحد (03 أشهر) بعينة (مفردة) واحدة، و هكذا على مدى أربع سنوات.

يستجدي الذكر أن اليوم الأول تم اختياره عشوائيا عن طريق القرعة، فكان أول يوم هو "الإثنين" و باقي الأيام كانت بطريقة دائرية، و كذا الأسابيع انطلاقا من الأسبوع الأول بطريقة ترتيبية دائرية حيث كان الأسبوع الرابع في العام (2002) آخر أسبوع، أما أول أسبوع من العام (2003) فكان الأسبوع الثاني و هكذا... بطريقة دائرية بالنسبة للعام الأول، في حين كانت الأشهر بدءً من أول شهر (جانفي) وصولا إلى شهر (مارس) ممثلا في فصل و بالتالي في مفردة (عينة)، و من (أفريل) إلى (جوان) فصل و هكذا... حتى وتنتهي عينة البحث، و الجدول الآتي يبين مجتمع البحث للعينة.

جدول يبين مجتمع البحث

السنوات	المفردات	الشهر	الأسبوع	اليوم	التاريخ كاملا
2002	1	جانفي	الأول	الاثنين	الاثنين 07 جانفي 2002
	2	أفريل	الثاني	الثلاثاء	الثلاثاء 09 أفريل 2002
	3	جويلية	الثالث	الأربعاء	الأربعاء 17 جويلية 2002
	4	أكتوبر	الرابع	الخميس	الخميس 24 أكتوبر 2002
2003	5	فيفري	الثاني	السبت	السبت 08 فيفري 2003
	6	ماي	الثالث	الأحد	الأحد 18 ماي 2003
	7	أوت	الرابع	الاثنين	الاثنين 25 أوت 2003
	8	نوفمبر	الأول	الثلاثاء	الثلاثاء 04 نوفمبر 2003
2004	9	مارس	الثالث	الأربعاء	الأربعاء 17 مارس 2004
	10	جوان	الرابع	الخميس	الخميس 24 جوان 2004
	11	سبتمبر	الأول	السبت	السبت 04 سبتمبر 2004
	12	ديسمبر	الثاني	الأحد	الأحد 12 ديسمبر 2004
2005	13	أفريل	الرابع	الاثنين	الاثنين 25 أفريل 2005
	14	جويلية	الأول	الثلاثاء	الثلاثاء 04 جويلية 2005
	15	أكتوبر	الثاني	الأربعاء	الأربعاء 12 أكتوبر 2005

من خلال الجدول يمكن توصيف مجتمع البحث و التعديلات التي طرأت على العينة، لكن و قبل كل شيء، نشير هنا إلى أن الدراسة التي قام بها "ستمبل" (Stemple) لتحديد حجم العينة كانت مرشدا للكثير من البحوث، فوجد "ستمبل" أن زيادة العينة عن (12) عددا لا تقدم تفاوتا ملموسا في النتائج[13]، أي أن العينة الصغيرة المكونة من (12) عددا تتشابه كثيرا من حيث النتائج مع أعداد سنة كاملة أي (312) عددا، لذا كان حجم

العينة لدينا يتكون من (15) عددا بعدما تم إبعاد العدد السادس عشر (16) لأنه ظهر في (الخميس 19 جانفي) عام 2006، كذلك تم تعديل على العدد الرابع عشر (14) بعدما ظهر في يوم الثلاثاء 5 جويلية 2005، حيث لم يصدر هذا العدد، و من ثم قام الباحث بإجراء قرعة بين العدد الذي سبق هذا التاريخ و العدد الذي يليه مباشرة، فظهر العدد الصادر يوم (04 جويلية).

1-11- كيفية تحليل البيانات.

بعد بناء استمارة تحليل المضمون و تحديد مجتمع البحث و فترة الدراسة، لا بعد علينا من استخدام التحليل الكمي و الكيفي للمحتوى الإعلامي، و قصد قراءة الجداول استعملنا التحليل اليدوي و ليس الآلي، و تفريع بيانات الجداول، كما استعملنا وحدة قياس المساحة و رمزها (م)، و التكرارات (ك)، إضافة إلى النسبة المئوية (%)، و أخيرا المتوسط الحسابي (س)

و قصد التعبير العلمي و الدقيق لمضمون المادة الإعلامية فضلنا التعبير عن المساحة (م) بلغة الكسور، نظرا لجدواها، و التعبير الواضح و المعبر للمادة قيد الدراسة.

هوامش الفصل الأول:

(1) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج3- المؤسسة العربية للدراسات والنشـــر- بيروت- ط2- 1993- ص

(2) طه عبد العاطي نجم: الصحافة و الحريات- دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع- مصر- ب ط- 2004- ص 22-23.

(3) ميشال مان (تعريب) عادل مختار هواري: قـــاموس العلـــوم الاجتماعيـــة- الـــدار المعرفية- مصر- ب ط- 1999- ص 703.

(4) رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية- دار الفكر العربي- القـــاهرة- مصر- 1987- ص48.

(5) إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب- مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة- بيروت لبنان- ط1- 2001- ص 22.

(6) محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية- عالم الكتب- القـــاهرة- مصر- 200- ص 213-214.

(7) إبراهيم الداقوقي- مرجع سابق- ص 28.

(8) Armand Mattelart : La Communication- monde- histoire des idées et de stratégies- série histoire contemporaires- édition la découverte- paris- 1992- P73

(9) جريدة الخبر: يوم الأربعاء 5 أفريل 2006- السنة 16- العدد 4670- ص13.

(10) موقع أنترنت: www.elkhabar.com تاريخ الزيادة في 27 أفريل 2006.

(11) جريدة البيان: الصحافة في الجزائر- الإمارات العربية- دبي- 03 أفريل 2002- ص7.

(12) رشدي طعيمة- مرجع سابق- ص 132.

(13) محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام- د.م.ج. الجزائر- 1983- ص 96.

الفصل الثاني: إناءبناء الصورة

2-1- مفهوم الصورة الذهنية
2-2- الأبعاد النفسية و الاجتماعية للصورة الذهنية
2-3- برامج الصورة
2-3-1- الصورة المرغوبة
2-3-2- مبادئ التخطيط للصورة المرغوبة
2-3-3- وسائل تكوين الصورة المرغوبة
2-4- الصحافة و الصورة
2-4-1- الصحافة كرسالة – أو الإنشاء الصحافي-
2-4-2- القائم بالاتصال:
2-5- صورة المترشح السياسي
هوامش الفصل الثاني.

2 - 1 - مفهوم الصورة الذهنية

بدأ استخدام مصطلح الصورة الذهنية (Image) عندما أصبح لمهنة العلاقات العامة تأثير كبير على الحياة الأمريكية مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وقد كان لظهور كتاب: "تطوير صورة المنشأة" (Developing the corporate image) للكاتب الأمريكي (Lee Bristel) في عام 1960، أثر كبير في نشر مفهوم صورة

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt
Définition du style : Normal: De droite à gauche
Mis en forme : Police :72 pt, Non Gras, Non souligné, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 72 pt, Non Gras
Mis en forme : Centré
Mis en forme : Gauche : 2 cm, Droite : 3 cm, Haut : 2.54 cm, Bas : 2.54 cm, Sens : de droite à gauche, Distance de l'en-tête par rapport au bord : 1.25 cm, Distance du bas de page par rapport au bord : 1.25 cm
Mis en forme : Police :72 pt, Non Gras, Non souligné, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 72 pt, Non Gras
Mis en forme : Justifié
Mis en forme : Police :18 pt, Non Gras, Non souligné, Police de script complexe :AdvertisingExtraBold, 18 pt, Non Gras
Mis en forme : Justifié, De gauche à droite, Après : -0.32 cm
Mis en forme : Justifié, De gauche à droite
Mis en forme : Justifié, De gauche à droite, Retrait : Avant : 2.54 cm
Mis en forme : Justifié, De gauche à droite
Mis en forme : Police :18 pt, Police de script complexe :18 pt
Mis en forme : Police :18 pt, Non souligné, Police de script complexe :AdvertisingExtraBold, 18 pt
Mis en forme : Retrait : Avant : 2.54 cm
Mis en forme : Police :18 pt, Police de script complexe :AdvertisingExtraBold, 18 pt
Mis en forme : De gauche à droite, Retrait : Avant : 2.54 cm
Mis en forme ... [2]
Mis en forme ... [3]
Mis en forme : Justifié, De gauche à droite
Mis en forme : Justifié
Mis en forme ... [4]
Mis en forme : Justifié, De gauche à droite
Mis en forme ... [1]

المنشأة بين رجال الأعمال، وما لبث هذا المصطلح أن تزايد استخدامه في المجالات التجارية والسياسية والإعلامية والمهنية. وقد تبلور هذا المصطلح في مجال العلاقات الدولية بشكل واضح في عام 1965، حينما ظهر كتاب "السلوك الدولي" (International Behavior) الذي إشترك في تأليفه "هربرت كيلمان (H.Kelman) مع جماعة من زملائه من علم النفس والباحثين في مجال العلاقات الدولية. [1]

- ولقد عنيت الدراسات السياسية والإعلامية بصورة القيادات السياسية في بعض الشعوب وتأثيرها على صورة الشعب، الذي تنتمي إليه من ناحية، وتأثيرها على السلوك الجماهيري إزاء هذه القيادات من ناحية أخرى، ولهذا فإن الحكومات الديمقراطية تسعى إلى التعرف على رغبات الجمهور وكسب ثقتهم وتأييده، لأنه هو الذي سيقوم بتنفيذ السياسات التي ترسمها، وعليه يتوقف زوالها أو بقاؤها. فلقد تشابكت مصالح الناس، وتباينت اتجاهاتهم ورغباتهم، وزادت العلاقات الاجتماعية الاعتمادية بين المنظمات، كما زادت قوة الرأي العام، وأصبحت الحاجة ملحة لفهم دوافع ومطالب الأفراد والجماعات وأصبح كسب تأييد وتعاون وثقة الآخرين عن طريق الإقناع جزءا من العمل اليومي للمدير في أي نوع من أنواع المنظمات [2]، كما اهتمت الدراسات الإعلامية بدراسة صورة قطاعات المجتمع المختلفة – بشكل عام- من خلال ما يقدم في وسائل الاتصال الجماهيري، أو من خلال ما تعبر به الجماهير عن انطباعاتها إزاء هذه القيادات [3] حيث يتلخص كل هذا في الصور الذهنية بما تحمله من إيحاءات ودلالات قيمية ببعديها المتنافرين، من حيث كونها صورا إيجابية كانت أو صورا سلبية، تبعا للمرجعية الفكرية والمنظومة القيمية للمجتمع ككل، والفرد وفقا لمصالحه، التي سرعان ما تجعله ينساق نحو أحد النمطين: الدخول في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي الامتثال "للأنا الاجتماعي" أو الخروج عن هذه القوانين الضابطة وبالتالي حدوث ما يسمى "بالتعلل الاجتماعي".

- قبل التطرق إلى مختلف تعريفات الصورة الذهنية، لا بد من إعطاء – ولو بشكل مبسط- بعض التعريفات الخاصة بمختلف أنواع الصورة:

- في المعجم الفلسفي لجميل صليبا وردت التعريفات التالية: [4]

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

* الصورة في اللغة: الشكل والصفة، والنوع. وهذا ما ورد في "لسان العرب" لابن منظور - ولها في عرف العلماء معان:

1- الصورة هي الشكل الهندسي، المؤلف من الأبعاد التي تتحد بها نهايات الجسم...

2- والصورة هي الصفة التي يكون عليها الشيء، كما في قولنا: (إن الله خلق آدم على صورته).

3- والصورة هي النوع، يقال: هذا الأمر على ثلاث صورة أي على ثلاثة أنواع....

4- أو تطلق على ترتيب الأشكال ووضع بعضها مع بعض، واختلاف تركيبها وتسمى بالصورة المخصوصة.

5- أو تطلق على الترتيب المعاني المجردة، فيقال صورة المسألة، وصورة السؤال والجواب.

6- أو تطلق على ما يجب أن يكون عليه الشيء حتى يكون مطابقا للشروط القانونية، كصورة العقد، فهي شكله الكامل....

7- أو تطلق أخيرا على ما يرسمه المصور بالقلم أو آلة التصوير، أو ارتسام خيال الشيء في المرأة، وهذا ما سنتناوله لاحقا.

- نلاحظ على هذه التعريفات للصورة بشكل عام أنها ركزت على جانبين، الصورة كشيء حسي (مادي) – والصورة كشيء معنوي، وتم إغفال تماما دلالات الصورة وإيحاءاتها، والقراءات التي تخلص إليها من خلال الصورة.

* الصورة الفوغرافية (Photograph)، وهي تقنية تسمح بتثبيت صورة الأشياء ونماذجها على مساحة حساسة للضوء بمواد كيميائية [5]، أي الكتابة بالضوء، كما عرضت لأول مرة، أما على مستوى المختصين في مجال الإعلام والاتصال، فقد أعطوا تعريفات عدة نذكر:

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- الصورة الفتوغرافية هي محاولة لفهم الواقع وتسجيله بالكاميرا، وإن كان فيه إغفال لمضمون الصورة والزاوية التي التقطت منها....

- وتعرف أيضا بأنها "عبارة عن تسجيل ثابت لحدث متطور منظور إليه من وجهة نظر معينة، وفي لحظة معينة، وهي أيضا رؤية ذاتية بالكاميرا لواقع موضوع" [6]، وهذه الصورة عرفت إنتشارا واسعا لتصبح شيئا لا يستغنى عنه في الصحافة، هذه الصورة الفوتوغرافية الصحفية التي تعرف بأنها "التقرير الواقعي الذي يعده المصور الصحفي في أرفع شكل من أشكال الصحافة المصورة، وقد صارت الصورة تقريرا مصورا هادفصادقا عن أوضاع البشر" [7]، بنقل اهتماماته والتعبير عنها بأساليب أكثر إقناعا وتأثيرا من المواد الصحفية بدون صورة. وسوف نفصل في موضوع الصورة، حتى نصل في ثنايا البحث إلى الكاريكاتير كوسيلة تصويرية تعبيرية.

*** الصورة الذهنية:**

- الصورة (Image) مصطلح مشتق من كلمة لاتينية تعني "محاكاة" (Imitation) ومعظم الاستخدامات السيكولوجية القديمة والحديثة لهذا المصطلح تدور حول نفس المعنى، ومن ثم توجد معان متقاربة مترادفة مع هذا المعنى في مجال الاستخدامات السيكولوجية، مثل النسخة، إعادة، الصورة الأخرى... [8] ولهذا وجب التركيز على فهمها والإحاطة بأهم معانيها.

- يعرف قاموس "ويبستر" الصورة الذهنية بأنها: "التقديم العقلي لأي شيء، لا يمكن تقديمه للحواس بشكل مباشر، أو محاكاة لتجربة حسية ارتبطت بعواطف معينة، أو تحيل لما أدركته حواس الرؤية أو السمع أو اللمس أو الشم أو التذوق" [9].

- ويرى "كينيث بلدنج" (Kenneth Boulding) في كتابه الرائد "الصورة"، أن الصورة الذهنية تتكون من تفاعل معرفة الإنسان بعدة عوامل منها، المكان الذي يحيا فيه الفرد، موقعه من العالم الخارجي، العلاقات الشخصية، وروابط الأسرة، والحيوان، والجيران، والأصدقاء المحيطون به، والزمان والمعلومات التاريخية والاجتماعية التي يحصل عليها [10].

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- نتيجة للتعريفين السابقين نقول بأنه ليس شرطا أن تكون الصورة الذهنية محاكاة الأشياء كانت لنا بها تجربة سابقة، وعلى تنوع التجارب السابقة، فهناك صورا ذهنية لم تكن لنا بها معرفة سابقة ومع ذلك تشكلت، وصور الخيال العلمي خير مثال.

- في حين "الموسوعة البريطانية" أوردت التعريف الذي جاء به "س – و- براي" (C.W- Bray) الذي يرى أن الصورة الذهنية هي: "ذكريات شعورية تسترجع إدراكا ماضيا- كاملا أو مجزوءا، مع غياب المنبه (المؤثر) عن الإدراك" [11] فهذا التعريف أيضا ناقص يفتقر إلى الدقة فالصورة الذهنية ليست دائما – كما قلنا- استرجاع لما اختزنته الذاكرة، وكذلك قد يكون المنبه أحيانا مؤشرا قويا لظهور الصور الذهنية أو استرجاعها.

- أما (Grand larousse Universal) فحوى التعريفات التالية: [12]

"الرمز أو التمثيل المادي لحقيقة غير مرئية (واقع غير مرئي)" و"تصور ذهني تكوّن انطلاقا من إدراك سابق" و"الرؤية الداخلية المرتبطة بالذاكرة والمشاعر التي لدينا، عن كائن أو عن شيء ما".

- وهناك معنى أكثر شيوعا لهذا المصطلح (الصورة الذهنية) ورد أيضا في قاموس "ويبستر" في طبعته الثالثة (Webster's New Collegiate Dictionaty) بأنه "مفهوم عقلي شائع بين أفراد جماعة معينة يشير إلى اتجاه هذه الجماعة الأساسي نحو شخص معين، أو نظام ما، أو طبقة يعينها، أو فلسفة سياسية، أو قومية معينة، أو أي شخص آخر..." [13]، أي الصورة التي ترسم "للآخر" وإن كان فيه إغفال لعوامل رسم هذه الصورة، ثم النمط الذي تتخذه.

- كما عرفها "جميل صليبا" "بأنها بقاء الإحساس في النفس بعد زوال المؤثر الخارجي، أو على عودة الإحساس إلى الذهن بعد غياب الأشياء التي تثيرها [14]، لكن هل الصور الذهنية تحتاج دائما إلى مثيرات لبنائها؟، ثم هل هي دائما نتاج لمؤثر خارجي؟

- لقد تعددت مدلولات وتعريفات الصورة الذهنية، وإن كان ما تقدم يمس جانبا معينا دون الإلمام الشامل، حيث نخلص أخيرا إلى تعريف – نعتقد بشموليته- ونتبناه

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

خلال دراستنا باعتباره مفهومنا الإجرائي، وهو التعريف الذي قدمه "علي عجوة" حول الصورة الذهنية التي يراها بأنها [15]: "الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد، أو الجماعات إزاء شخص معين أو نظام معين، أو شعب أو جنس بعينه، أو منشأة أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية أو مهنة معينة، أو أي شيء آخر، يمكن أن يكون له تأثير على حياة الإنسان، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة، وغير المباشرة، وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم بغض النظر عن صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب، وهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعا صادقا ينظرون من خلاله إلى ما حولهم، ويفهمونه أو يقدرونه على أساسها:.

- ما هو جدير ذكره أخيرا في موضوع الصورة الذهنية أن كلا من "روبينسون" و"بارلو" يريان أن كلمة (image) تشبه إلى حد كبير كلمة (Stereotype) "النمط الجامد" وأنها ترتبط مثلها "بالتحيز" (Préjudice) تلك الكلمة التي تعني في أصلها اللاتيني "الحكم المسبق" (Prejuding) أو التسرع في الحكم قبل توافر الأدلة [16]، كما يعتبر "هاملتون" "أن الصورة النمطية المقولية هي نظام العقائد الراسخة في أذهان الأفراد"، في حين يعتقد "هاسلام" أن "في العديد من الإصطلاحات الأساسية يمكن تعريف الأنماط الصورية المقولية كمجموعة من العقائد حول أخلاقيات مجموعة من الناس تحاول مجموعة أخرى نبذها من حياتها ووجودها بشكل واضح"، ومن هنا فإن "كوندور" يرى في الصور النمطية المقولية "نوعا من التمييز العنصري الذي تمارسه الأكثرية ضد الأقلية، لأن تلك الصورة هي الهوية الاجتماعية لتلك الأقلية"، ولهذا يعتقد "تاجفيل" بأن الصور النمطية المقولية "تتحول إلى مشكلة اجتماعية عندما تتشارك مجموعة من الناس في الإيمان بها ضمن التكوين الاجتماعي لتلك المجموعة، وبذلك تتحول تلك المشاركة إلى نوع من العزل الاجتماعي للمجموعة الأخرى [17]، ولهذا على مستوى "الأنا" الشرقي عبر مر العصور عرف الإقصاء والتهميش لفئة دون سواها وربما من الخلية الأولى للفرد، وجماعته المرجعية... وصولا إلى أرقى المنازل الاجتماعية، لذا أطلق اسم "الاستبداد الشرقي".

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

2-2- الأبعاد النفسية والاجتماعية للصورة الذهنية:

الإنسان يتميز عن غيره من المخلوقات بأنه الكائن الحي الوحيد الذي يستعمل الرموز للدلالة على المعاني، أو للتعبير عن أفكاره وعواطفه، والرموز قد تكون صورة أو كلمة أو إشارة أو نغمة أو رواية أو حركة، تصدر عن أي جزء من أجزاء الجسم، أو غير ذلك [18]، فمن أهم أدوات التفاهم بين البشر: اللغة، التي وصفها "دوسوسيير"* (1857- 1913) في الفصل الثالث من كتاب بعنوان (هدف علم اللغة) بقوله: "اللغة نظام من العلامات (système of Signs) التي تعبر عن الأفكار، ويمكن تشبيه هذا النظام بنظام الكتابة، أو الألفباء المستخدمة عند فاقدي السمع أو النطق، أو الطقوس الرمزية، أو الصيغ المهذبة، أو العلامات العسكرية، أو غيرها من الأنظمة،ولكنه أهمها جميعا" [19]، ذلك أنها (اللغة) من أوجب الأفاعيل الوجدانية التي بواسطتها يتم وعي الإنسان لذاته كمرحلة أولى، ليتطلع فيما بعد إلى محاولة إدراك الآخر [20]، ويتفق علماء النفس المحدثون على أن الرموز اللغوية هي أرقى أنواع الرموز وأقدرها على نقل المدركات من مجال الغموض اللاشعوري إلى حيز الموضوع الشعوري، واللغة في نظرهم مجموعة الرموز التي تنقل المعاني من إبهام الأحاسيس إلى نور الفكر، وفي رأيهم أن الرموز المصورة، لا يمكن أن تقوم مقام الألفاظ اللغوية، لأنها غامضة وغير محددة، ولا شك أن أدق الرموز في التعبير عن الأفكار هي الكلمات إذا استعملت استعمالا عقليا واعيا [21]، وربما نتفق مع اللغوي الإثنولوجي "ألكسندر بوتينبيا" (1835-1891) إذا سلمنا بأن لغة الشعر من أرقى الرموز وأقدرها على استمالة الآخر، حيث اعتبر أن "الشعر تفكير بواسطة الصور" وأنه "لا يوجد فن وبصفة خاصة شعر، بدون صورة" [22] لما تحمله من قدرة على الإيحاء

- فداخل المدرسة البنائية في علم النفس، ثم اعتبار الصورة إحدى المكونات الثلاثة الفرعية للوعي أو الشعور، وكان المكونان الآخران هما: الإحساسات والانفعالات (والعواطف)، وكانت تتم معاملة الصور في سياق هذا الاستخدام، باعتبارها تمثيلا عقليا

* فردينان دي سوسير هو من سمى علم العلامة بعلم "السيميولوجيا" والفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس (1838-1914) الذي هو الأصل في تسمية العلم بـ "السيميوطيقا" لمزيد من المعلومات: ينظر=: كتاب=: معرفة الآخر.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) Cordia New, 12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) Cordia New, 12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) Cordia New, 12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) Cordia New, 12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) Cordia New, 12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

لخبرة حسية سابقة، ويكون هذا التمثيل بمثابة النسخة الأخرى لهذه الخبرة، وكان يتم اعتبار هذه النسخة أقل حيوية من الخبرة الحسية، ولكنها – أي هذه النسخة- تظل مع ذلك قابلة للتعرف عليها وإدراكها باعتبارها ذاكرة بهذه الخبرة.

- هذا المعنى الخاص تم نقله واستخدامه بعد ذلك في مجال علم النفس المعرفي حيث تم النظر إلى الصورة باعتبارها (وبشكل عام) [23]:

أ- الصورة الذهنية مجرد صورة حرفية للخبرة الأساسية، فليس هناك ما يشبه عملية إسقاط ةشريحة مصورة مصغرة على شاشة من خلال جهاز عرض (Protjector)، لكن هذه الصورة تكون من قبيل الصورة التي تبدو كما لو كانت هي الصورة الأصلية (as if picture)، وهذا يعني أن التفكير، بالصورة هو عملية معرفية تنشط "كما لو" كان المرء يمتلك "صورة ذهنية" مماثلة للمشهد الخاص الموجود في العالم الواقعي.

ب- أن الصورة لم يعد ينظر لها بالضرورة باعتبارها مجرد إعادة إنتاج (~~Ripreduction~~Reproduction) لواقعة أو لحادثة مبكرة، ولكن بدلا من ذلك باعتبارها تتضمن عمليات بناء وتركيب، وبهذا المعنى فإن الصورة لم يعد ينظر إليها باعتبارها نسخة مكررة، فمثلا يمكن أن تتصور حيوان "وحيد القرن" وهو يقود دراجة بخارية، وهي صورة لا يمكن أن تكون نسخة لصورة أو خبرة واقعية تمت رؤيتها من قبل.

ج- هذه الصورة "التي في الدماغ" يبدو أنها قابلة "للتكييف" أو للتحكم، ومن ثم يمكن للمرء أن يتصور وحيد القرن – مثلا- وهو يقود دراجته البخارية في اتجاهه أو بعيدا عنه أو حوله... الخ.

د- أن الصورة الذهنية ليست قاصرة بالضرورة على التمثيلات البصرية، رغم أن هذا النوع بالتأكيد هو أكثر شيوعا، فمثلا يمكن أن يقوم المرء بتفصيل أو تنويع معين في صورة سمعية (حاول أن تكون صورة لنغمة معروفة جدا) أو لصورة لمسية (صورة تصميم هندسي معين، مثلث مثلا، وتصور أنه يضغط على ظهرك... الخ، وتوجد

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Anglais (États Unis)

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

لدى أفراد آخرين صورة متعلقة بالتذوق بالفم، أو الشم بالأنف، وبسبب هذا الإطار الممتد فإن هذا الاستخدام يبدو أنه الأكثر مناسبة لنوع الصور التي نناقشها هنا.

هـ- هذا النمط من الاستخدام يمتد ليشمل مصطلحا آخر شديد الصلة بـــه، حتى من الناحية الإثنولوجية، ألا وهو مصطلح الخيال (Imagination) رغـــم أن هـــذه المعاني هي أكثر معاني الصورة شيوعا، وهذا المصطلح (الخيال) الذي هو عملية تنظيم جديد لمجموعة من الخبرات الماضية بحيث تتجمع متسلسلة متماسكة بينهـــا كثيـــر مـــن العلاقات المختلفة التي تؤلف صورا جديدة لم تكن موجودة من قبل، والتخيل على نوعين: تخيل إنشائي (Constructive) ويرمي إلى البناء ومساعدة الفرد على حـــل مشـــكلاته الحاضرة أو المستقبلية، والتخيل الهدام (Destructive) ويبعد الإنسان عن عالم الحقائق إلى عالم الأوهام بشكل يؤثر على حياته. [24] وبناء تفكيره.

- حري بنا في هذا المقام ذكر الاستعمال الجديد للخيال وتوظيفه في العلاج، وهو ما أكده الدكتور (كارل سيمونتون)، عندما استخدم "العلاج بالتصور" (Imagery)، وهو علاج قديم تم تحديثه، حيث طبق هذا العلاج على (159) مريضا من المصابين بأمراض صنفت كسرطانات غير قابلة للشفاء، وقيل لأصحابها إنه ليس لديهم غير عام أو نحو عام للحياة برغم العلاج، وكانت النتائج مفاجأة، فتحدث أن 40% من مرضى هـــذه التجربـــة ظلوا على قيد الحياة بعد أربع (4) سنوات، من بدئها، و 22% أظهروا تحسنا ملموسا، و 19% تراجعت أورامهم منكمشة، وكمحصلة عامة أظهرت الدراسة أن استخدام التصور العلاجي جعل هؤلاء المرضى يعيشون ضعف أقرانهم ممن لم يتلقوا غير العلاج الطبيعي. [25]

- في تعليقه عن نتائج تجربته الزائدة في أمريكا، قال الـــدكتور ســـيمونتون: "إن التصور يمكن أن يقوي الجهاز المناعي، بتخيل صور لكرات دم بيضاء قوية تقهر خلايا السرطان الضعيفة".

- لأجل هذا العلاج بالتصور كرس عديد من علمـــاء الغـــرب جهـــودهم ومـــنهم الدكتور: "دينيس جيرستون" أستاذ الطب النفسي بـــ (سان دييجو) الذي ينشر مطبوعـــة

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

دورية مخصصة لهذا العلاج تحت اسم (أطلنطا- القاهرة المجهولة)، يقول جيرستون: "التصور هو اللغة الأساس داخلنا، فنحن نتفاعل عقليا مع كل شيء، عبر الصور، والصورة ليست فقط بصرية، ولكنها قد تكون رائحة أو ملمسا، أو مذاقا أو صوتا، وهي الأداة التي تتعامل بها عقولنا مع أجسادنا، ويقدر أن الشخص المعتاد تعبر ذهنه قرابة (10) آلاف فكرة في شكل صور يوميا، ونصف هذه الصور على الأقل ذو طابع سلبي، وزيادة الجرعة من الصور السلبية، يمكن أن يغير فيسيولوجية الجسم، باتجاه التدهور الصحي، على شكل صداع، أو إلتهابات مفاصل، أو قرح بالمعدة والجهاز البولي، وحتى أمراض القلب، ويكون العكس صحيحا، أي زيادة جرعة الصورة الإيجابية تعمل كحافز للتعافي"، كما كتب الطبيب السويسري "بارا سيلسوز" قائلا: إن قوة التصور يمكن أن تلعب دورا مهما في الطب، يمكن أن تنتج المرض ويمكن أن تعالجه" [26].

- هذه الرؤية الحديثة لتأثير التصور العقلي على الجسم هي تاريخيا ذات جذور عميقة – كما أسلفنا- وعتيقة في معظم ثقافات العالم التقليدية، بل في الديانات أيضا. فالأطباء السحرة أو الشمانيون، لدى القبائل الإفريقية، وفي أمريكا الجنوبية، كما هنود النافاجو يشجعون المريض على رؤية نفسه معافى حتى يشفى، وقدماء المصريين واليونان- ومنهم أرسطو طاليس، وأبو قراط، كانوا يعتقدون أن الصور توقظ الروح في المخ، فتنشط القلب، وسائر أعضاء الجسد، كما كانوا يعتقدون أن التصور القومي للمريض يؤدي لظهور أعراضه فعليا [27] لذا ظهر في المجتمعات الحديثة العناية بالجانب النفسي/ الروحي للإنسان وجعله أولى من علاج الأمراض الجسدية، فقد ثبت علميا إذا تعللت النفس تعلل الجسد، والعكس ليس صحيحا دائما.

- نخلص هنا إلى نتاجات التصور والمتمثلة في نقطتين [28]. الأولى المواضيع الفعلية (والمادية) ففي هذه الحالة تقضي عملية التصور إلى إنشاء موضوع فعلي (مادي) موضوع جديد يتواجد من الآن فصاعدا في العالم المادي، ويظل متوفرا حتى خارج الظروف الفعلية لاستعماله، والثانية تتمثل في المنتجات الإدراكية، في هذه الحالة يقضي نشاط التصور إلى حدث نفسي منفرد إلى حقيقة إدراكية عابرة (إنتقالية)، وإذا اقتضى

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

الأمر، فإن هذا الحدث النفسي يمكن أن يعاد فيما بعد، لكنه لا يغير من الحالة الفعلية للعالم المادي الخارج عن الطرد، لذلك يرى "جون بياجي" أن دراسة الصور بصفتها أشكالا عليا للوسائل التصورية تشير إلى أن تمثل المعطى المحسوس أو المدرك، لا يشكل وحده معرفة، ولن يكون معرفة إلا بالاستفادة من الفهم العملي للتحولات التي تبين هذا المعطى (29).

- ومن زاوية أخرى أصبح الإعلام هو الأداة المشتركة والرئيسية في حياتنا، تعودنا أن نتعرض لوسائله بشكل يومي، ونتعامل معها وكأنها مكون أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فانتشرت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة، انتشارا كبيرا في كل المجتمعات، ومما لا شك فيه أن لكل وسيلة من وسائل الإعلام مقدرة على الإقناع، تختلف باختلاف المهمة الإقناعية للجمهور، كما أن للتلفزيون "اليد الطولى" في حياتنا، تواجدا، وتعرضا وتأثيرا، لأنه كما قال "ولبرشرام": "إن له الغلبة على جميع الوسائل، وهو باب سحري إلى عالم الخيال والروعة والإشارة، إنه دعوة كلها إغراء للاسترخاء النفسي وطرح مشاكل الحياة ومتاعبها، حيث يستغرق الإنسان في متعة جميلة مع شخصيات القصة التي تجري حوادثها على الشاشة"[30] وهو ما يؤكد مقدرة هذه الوسيلة – على الأخص- ودورها في تكوين الصور الذهنية وبالتالي خلق الاتجاهات والقيم للأفراد...

- إن الفرد يحصل على المعلومات والآراء والمواقف من وسائل الإعلام، وتساعده على تكوين تصور للعالم الذي يحيا فيه، ويعتمد عليها – بالإضافة إلى خبراته- في التعرف على الواقع المحيط به، ويرى "شرام أن حولي 70% من الصور التي يبنيها الإنسان لعالمه مستمدة من وسائل الإعلام الجماهيرية، حيث تعد احتمالات تأثر الفرد بما يتعرض له من وسائل الإعلام، احتمالات كبيرة، لأن لهذه الوسائل دورا كبيرا في الطريقة التي نبني أو نشيد بمقتضاها تصورنا للعالم، حيث تلعب المعلومات التي تتناقلها وسائل الإعلام، وخاصة تلك التي تتصف بالاستمرارية دورا في تكوين معارف الجمهور وانطباعاته، وتؤدي في النهاية، ربما بعد مناقشتها مع الذات والغير، إلى تشكيل الصور

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

العقلية التي تؤثر في تصرفات الإنسان-[31]، وتنسج -علاقاتهم بذواتهم وذوات الآخرين، مكونة علائق بينية (الإنسان ومحيطه).

- وتعتبر الصورة النمطية من أهم الأساليب التي يلجأ إليها الدعائي، لأن معرفة غالبية الناس بكثير من القضايا تعتمد في الأساس على هذه الصور النمطية، ولذلك تعتبر هذه الصورة المبسطة مهمة في تحريك الناس والتأثير عليهم، فلقد نجحت الدعاية الصهيونية في تكوين صور سلبية عن العربي، حيث رسمته: أسمر، زائغ العينين، متآمر، جبان[32]، كما قد قدمت صورة العربي * إلى الرأي العام الألماني على النحو التالي: "إن العربي متخلف ورجعي، ولم يكن جنديا جيدا، إنه يهرب إلى الصحراء أما الجيش الإسرائيلي، وهو أيضا ليس على معرفة بالتقنية الحديثة، والتنظيم الحديث، لأنها غريبة على نمط تفكيره الشرقي. وهو حالم وخيالي، شغوف بتناول القهوة، وحب النوم، ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي لا يستطيع تقديرها، وهو إرهابي، وجبال وغدار..."[33]

منما أنتج مشكلة اجتماعية تشترك فيها شعوبها بمؤسساتها وبمنظمتها القيمية تعمل على إقصاء الآخر --العربي، بتقزيمته والنيل من إنسانيته.

وباختصار فإن وسائل الإعلام الجماهيرية تلعب دورا رئيسيا في خلق الصور المنطبقة في أذهان جمهورها، فهي النافذة التي تطل من خلالها الجماهير على العالم وعلى الأحداث المحلية والدولية، لأنها الامتداد الطبيعي لأبصارنا وأسماعنا على حد قول "مارشال ماكلوهان"، حيث تقوم الوسائل هذه بتضخيم هذه الصور بدرجة كبيرة، وبطبعها بقوة في الأذهان إلى درجة أن القارئ أو المستمع أو المشاهد، يشعر في أحيان كثيرة أنه التقى فعلا بالشخصيات التي تناولتها وسائل الإعلام. على الرغم من أنه لم يقابلها قط، ذلك أننا ننشئ علاقات مع هؤلاء الأشخاص، المعنويين كما ننشئ علاقات مع أصدقائنا[34]، فإذا عدنا إلى أهم وسيلة اتصال جماهيرية وأقواها – على حد قول شرام- أي التلفزيون بمكانة اجتماعية تدل عليها مؤشرات وحدة التعرض لهذه الوسيلة، حيث وجد أن متوسط استخدامه في اليوم الواحد (6.75) ساعة، ومتوسط مشاهدة الفرد من (3 إلى 5)

* لقد كان (السيّد ياسين) من الأوائل الذين عالجوا موضوع الشخصية العربية، من خلال كتابه: (الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر).

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

ساعات في اليوم الواحد وهذا في المجتمع الأوروبي، كما بينت الدراسات أيضا أن النساء يشاهدنه أكثر من الرجال، وأن السود يشاهدونه أكثر من البيض، وكذلك كبار السن جدا، وصغار السن جدا، يشاهدونه أكثر من متوسطي العمر، والأقل تعليما من أصحاب التعليم العالي، كما ينبهر محدودو الثقافة بما يقدمه التلفاز من مسلسلات حتى وإن كانت مملة وتنطبق هذه الظروف على الأوروبيين، والمجتمع الأمريكي، والياباني، والأسترالي كله [35]، وهذا لا يحتاج تدليلا، بقدر ما يحتاج معرفة كنه الظاهرة التلفزيونية "في حياتها، فأول الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة كون أن إنسان هذا العصر يركن إلى الراحة بسبب الشد العصبي اليومي، لصعوبة العيش وتعقد الحياة....

- ويوضح نموذج "الغرس الثقافي أنه كلما زاد الوقت الذي يقضيه الفرد مع التلفزيون كان من المحتمل أن يبني الفرد مفاهيم الواقع الاجتماعي. بما يتطابق مع ما يقدمه التلفزيون، عن الحياة والمجتمع، وخاصة ما يتكرر عرضه من خلال التلفزيون، ويهتم نموذج الفرس الثقافي بمجموع النماذج التي يبثها التلفزيون، أي أنه لا يعتمد على مضمون أو تأثير محدد.. وقد وصف "غروس" (Gross) و"جربنر" (Gerbner) عملية "الغرس الثقافي" [36]: "بأنها عملية تعلم عرضي وغير متعمدة حيث يكتسب مشاهد التلفزيون عن غير وعي الحقائق التي تقدمها الدراما التلفزيونية، والتي تصبح أساسا للقيم، والصور الذهنية عن العالم الحقيقي".

- ولم يجزم (جربنر) وزملاؤه في دراستهم لتأثير التلفزيون بأن مشاهدة التلفزيون لها تأثيرات مباشرة، ولكنهم ناقشوا فكرة أن مشاهدة التلفزيون تكون، بناء أو إطارا رمزيا، وفكريا يستخدمونه بدورهم في تفسير الحقائق والأحداث اليومية التي تمر بهم، ولاختيار هذه الظاهرة ابتكروا ما يسمى "بتحليل الغرس الثقافي" (Culturation Analyse) ويرون أن هذا المدخل أفضل من أشكال التحليل الأخرى، وخاصة الدراسات التجريبية... وفي هذا الإطار الذي يوضحه نموذج الغرس الثقافي نجد أن التعرض الكثيف للأفكار الثقافية التي يعرضها التلفزيون تشكل مفهوم الواقع الاجتماعي لدى المشاهدين، وتساهم الدراما التي يعرضها التلفزيون بدور هام في نقل الصور النمطية،

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

عن الأشخاص والمجتمعات التي تتناولها، ومن هنا فإنها تبني صورا متراكمة في أذهان المشاهدين، مما يجعل المشاهد يربط بين هذين الصور المقدمة في الدراما والواقع الذي يدور من حوله، وكثيرا ما تكون الدراما التلفزيونية مصدرا هاما لتكوين صورة نمطية عن مجتمع معين لدى المشاهدين في مجتمع آخر [37]، وعلى سبيل المثال - ودائما في مجال العربي منظورا إليه - فقد أشار "جاك شاهين" إلى الآثار الخطيرة لتشويه صورة "أنانا" في برامج التلفزيون الأمريكية، قائلا: (إنني أعتبر أن هذه الصورة المعادية للعرب في برامج الترفيه التلفزيونية، تسحب نفسها على السياسة الأمريكية، ففي الوقت الذي تعامل فيه الأمة العربية والحضارة العربية باحتقار على يد معظم كتاب "هوليوود" ومخرجيها، تكون النتيجة أن العديد من الأمريكيين، وممثليهم السياسيين يتشبعون بانطباعات ومشاعر معادية للعرب، مستمدة من التواتر المكثف من التشويه المعتمد في البرامج التلفزيونية) [38]، فهذه الصورة النمطية عن العربي تأخذ أبعادا أخرى "لتدمير ثقافة الآخر"، وهذا ما أكده عامل الاجتماع "جورج بالنديه" في كتابه (Pouvoir sur scène) إذ يذهب بعيدا ليؤكد أن ما يهدد الثقافات القومية ليست تلك البرامج الإعلامية التي اصطبغت بالصبغة الأمريكية، بل ما يطلق عليه هذا العالم "التخدير السلبي للحياة السياسية" والذي يتمثل حسبه في "الشر.. الديمقراطي" [39]، الذي يطال الشعوب الضعيفة والمنتمية إلى بلدان ذات إستراتيجية، قد تهدد مصالح الدول العظمى يوما ما.

2-3- برامج الصورة:

إذا سلمنا بأن السلوك البشري ما هو إلا مجموعة التصرفات والتعبيرات الخارجية التي يسعى عن طريقها الفرد لأن يحقق عملية الأقلمة والتوفيق بين مقومات وجوده الباطني ومقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش في داخله [40]، فإن هذا السلوك الظاهري ينبغي التخطيط له لرسم صورة مرغوبة لدى الآخر، ومنه فإن أي محاولة لتخطيط برامج الصورة يستدعي دراية بميكانيزمات هذه العملية واستقراء لسلوك الفرد واتجاهاته، والعوامل التي تحكمها.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- فلقد أثبتت الدراسات النفسية والاجتماعية أن تكوين الصور الذهنية من العمليات المعقدة التي تخضع لتفاعل العديد من العوامل النفسية والاجتماعية، وأثبتت الدراسات العديدة التي أجريت في مجال علوم الإعلام والاتصال أن تأثير الاتصال في تكوين أو تعديل الصور الذهنية لا ينفصل عن الأوضاع النفسية والاجتماعية، على أساس أن الاتصال هو الحاوي العام لكل نشاطات الإنسان ولا يمكن التخلص منه مطلقا حسب مدرسة (Pallo Alto)، فلكي تتم عملية التخطيط والبرمجة هذه، نجد أنفسنا أمام مسألة جوهرية: ما هي أنواع الصور الذهنية؟ وما هي خصائص كل نوع؟

- يصنفها "جيف كينز" (Jeef Kins) إلى خمسة أنواع: [41]

1- الصورة المرآة: وهي الصورة التي ترى المنشأة نفسها من خلالها، كما أن لكل شخص صورة عن ذاته.

2- الصورة الحالية: أي الصورة التي يرى بها الآخرون المؤسسة أو التي يراك بها الآخرون والتي ترسمها يوميا سلوكاتك.

3- الصورة المرغوبة: التي تود المنشأة أو أي شخص أن يكونها لنفسه في أذهان الجماهير، فهي إن جاز التعبير سجال بين "الموجود" و"المنشود" فهي تمثل فجوة بين الصورة المرآة والصورة الحالية.

4- الصورة المثلى: وهي أمثل صورة يمكن أن تحقق إذا أخذنا في الاعتبار منافسة المنشآت الأخرى وجهودها في التأثير على الجماهير، ويطلق عليها البعض الصورة المتوقعة، وكذلك يحتدم الصراع حولها بين القادة السياسيين للظهور بهذه الصورة.

5- الصورة المتعددة: وتحدث عندما يتعرض الأفراد لممثلين مختلفين للمنشأة أو دولة أو أشخاص... يعطي كل واحد منهم انطباعا مختلفا عنهم.

- يؤكد في هذا المجال "كارل دويتش" أن وجود عوامل ومؤثرات يساعد في إحداث تغيير في الصورة القائمة، ويلفت النظر إلى أنها ليست قاصرة على كم المعلومات المتدفقة على الفرد، فهناك من الأحداث ما يستطيع التأثير على الصورة القائمة وتغييرها

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(42)، وقد ثبت في مجال الإقناع، والتأثير أن عملية الإقناع وخلق صور مرغوبة تحتاج إلى تفاعل جملة من العوامل، من القائم بالاتصال إلى المؤسسة أو مختلف الشخصيات وصولا إلى طبيعة الخدمة أو الأفكار الترويجية أو الدعائية.

2-3-1- الصورة المرغوبة: نعتقد بأن الصورة المرغوبة هي "التطلع" الحثيث الملزم بتلميع الصورة وتفقدها دوريا لضمان التكامل المنشود بين "الأنا"و"الآخر" على جميع الأصعدة، تحاشيا للرقابة والنمطية، قصد ~~مسايرة الظاهر~~مسايرة الظاهرة الإنسانية، والصورة المرغوبة بالنسبة للفرد أو المنظمة ليست صورة واحدة، ولكنها مجموعة صور إحداها تبرز في المقدمة ويشتد التركيز عليها، في حين تتبعها مجموعة من الصور التي تمثل البؤرة، و~~ت~~تستطيع أن نقول أن الصورة المرغوبة تنبع من الفهم الحقيقي لذات الإنسان أو المنظمة التي تسعى لتكوينها.

ولقد عرف الإغريق أهمية معرفة الإنسان لنفسه في تعامله مع الآخرين، وأكدوا هذه الحقيقة عندما نقشوا على أحد معابدهم عبارة "أعرف نفسك" (Know thy self)، ففي هذين الكلمتين يمكن الاعتقاد بأن الفهم الحقيقي لمن حولنا، إنما ينبع أساسا من فهمنا وقبولنا لأنفسنا-(43)، كما تؤدي معرفة الإنسان لنفسه إلى حسن تقدير المواقف وتحديد الأهداف فإنها تؤدي أيضا إلى كسب ثقة الناس في الفرد أو المنظمة ونمو العلاقات السليمة، الطيبة، بين كل منهما.. ولكي تتحقق الصورة المرغوبة لهذا الفرد أو تلك المنظمة فلا بد من توافر قدرة حقيقية على ضبط النفس والسيطرة عليها في المواقف الصعبة، والأزمات العنيفة، وقد عبر عن هذه الحقيقة في القرن السادس عشر الروائي الفرنسي الشهير "فرانسوا رابليه" (Rablelais) حين قال: "كيف أكون قادرا على قيادة الآخرين، إذا لم تكن لدي القدرة على قيادة نفسي".

هذا وهناك أشياء بسيطة ~~ما~~، ~~-~~قد تبدو عديمة الجدوى للتأثير في الآخرين، وخلق صورة مرغوبة لديهم، فعلى سبيل المثال المعاملة الحسنة وما تقتضيه، و***أجدى أشكالها المجاملة، حتى إن عالم الآثار الشهير "ريتشارد ليكي" (Richard Leakey)

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

يعزو ما جعلنا بشرا إلى نسق المجاملة، إذ يقول [44]: "نحن بشر لأن أجدادنا تعلموا أن يتقاسموا طعامهم ومهاراتهم في شبكة مبجلة من الالتزام"

2-3-2- مبادئ التخطيط لبرامج الصورة:

يتلخص هذا العنصر في مجموع النصائح التي وضعها القائمون بالحملات الانتخابية، وهي كالتالي [45]:

1- يبدأ التخطيط للصورة المرغوبة بتحديد نقاط الضعف والقوة في الصورة الحالية للفرد أو المنظمة، والمخطط الجيد هو الذي يجر خصومه إلى المناطق التي يكون فيها قويا.

2- وتتمثل الخطوة الثانية في وضع مخطط مكتوب لمعالم الصورة المرغوبة التي تود المنظمة أو الأفراد أن تكونها لنفسها عند جماهيرها، وهنا يلزم معرفة حقيقة الأوضاع عن المنظمة أو الأفراد... لأن الصورة المرغوبة إذا كانت بعيدة عن الواقع فإن احتمال تحقيقها سوف تعترضه المصاعب... ولذلك فإنه من الضروري أن نجيب على هذه التساؤلات بدقة كاملة:

أ- من نحن؟: الرئيس، أو المترشح من يكون؟ كما فعل الإمبراطور الياباني عام 1945 متوجها بخطاب إلى اليابانيين قائلا: "ما أنا إلا بشر مثلكم" (I am only a human being like you).

ب- وما ذا نريد؟: هو سؤال جوهري، لأي تخطيط لبرامج الصورة، فنجد في كتاب "هتلر" (كفاحي) يحوي الكثير من النقاط التي تعرف بالعنصر الجرماني أو "الرجل الأعظم" (Super Man).

ج- وبماذا تتميز عن غيرنا؟ وهو ما يستوجب أخذ وبناء صورة تنفرد عن باقي الصور، وذلك بالأخذ بنقاط القوة والتفرد والملائمة للوضع السائد.

د- وعلى أي أساس نود أن يفكر فينا الآخرون؟ أي الصورة التي نود بناءها لأنفسنا.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

3- ننتقل إلى المرحلة الثالثة في تخطيط برامج الصورة، وتقوم على ابتكار الأفكار والموضوعات لنقل الصورة المرغوبة إلى الجماهير، وهنا يلزم تحديد البرامج الإعلامية والتأثيرية التي تستهدف تقديم المنظمة إلى الجماهير، باستخدام كافة وسائل الإعلام المتاحة (راديو - صحافة- تلفزيون- ملصقات...-) وقد أثبت الاتصال المباشر جدارته في الانتخابات الأمريكية لعام 1940 بفضل عمل الوسطاء (قادة الرأي)، الذين لم يكونوا ناقلين محايدين للمعلومات [46].

- جدير بالذكر هنا إلى أنه ينبغي أن يتضمن التخطيط لبرامج الصورة وسائل التقويم المناسبة لمعرفة الأثر الفعلي لهذه البرامج، وهناك رأي يؤكد على أهمية تصميم برامج العلاقات العامة، بحيث تتضمن أهدافا واقعية يمكن تحديد نتائجها وقياس آثارها، فالترويج للصورة يحتاج إلى تسويقها، وهذا ما يتطلب استعمال الأسس العلمية الكفيلة بتحقيق "الرضا النفسي على الصورة من جهة، ثم العمل الدؤوب الذي لا يركز إلى هذا "الرضا" بقدر ما "ينبذه" محاولا تلميع وإزالة كل ما لحق هذه الصورة من "شوائب" وتحريف.

2-3-3- وسائل تكوين الصورة المرغوبة:

مما تقدم يمكن الجزم بأن الصورة الذهنية كما عبر عنها "إيمان زكريا" بأنها: (الخريطة التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يفهم ويدرك ويفسر الأشياء) أي أن الصورة الذهنية هي التي يكونها الفرد عن موضوع معين، وما يترتب عن ذلك من أفعال سواء سلبية أو إيجابية وهي فكرة تكون عادة مبنية على المباشرة والإيحاء المركز والمنظم

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

بحيث تشكل من خلالها سلوكيات الأفراد المختلفة [47]، مشكلة بذلك خلاصة تجارب مباشرة وأخرى غير مباشرة للأفراد إزاء شخص معين أو نظام أو شعب أو جنس، أو طبقة ما... وكما أسلفنا كذلك بأن وسائل الإعلام لها الريادة في بناء الصورة الذهنية والقوالب الجامدة، وكذا اعتبارها أجهزة ثقافية حيوية، ومهمة في المجتمع، وهي وكالات أيديولوجية تؤدي دورا مهما وأساسيا [48]، في خلق سلوكيات وأنماط وأذواق لدى الجماهير.

- لتكوين الصورة المرغوبة في وسائل الإعلام المختلفة، نكتفي في هذا المقام بذكر الوسائل الإعلامية الأكثر جماهيرية وهي:

1- الصحافة: من بين أقدم الوسائل وأولها، فهي سلاح أيديولوجي فعال، كما أكد هذا "خروتشوف" أحد زعماء الحزب الشيوعي حيث يرى: (أن الصحافة هي سلاحهم – الشيوعيين- الفكري والأيديولوجي الرئيسي، وهم يجيبون عليها أن تتكل بخصوم الطبقة العاملة وأداء العاملين، جميعا في المجتمع الشيوعي)-[49]، وعلى مستوى التجارب الحقلية أثبتت الدراسات التي أجراها كل من "لازاز سفيلد" و"ابلز" و"يرلسون" أن الوسائل المطبوعة كالصحف والمجلات والكتب واللافتات، تتفوق على الوسائل الأخرى بالنسبة للجمهور القارئ، وذلك لما تتميز به من مقدرة على عرض التفاصيل الدقيقة، والموضوعات الطويلة التي تساعد على توضيح الأمور للقراء، وتهيئ لهم الدراسة المتأنية بالإضافة إلى إمكان قراءتها في الوقت والمكان المناسبين، مما يضفي عليها صفة الخصوصية [50].

- إن المكانة التي تحتلها الصحافة بوضعها أداة للاتصال السياسي متميزة في مختلف الجوانب، إذ يمكن أن نلمس يوما بعد يوم دور الصحافة وغزوها الفعال في توجيه الرأي العام، وترتيب أولوياته، ولا أدل على ذلك العلاقة الحميمة التي تربط بالمترشحين، في أثناء الحملة الانتخابية – مثلا- إذ نجد المرشح يغازل في كثير من الأحيان الصحافة والصحافيين من أجل كسبهم إلى صفه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توظف الصحافة بوصفها أداة دعائية في يد المخابرات المركزية، هذه الأخيرة التي تدير أكثر من (200)

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Exposant

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

وسيلة إعلامية كالصحف والمجلات، ودور النشر مع ميزانية قدرها ثلاثة ملايين دولار "لأغراض العمل الدعائي [51]، وفي نفس السياق قامت الصحافة الجزائرية في أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 1999 بدور فعال في مساعدة المرشحين في نشر برامجهم، كما قامت بتغطية التجمعات والزيارات الميدانية للمترشحين، عبر كامل التراب الوطني مع تحليل خطاباتهم من بداية الحملة الانتخابية إلى نهايتها، فضلا عن الصفحات الإشهارية، فكانت الصحافة هي المتنفس الوحيد لدى المرشحين مقارنة بالوسائل الأخرى، نظرا لطبيعة النظام الإعلامي الجزائري (السمعي البصري) الذي تحتكره السلطة، وكذلك فعلت الصحافة الجزائرية في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، وكيف قامت بتعبئة الجماهير وكسب ثقتهم ورسم صور مرغوبة نحو مترشح ما.

- ولا أدل على القوة التأثيرية الكبرى للصحافة من خطاب الحاخام (راسشورون) عام 1869 حين قال: "إذا كان الذهب قوتنا الأولى للسيطرة على العالم، فإن الصحافة ينبغي أن تكون قوتنا الثانية" [52]، وبالتالي فهي سلاح استراتيجي يمنح المسيطر عليه قوة عظمى، وهذا ما سنوضحه فيما بعد تأكيدا على "هاتالهة" هذه الوسيلة وقوتها التأثيرية الموجهة للأمراء وخلق صور ذهنية لدى المتلقي. وما وسمها بالسلطة الرابعة وأحيانا السلطة الأولى إلا دليل على هذا.

2- **الراديو**: يمكن القول أن الإذاعة (من خلال انتشار الراديو) تعد أوسع وسائل الاتصال الجماهيري انتشارا حاليا، فالإنسان يستمع إلى الراديو ويستفيد من برامجه المختلفة في أي مكان في العالم دون عائق أو حاجز، في البيت، في السيارة، في المكتب، في الطائرة، في البحر [53].... الخ.

- وتمتاز الإذاعة بدفء الصوت البشري وتأثيره، وهذا يجعلها أكثر الوسائل قدرة على الاستهواء والإيحاء خاصة مع قليلي الحظ من الثقافة، ويعلل (Doob) سر القوة الإيحائية للإذاعة بأنها وسيلة سريعة للنشر، بالإضافة إلى الإحساس الجماعي الذي يتوفر لجمهورها مهما تباعدت أماكنه، إضافة إلى إمكانية تسجيل الكلمة المذاعة وإعادة إذاعتها أكثر من مرة، فتكتسب في كل مرة قوة إضافية هي الدق المنتظم، وكذلك تساعد الإذاعة

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

في بث روح الاهتمام بالمسائل العامة، وفي سرعة تجميع الجماهير حـــول رأي معـــين، خاصة في أوقات الشدائد والأزمات [54]، وتجلى دور الإذاعة في مثل هذه المواقف على الخصوص بعد الحرب العالمية الأولى، والدعاية النازية.

- لقد برزت مصداقية الإذاعة جليا عبر دراسة: (Sofres la crois) التي تدور سنويا في فرنسا منذ سنة 1987، إذ خلصنا إلى نتيجة إلى أنه منذ سنة 1987 لاحظنا من خلال الدراسة تطور مؤشر مصداقية الإذاعة في فرنسا، فقد احتلت دوما المرتبة الأولـــى في مصداقية الجمهور [55]، وهذا ما يجعل القائم بالعملية الاتصالية في الحملة الانتخابيـــة خاصة يأخذ بزمام الوسائل الأكثر نجاعة من دون إهمال بعضها الآخر.

3- **التلفزيون**: تشير الدراسات التي أجراهـــا "برومـــر" و"دوب" إلـــى أن الوسائل السمعية البصرية كالأفلام الناطقة والتلفزيون يمتاز بتأثير أقوى مـــن الوســـائل السمعية وكذلك الوسائل البصرية، لأنها تجمع بين مزايا هذين النوعين، وتتطلـــب مـــن المشاهدين استخدام البصر والسمع مما يضاعف التركيز واليقظة، ويتضح مـــن دراســـة هذين العالمين أن الوسائل السمعية والبصرية تتوقف على الوسائل الأخرى فـــي درجـــة تذكر الأفراد المعرضين لها، إلا أن هذه النتيجة مازالت في حاجة إلى إثبات أكثـــر [56]، فهو يأتي (التلفزيون) في مقدمة وسائل الإعلام من حيث قدرته الهائلة على التأثير علـــى الأفراد، حيث إنه أطلق عليه (الصندوق السحري)، وقدرة التلفزيون على التأثير تأتي من كونه يستحوذ على اهتمام قطاع كبير من الجمهور من الجنسين كبارا وصغارا، إضـــافة إلى كونه يستخدم مؤثرات فنية عالية مثل اللون والصوت حتى يكـــاد يحـــاكي الحقيقـــة (Make- Belief)، أو يبني الحقيقة من خلال إعادة بناء الواقع.

- يعد التلفزيون في البلدان المتقدمة المؤشر الرئيسي في حياة أفراد المجتمـــع، إذ أنه يؤثر في كيفية قضاء الناس لمعظم أوقات فراغهم، وماذا يتعلمون، وكيف يتعلمـــون، كما يؤثر في سائر مؤسسات المجتمع، وخاصـــة المؤسســـات السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصادية والإعلامية والرياضية والتربوية، ويعتقد معظم الخبراء أن تأثير التلفزيـــون على الناشئين يفوق تأثيره على البالغين [58]، كما أن الأبحاث الحديثة أثبتت تزايد أهميـــة

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

التلفزيون بالنسبة لوسائل الاتصال الأخرى، في كثير من المجتمعات المتقدمة، والناميـــة على السواء، ففي الولايات المتحدة الأمريكية – زيادة على ما ذكر سابقا- يعتمد أكثر من 64% من الشعب الأمريكي على التلفزيون كمصدر أساسي للأخبار، ويرى 51% مـــن مواطني الولايات المتحدة أنه الوسيلة الأكثر صدقا، وهذا لمميزاته التالية: (59)

- يعد التلفزيون من أهم وسائل الترفيه، بما يقدمه من أفلام وبرامج واستعراضات وفعاليات ترويجية أخرى.

- التلفزيون موجه للشرائح الاجتماعيـــة كافـــة بمســـتوياتها الثقافيـــة، والعلميـــة والاقتصادية المختلفة وأعمارها وأجناسها، وعاداتها وتقاليدها.

- التلفزيون من أهم وسائل الدعاية والإعلام، كما سيتأكد في آخر عنصـــر مـــن البحث.

- يعد من وسائل الاتصال في العصر الحديث، التي ربطت بين الفرد وهو جالس في بيته، وبين العالم الخارجي.

- وعلى عكس المذياع، الذي يعتمد على حاسة السمع فقط، والقدرة الذاتية علـــى التخيل، فإن التلفزيون، وبواسطة عنصر الصورة، والحركة إضافة إلى الصوت، استطاع أن يقدم للمشاهدة تجربة واقعية وملموسة ومفهومة.

- وسع التلفزيون أفق المشاهد وفتح أمامه أبواب المعرفة، والثقافة، بما يعرضـــه من برامج علمية وثقافية وسياسية وترفيهية، وفنية على المســـتوى العـــالمي والعربـــي والمحلي.

- بفضل التقدم العلمي في حقل الاتصالات، بدأ التلفزيون يســـتقبل وينقـــل الأخبار والأحداث والمناسبات نقلا فوريا، وعبر الأقمار الصناعية، مما جعـــل المشـــاهد أينما كان من هذا العالم يرى ويتفاعل مع الأحداث حال وقوعها، ويكفي الإشارة إلـــى أن عدد مشاهدي نهائيات كأس العالم (1986) بلغ خلال المباراة النهائية (652) مليونا.

- التلفزيون وسيلة إعلامية فعالة في خلق الوعي الفكري والسياسي والاجتمـــاعي والثقافي وبلورته وتعديله أو تغييره، كما أكدناه سابقا،... الخ.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

* إجمالا هذه أهم وسائل الاتصال الجماهيرية في خلق الصورة المرغوبة والتي تجند "جيدا عند الحملات الانتخابية" خاصة، أو الدعاية والترويج للأفكار باعتبارها العامل الفعال للصورة المرغوبة، وإن كان هناك تفاوت في هذه الوسائل، على اعتبار أن لكل وسيلة ومناسبتها والمكان المخصصة له، وكذا طبيعة المنظومة الفكرية والثقافية والعادية لكل مجتمع، لكن ما نؤكد عليه مرارا هو التطلع غير المسيطر عليه للدول المتقدمة للسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

- هذا ونشير إلى ما اتخذ في المؤتمر الصهيوني الأول لعام (1897) حين وضع المؤتمرون جملة من القرارات التي توضح كيفية السيطرة على وسائل الإعلام، وخاصة الصحافة، فتضمن البروطوكول الثاني عشر (12) ما يلي: [60]

1- السيطرة على القنوات التي يجد فيها فكر الإنسان ترجمانا.

2- السيطرة على جميع أنواع النشر والطباعة.

3- السيطرة على الأدب والصحافة.

4- السيطرة على وكالات الأنباء.

5- تضييق الخناق على الصحافة المضادة ومنعها من مهاجمة اليهود.

6- إصدار نشرات زائفة تهاجم اليهود وبالتالي إقناع الرأي العام بأن كل من يعارض اليهود لا يملك أساسا حقيقيا لمناهضتهم-*.

2-4- الصحافة والصورة:

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Justifié

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt, Non Exposant/

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

إن الصحافة كمؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، تلعب دورا كبيرا في خلق التصورات أو الصور المنطبعة لدى الأفراد والجماعات، بواسطة طرق عدة تمارس بها هذه الوسيلة قوتها التأثيرية والإقناعية في التغيير أو التعزيز أو الاكتساب لأنماط وتصورات يبنيها الأفراد عن بعضهم بعضا، ومادام موضوعنا يعنى بالصحافة (المكتوبة)

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

* لقد تمكن اليهود من السيطرة الإعلامية على بعض الصحف البريطانية مباشرة ومنذ تأسيسها... الخ كما أنهم اليوم يتموقعون في مراكز صنع القرار خاصة في الدول المتقدمة، فمثلا يشكل العنصر اليهودي 70%% من مجلس الشيوخ في أمريكا...

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

الجزائرية كوسيلة لخلق وبناء صور للطبقة السياسية، لذا نتناول موضوع الصحافة من خلال العنصرين التاليين:

2-4-1- الصحافة كرسالة – أو الإنشاء الصحافي-

جدير بالذكر إلى أنه ليس من اليسير الحصول على تحديد عربي لماهية الصحافة – كمدلول ومهنة أو كمفهوم اصطلاحي مادي- لأن الصحافة كعلم وفن أمر طارئ على شؤون المهن والكتابة العربية، لذا تعد المراجع الأجنبية أفضل مستند لإلقاء الأضواء على حقيقة هذه الوسيلة الإعلامية الأساسية، يقول "بيار ألبرت" (Pierre Albert) عن الصحافة [61]: أنها في آن واحد إنتاج صناعي وخلق فكري، ولا تتبين العلة الحقيقية لوحدتها إلا من خلال تحديد الوظائف الاجتماعية التي تؤمن بها كل واحدة، من منشوراتها في مستويات متفاوتة"، إنها على الصعيد الفكري إحدى وسائل الاتصال الدورية التي تتخذ الكلمة أساسا، والصورة الجامدة والخط واللون مساعدا في تكوين ~~المرسلة الإعلامية~~المرسلة الإعلامية، وهي على الصعيد المادي صناعة، وفن الكتابة والنشر في المطبوعات الدورية.

- أما المهمات والأهداف بعيدة المدى فهي الأصعب تحديدا، ذلك لأن لكل مجموعة حضارية أو سياسية كبيرة في العالم، رأيا أساسيا مختلفا عن رأي الأخرى، ولأن الأعضاء الحضارية والسياسية الواحدة قد يختلفون أيضا حول طبيعة مهمتها وأهدافها، "أدولف أوخس" ناشر جريدة "نيويورك ~~تايمز~~" (New York times) يقول في رأي شائع له: "الصحافة مهنة مكرسة للصالح العام، ولفضح الألاعيب، والشرور وعدم الكفاءة في الشؤون العامة، مهنة لا تؤثر الروح الحزبية الضيقة في ممارستها، بل تكون عادلة

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Non souligné

Mis en forme : Police :Gras, Police de script complexe :Gras

Mis en forme : Police :Gras, Soulignement , Police de script complexe :Gras

Mis en forme : Anglais (États Unis)

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

ومنصفة لأصحاب الآراء المعارضة، مهنة شعارها المرشد هو: (ليكن هناك نور)" [62].

وإن هذه النظرة "الطوباوية" لوظيفة الصحافة فندها هذا العصر.

- هذا كله يحيلنا إلى دراسة هذه الرسالة أو الإنشاء الصحفي، حيث سنتناولها من خلال: الإنشاء الصحفي (أو القوالب الصحفية التي تصاغ من خلالها)- ثم الأساليب الإقناعية التي توظفها، وكل منهما يلعب دورا أساسيا في تثبيت تصوراتنا عن العالم، واتخاذ أنماط من التفكير تتراوح ما بين الأحكام المسبقة، والقوالب الجامدة أو الصور المنطبعة التي قد تبدو وغير قابلة للنقاش أو "التراجع" عنها بدعوى كونها بديهيات الموروث الثقافي للأمة...

(أ) **الإنشاء الصحافي**: الإنشاء الصحافي ككل إنشاء إعلامي، هو تكوين مرسلة لغوية (مقروءة) تنتقل إلى الملتقط (القارئ)، وتؤمن له الاتصال والإعلام، وفي هذا العصر الذي تطورت فيه أشكال الخلق والابتكار، يصعب وضع فنون التحرير والكتابة الصحفية في قوالب جامدة، محدودة المنطلقات والعناصر والأساليب، إنما لا بد من اختيار بعض الفنون الصحافية هي في أساس فنون الكتابة الأخرى، لتكون نماذج معينة من الإنشاء الصحافي العام. نذكر: الخبر المقال وما يدخل في نطاقه من افتتاحية وزاوية أو عمود أو تعليق سياسي [63]، وحديث وريبورتاج، وكاريكاتير- *...الخ. ويعتبر "الخبر" المادة الخام لكل هذه الأجناس الصحفية لتعبر عن مجمل مضامين الرسالة الإعلامية للصحافة، مستهدفة بذلك – أي الأنواع الصحفية- إيصال رسالة محددة للقارئ، لتخاطب بها ذهنه ومشاعره قصد ترسيخ قناعة محددة لديه، وبالتالي دفعه لأن يسلك سلوكا في المجتمع يتوافق مع هذه القناعة.

- وعن طريق تكرار الصحيفة لفكرة معينة في أكثر من قالب وأكثر من شكل من أشكال التحرير الصحفي فإن ذلك يؤدي إلى بث هذه الفكرة في عقول الأفراد وجعلهم

* ليس هناك اتفاق حول تصنيف الأنواع الصحفية، فقد قسمها "نصر الدين لعياضي" إلى طريقتين، كل طريقة تضم مجموعة من الأنواع. ينظر: كتاب: "نصر الدين لعياضي": (اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية).

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

يتحدثون عنها كأنها أفكارهم، لأن الفرد يقرأ الفكرة في صورة خبر ثم في صورة مقال، ثم صورة حديث، وهذا يؤدي إلى التأثير في أفكار وعقول الأفراد وبث تصور معين لديهم (64).

- لذا فإن الصحافة اليوم تسعى للتنويع في مادتها الصحفية بالاستغلال العلمي لنظرية الأنواع الصحفية، بالتوظيف المنطقي لجنس صحفي دون آخر، تبعا لخصوصيات كل جنس والصحيفة الناجحة تلك التي تعي أهمية التنوع، طبقا لقول حكيم الأدب العربي حين يقول: "إن الصحافة المثالية مائدة يجب أن تكون حافلة بكل أنواع الفيتامينات، يتناول القارئ منها ما يزجي فراغه وينمي إطلاعه ويقوي عضلاته المفكرة" (65) لأن للأنواع الصحفية – كما ذكرنا- ميراث ينفرد بها كل نوع مما يزيد اهتمام القارئ وبالتالي الاهتمام بمحتوى الرسالة الإعلامية

- **فالخبر**؛ "مثلا" يحمل عناصر الجدة ومواكبة الأحداث والإثارة، وهي ما يصطلح عليها بالقيم الإخبارية، وتلعب الأخبار أهمية كبرى في الحياة الاجتماعية للأفراد، فهي الأساس الذي تبنى عليه أحكامهم وتصوراتهم حول العالم الذي يعيشون فيه، وعلى ضوئها يجري تصريف شؤون حياتهم اليومية، وتعمل الأخبار على تكوين ونمو المعرفة وإحداث التغيير من خلال ثلاث عمليات رئيسية (66):

أ- تدعيم قدرة الأفراد على إدراك ما يجري حوله من أحداث، وبدون هذا الإدراك لا يمكن تأسيس صرح المعرفة لديهم، وبالتالي عدم القدرة على المشاركة وإبداء الرأي في هذه الأحداث.

ب- توسيع معارف الأفراد حول الأسباب ومسببات ما يجري من أحداث سطحية، وعلاقات الارتباط بينهما، وهناك يصبح هؤلاء الأفراد واعين ومتهيئين لاتخاذ المواقف وإصدار الأحكام وتشكيل التصورات.

ج- تعزيز قدرة الأفراد على فهم وتفسير الأحداث المختلفة والمتنوعة التي يمتلىء بها محيطهم القريب أو البعيد وبهذا الفهم والتفسير تتحسن قدراتهم على التنبؤ بمجرى حركية الأحداث في المجتمعات، على ضوئها.

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- وتزداد فرص الخبر في الظهور والتأثير على الأفراد وفقا لقيمته الإخبارية، وتعني بها تلك العناصر التي إذا توفرت في أحد الأخبار كلما زادت فرصته في النشر أو الإذاعة، ونجمل هذه القيم الإخبارية في [67]:

- التأثير (Impact): ويعني أنه كلما اهتمت قطاعات كبيرة من الجمهور بمضمون الخبر كانت فرصته في النشر أكبر.

- الشهرة (Prominence): وتعني شخصية معروفة أو مؤسسة مفتوحة على الجمهور، أو دولة ذات وزن خاص، وهناك قول مأثور في هذا المجال: (الأسماء تصنع الأخبار).

- القرب (Proximity): ليس القرب الجغرافي فقط، ولكنه يمتد إلى القرب السوسيولوجي أو العاطفي.

- الصراع (Conflit): أي حوادث تتضمن صراعا بين أشخاص أو مؤسسات، وقد يكون صراعا ماديا، ولكن الأكثر احتمالا أن يكون اختلافا في الآراء، والتاريخ الإنساني عبارة عن صراع بين الأفراد أو الدول أو صراع بينه وبين الطبيعة.

- الحالية (Curency): وهي تختلف عن الجدة، إذ تتعلق بالأحداث التي تكون مجرى حديث الناس (حادثة واترغيت وإستقالة الرئيس الأمريكي نيكسون جراءها، وقضية أوراق البنتاغون).

- الغرابة (the Bezarre): تلك الأحداث التي تخرج عن المألوف، أو عن نطاق الخبرة اليومية للأفراد.

- هذا ويجمع المحترفون حول ثلاثة عناصر للقيمة الإخبارية، هي: الحداثة-الصراع، والشهرة، وهي عناصر إثارية لرواج أفكار الصحيفة تنجنح بعض الصحف إلى الإثارة وبالتالي تتموقع حول التعريف البدائي والهزلي للخبر الذي قدمه "اللورد نور ثكليف" الذي نشره عام 1865 حيث يقول: "إن الخبر هو الإثارة والخروج عن المألوف، فعندما يعض الكلب رجلا، فليس هذا بخبر... ولكن عندما يعض الرجل كلبا... فهذا هو الخبر..." [68] أو ما صار يعرف بالصحافة الكلبية.

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Anglais (États Unis)

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- نعلم يقينا أن لكل نوع من الأنواع الصحفية ميزاتها الخاصة ميزاتها الخاصة والمنفردة على غرار الخبر، ولكن هذه الأجناس تأتي بعد الخبر من حيث الأهمية ولفت الانتباه، لذا لن نتفصل فيها وفي مزاياها، لنسلط الضوء على نوع تعبيري صحفي بدأ يأخذ مكانته في الصحافة اليوم، والصحافة الجزائرية كنموذج- فالقارئ أحيانا يقتني الجريدة فقط من أجل هذا النوع، وربما لا يقرأ مادة غيره، وهو:

- **الكاريكاتير**: انتشرت صحافة الرسم الكاريكاتوي بفضل الرسام الشهير "ريتشارد بلاتون" الملقب "بأبي الرسم الكاريكاتوري المتحرر"، عندما ابتدع أول شخصية كارتونية في الصحافة الأمريكية هي (الولد الأصفر)، فأطلق بسببه لقب الصحافة الصفراء على هذا النوع من الصحف [69]، لكن ما يهمنا هنا هو ميزات هذا النوع من الصور، وأسباب الزواج التي يحظى بها.

- والكاريكاتير هو كلمة معربة عن أصل إيطالي تطلق على صورة مرسومة لشخص أو مجموعة من الأشخاص، أو مشهد من المشاهد، أو مثالب ونقائص وأخلاق وعادات وغيرها من الأعراض السيئة التي تشيع في مجتمع من المجتمعات، والدافع الأساسي لذلك قد يكون هجوما للأعداء للنيل منهم وتحطيم معنوياتهم وللنقد الاجتماعي، حيث يعتبر ذلك أقوى سلاح اجتماعي تحافظ به الجماعة على كيانها ومقوماتها المختلفة [70] فهذه الكلمة إذن تعني التشويه وإبراز الأخطاء الأساسية في الشيء أو الشخص المرسوم، وهنا يضيف "كلودلوي" بقوله: "هذا التشويه ليس لمجرد المزاج، ولكن هدفه الحقيقي هو تشويه صورة للحصول على الصورة على الصورة الحقيقية، أو الأصلية".

- والصورة الكاريكاتورية القلمية منذ القديم تتألف من العناصر الآتية:

- عنصر التجسيم للعيوب أو المسخ لصورة الشخص الذي هو موضوع الكاريكاتير.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- عنصر التوليد للمعاني واستطراد الأفكار، فكل معنى منها يذكر بالآخر، وكل فكرة منها توحي بأخرى، وهكذا حتى يستنفد الكاتب كل هذه المعاني والأفكار ما استطاع.

- عنصر النكتة التي ترد على ذهن الكاتب أثناء الكتابة.

- عنصر التشبيه أو التمثيل، وهو العنصر الذي يستوحي فيه الكاتب خياله ويستعين به على عملية المسخ.

- ويعتبر الكاريكاتير السياسي مصدرا يمكن الاعتماد عليه، والثقة به في معرفة المواقف العامة تجاه دولة ما، كما يمكن التنبؤ من خلاله يرد الفعل أو اتجاهات الجمهور نحو هذه الدولة، خاصة عندما تعلم أن القارئ العادي يوليه هو والعناوين اهتماما كبيرا، مما يولي المقالات المعقدة والتحليلات المفصلة، كما يقوم هذا النوع من الكاريكاتير بعدد كبير من الوظائف منها: الإقناع، وترتيب أجندة الجمهور، ولكن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها بالنسبة للقراء على حد تعبير (De Sousa) هي عمله كإطار يضم ويحصر كافة الأحداث والجوانب المتعلقة بقضية معينة، وهذا الإطار يجري بداخله تكثيفا لعدد كبير من الأفكار والدوافع المرتبطة ببعضها في صورة يمكن فهمها بسهولة، وهذه الصورة تكون استخلاصا لجوهر القضية، ويمكن استيعابها والاحتفاظ بها لفترة طويلة [71].

- لقد أصبح الفن الصحفي الحديث يخاطب البصر كثيرا، إذ يعتمد على الصور والرسومات في تحقيق أهداف الصحافة في عصرنا هذا الذي سمي بعصر "حضارة الصورة" والذي تسود فيه لغة بصرية جيدة نشأت بفضل التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال، إذ يقول الكاتب "ف- فريروزر بتجبوند" "إننا نعيش مرة أخرى في حقبة من الزمن هي حقبة الصور" [72]، ولهذه الأهمية عدة الصور والرسوم أهم وسيلتين من وسائل الاتصال غير اللفظي، وظهرت بين وسائل التعبير الأخرى بالنسبة للاتصال، ففي مجال الاتصال العام نشط استخدام الصور على أنه أهم وسيلة من وسائل نقل الأخبار أو على أنه بديل للأخبار المكتوبة، منذ الحرب العالمية الأولى. ثم ما لبثت الصحف أن توسعت في استخدامها إلى درجة أنها أصبحت اليوم تزاحم أعمدة الأخبار، باعتبارها وسيلة من

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

وسائل التعبير، كما ظهرت مجلات مصورة تعتمد على الصورة وتتفق في تقديم الصورة التي تجتذب انتباه الجمهور [73] لأن الكاريكاتير يقوم بعدة وظائف، كالإخبار، وإثراء المحتوى، وجذب الانتباه، والتزيين في كل المواضيع التي يتناولها، لهذا تعتبر الصورة بصفة عامة أبلغ من الكلمات، فهذا الحكيم الصيني "كيفوشيوي" يقول: "إن ألف كلمة لا يمكن أن تعبر ببلاغة مثل ما تعبر صورة واحدة".

- نخلص أخيرا إلى الصورة الصحفية – والكاريكاتير بصفة أخص- تعبر عن ثلاثة مواضيع رئيسية هي: [74]

1- الأحداث:: وهي نقل للواقع الموضوعي للدلالة على وقوع الحدث، وتنشر هذه الصورة في المادة المصاحبة التقارير والتحقيقات والحوارات والمقالات....

2- الأشخاص: تركز الصورة الصحفية في موضوع "الأشخاص" على صانعي الأحداث وأبطال الوقائع سواء تعلق الأمر بشخص أو بمجموعة من أشخاص، وسواء أكانت الشخصيات تاريخية * أو عصرية.

3- النشاطات: تغطي الصورة الصحفية في هذا المجال النشاطات على اختلافها مثل النشاط العلمي والرياضي والأدبي والديني والسياسي وما إلى ذلك.

(ب) أساليب الإقناع: إذا كانت القوالب الصحفية وفي صدارتها "الخبر" ثم الكاريكاتير كصورة تلقى تداولا اليوم في القراءة والنشر، وهما جنسين على قدر كبير من التأثير واستمالة القارئ لخصائصهما المنفردة وفي تشكيل الصور الذهنية في عقول الجماهير، فإن الرسالة الإعلامية تزيد قدرها الإقناعية إذا بنيت بناء علميا مدروسا من قبل "مهندسي الصحيفة".

- كما يعد ما يسمى "مبدأ الاصطياد" الذي ينظر إلى وسائل الإعلام كقوة كامنة يمكن أن تحقق فعالتيها القصوى، مبدأ هاما في الصحافة، حسب مراعاة ما يلي:- [75]

* مثل الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول (ص)...

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Soulignement

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- مراعاة الزمن: أي تزامن الرسالة مع حدث ما، أو ظرف مناسب للعملية الاتصالية.

- استخدام مبدأ المحاصرة والشمولية، فكلما كانت وسائل الإعلام محاصرة الجمهور المشرفستهدف، فإنها تضيف عليه فرصة الإفلات من الرسالة الإعلامية وتزيد من إمكانية نجاحها.

- التركيز والتكرار، حيث يؤدي تراكم الرسائل الإعلامية لدى الجمهور بأساليب مختلفة تسهم في محاصرته وتسهم في تدعيم فهم الرسالة وتثبيتها لدى الجمهور، كما يتيح التكرار للرسالة الواحدة على مرات عديدة من فرصة إطلاع الجمهور عليها وفهمها.

- الانسجام إذا قام المتصلون بإعداد رسائل يؤمن بها وتنسجم مع قناعتهم وانتماءاتهم الفكرية والاجتماعية.

- فإذا توافرت هذه العناصر يمكننا الاتفاق مع رأي بيرلسون (Berlson) و"شتاينر" (Steiner) [76] كون أن الناس تستجيب للاتصال الإقناعي بناء على استعداداتهم وتبعا لذلك يحدث التغيير في الآراء والمعتقدات أو تظهر المقاومة لهذا التغيير، ومنه فإن الاتصال يتزايد حينما تكون الرسالة الاتصالية موائمة لآراء ومعتقدات المتلقي، وعليه نتساءل: ما هي العوامل التي لها علاقة بالرسالة الإعلامية وتجعل الجمهور يتأثر بمضمونها؟

- ندرج هذا العنوانمل في: [77]

أولا: أن يكون مضمون الرسالة الإعلامية يتعلق بقضية تشغل الرأي العام، فالقضايا التي تكوّن أحاديث الناس هي التي تشد انتباههم ويتفاعلون معها، ولا أدل على ذلك من الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي (ص)، فقد نشرت صحيفة "بجيلاندز بوستن" في سبتمبر 2005، إثنا عشر (12) رسما كاريكاريكاريكاتيريا مسيئا للرسول (ص)، ما أثار غضب أكثر من (1.3) مليار مسلم [78]....

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

- فإذا ما تبنت وسائل الإعلام قضية من هذا النوع فستستحوذ على اهتمامهم وسيتابعون تفاصيلها وسيتأثرون بالمعلومات التي تقدمها لهم خصوصا إذا كانت وسائل الإعلام هي المصدر الوحيد.

ثانيا: تكرار عرض الرسالة الإعلامية، يتأثر الإنسان بداهة بالمعلومات (الرسائل الإعلامية) من خلال عملية معروفة تتكون من أربع مراحل هي: التعرف- التفسير- الحفظ وأخيرا الاسترجاع، فالفرد الذي (يتعرض) لمعلومة، يسعى إلى التعرف عليها، ثم تفسيرها من خلال مقارنتها بما لديه من خبرة سابقة، ثم يحفظها في ذاكرته، ثم يسترجعها حينما يحتاج إليها.

- هذه العملية التي تسمى (عملية اكتساب المعلومات) مرتبطة بسلوك إنساني آخر يسمى (الانتباه الاختياري) أي إن الفرد هو الذي يختار طواعية التعرض لمعلومات دون أخرى، هذا السلوك (الانتباه الاختياري) تؤثر فيه عوامل كثيرة منها التكرار، أي إن تعرض الإنسان المستمر، أو لعدة مرات لرسالة إعلامية تجعله يختار الانتباه إليها.

ثالثا: طريقة عرض الرسالة الإعلامية، فمع التطور الهائل لوسائل الاتصال الجماهيري، ودخولها مجال التقنية المتقدمة جدا، تضاعف مرات عديدة التأثير الذي تحدثه تلك الوسائل... فقد صارت تأتيه الرسالة محفوفة بكثير من المؤثرات النفسية والسمعية البصرية، وصار الإخراج (طريقة العرض) قنفنا قائما بذاته تبدع فيه *****العقول أعمالا خلاقة.

- على مستوى المطبوع وظفت الصورة والألوان وحجم الخط والخطوط والرسوم التوضيحية والخلفية المظللة، ومكان النشر في الصحيفة أو المجلة لدعم عنصر التأثير في الرسالة.

رابعا: طريقة صياغة الرسالة الإعلامية، تمثل صياغة الرسالة عاملا آخر من العوامل التي تسهم في تأثير الرسالة الإعلامية في الجمهور، فإذا كان العامل السابق طريقة عرض الرسالة الإعلامية يتعامل مع الحس، أي ما هو ظاهر ومسموع تبصره

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

العين وتسمعه الأذن، فإن هذا العامل، يخاطب العقل والفكر والخيال، إنها الطريقة التي تقدم فيها (الفكرة) التي تقوم عليها الرسالة نفسها، أو هي القالب الذي تصاغ فيه الأفكار.

ففي هذا المجال هناك توصيات عديدة بضرورة اختيار الرموز اللغوية الواضحة والمفهومة، والمألوفة، والبعد عن الألفاظ أو الرموز المهجورة، مع مراعاة خصائص الجمهور فيما يتعلق باستخدام قواعد النحو والصرف والأساليب البلاغية... ولكن ما يثير الجدل هو شيوع الاعتقاد بأن اللغة الانفعالية (Intense langage) أحد الأساليب الهامة في الإقناع، وبالتالي يعتبر مستوى اللغة الانفعالية أحد الخيارات في الرسائل الإقناعية [79]، هذا وتتباين مستويات اللغة الانفعالية، فإذا كان الرجال يمكن أن يستخدموا اللغة الانفعالية ويظلوا مقنعين، فإن النساء يكن أكثر تأثيرا عندما تستخدم لغة أقل انفعالية.

يتضح مما سبق أن الصحافة من وسائل الاتصال الجماهيرية التي تخلق تصوراتنا عن أنفسنا وعن العالم المحيط بنا، وهذه الوسيلة ما يزيد من خلق هذه التصورات هو بناء الرسالة ومضمونها من قوالب صحيفة "الخبر" الصحفي و"الكاريكاتير" كأهم وسيلتين تأثيريتين به على القارئ، دون تجاهل القوالب الأخرى، ثم أن الأساليب الإقناعية للرسالة الصحفية هو كذلك عامل هام في خلق الاهتمام والاتجاه وبالتالي التصورات.

لكن الرسالة الصحفية قبل أن تتواجد لدى القارئ بالشكل المراد، كانت عبارة عن أفكار، ومنبهات تثير فئة على عاتقها نشر الأفكار، وهذه الفئة لا تقل أهمية عن الرسالة ومضامينها، فمن هي؟

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :Gras, Soulignement , Police de script complexe :Gras

2-4-2- القائم بالاتصال:

- تتأثر الصور المنطبعة بأيديولوجية عمل الصحفيين أو القائمين بالاتصال، حيث يحول الصحفي الأحداث إلى قيم عبر وسيلة الإعلام، تكشف هذه القيم عن طبيعة الأيديولوجية التي يدين بها، ويدافع عنها، كما يكشف موقفه الملتزم، فإما أن يقبل المجتمع هذه القيم أو يرفضها-[80]، ولكن ليس كل قائم بالاتصال يضمن نجاح عمليته إلا إذا توافر فيه الشرطين التاليين-[81].

Mis en forme : Retrait : Première ligne : 1.27 cm

أولا-؛ نفوذ وخبرة المصدر، حيث تضفي الخبرة التي يتمتع بها مصدر الرسالة الإعلامية، قدرة تأثيرية على رسالته، ونفوذا له على المتلقي، ويقصد بالخبرة مدى معرفة صاحب (الرسالة) بالموضوع الذي يتحدث عنه، إذ كلما كان الشخص ~~حملما~~ بموضوع الرسالة التي يوجهها كلما كان تأثيره أو تأثر المتلقي عنه أكبر، والعكس صحيح، ولهذا المحرر في الصحيفة يحدد شخصيتها ويشكل صورتها لدى القراء.

ثانيا-؛ الصدقية: تزداد قوة تأثير المقائم بالاتصال، كلما كانت صدقيته عالية في نظر الجمهور ويقل التأثير تبعا لضعف الصدقية، فالشخص أو مصدر المعلومات الذي يعرف عنه الصدق يكون أبلغ في التأثير على المتلقي، بينما المصدر الذي تتدنى صدقيته، تضعف قدرته التأثيرية حتى تتلاشى تماما.

- وعليه فالصحافة كرسالة وما تضمه، ثم القائم عليها هما العنصران المحددان لشخصية أي صحيفة وبالتالي التأثير أو عدمه في الجماهير، ونتيجة لهذا كله خلق صورة عن العالم.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

2-5- صورة المترشح السياسي

لقد أصبح من الضروري لرجال السياسة الاستعانة ببعض خبراء العلاقات العامة في المجال السياسي بالإضافة إلى بعض الخبراء في استخدام وسائل الاتصال، وقياس الرأي العام، وقد غدت الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة معركة تحتاج إلى إعداد طويل، وصراع عنيف بين الحزبين الرئيسيين اللذين غالبا ما يكرسان جهودهما في العالم السابق في الانتخابات من أجل كسب نتيجة هذا السباق.

- فقد أصبحت نفقات الحملات الانتخابية تشكل أرقاما مذهلة بالنسبة لمن يبدون اهتماما بهذه الأمور، ويحظى التلفزيون والراديو بنصيب الأسد من ميزانية الحملة الانتخابية، وإن كان ما ينفق على الصحف وغيرها من المطبوعات والاتصالات الشخصية لا يستهان بها، وكذا ارتفاع نصيب المسؤولين عن تكوين الصورة المرغوبة للمترشح بعد أن زاد وتضخمت مسؤولياتهم إزاء التعقيد المتزايد في إدارة الحملات الانتخابية [82].

- فإذا كانت الحملة الانتخابية ببساطة هي "الأنسقة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة انتخابية معينة، وتمتد مدة زمنية معينة محددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا (قصير المدى)، بهدف تحقيق الفوز بالانتخاب عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات باستخدام وسائل الاتصال المختلفة وأساليب استمالة مؤثرة، تستهدف جمهور الناخبين" [83] وهي بذلك عمل منظم يستغل كل وسائل الاتصال لترويج أفكار المترشح، وينصح خاصة باستعمال وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال المواجهي، وهذا ما نشير إليه لاحقا، لكن يجدر بنا

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

الذكر أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين والمختصين في الحملات الانتخابية على ثلاثة أمور على الأقل تتصل بأثر وسائل الاتصال في هذه الحملات هي [84]:

1- أ ن الحملة الانتخابية شيء معقد لا يمكن أن تحسم نتائجه قضية واحدة، ففي رأي "شرام" أن الموضوعات المحلية تختلط بالقضايا القومية، وهذه تتصل بالمشكلات الدولية والتجارب السابقة تتأثر بالتجارب الحالية، والأحداث المخططة بغير المخططة والأسباب المنطقية بغير المنطقية، ومن ثم يصعب القول بأن إستراتيجية معينة هي السبب الوحيد، أو الرئيس، فيما انتهت إليه الانتخابات، ومنه وجب على القائم بالحملة الانتخابية أو الداعية أن يوائم وسائله ومحتوى دعايته مع المشاعر الاجتماعية التي تسود الجماهير [85]، ولهذا قيل أن إستراتيجية "إيزنهاور" إزاء إنهاء الحرب الكورية كانت السبب في فوزه بمنصب الرئاسة، وأن الرئيس السابق (السينمائي) "رونالد ريجان" الذي فاز مرتين متتاليتين بمنصب حاكم ولاية كاليفورنيا يعود إلى مهاراته العالية في الاتصال من خلال التلفزيون... والواقع أن هذه العوامل مساعدة، وليست هي السبب الرئيسي.

2- إن الإستراتيجية الواعية والواقعية لا بد أن تعتمد على وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال الشخصي معا، فكلاهما يدعم الآخر ويسانده، فقد أثبتت التجارب أن الاتصال الشخصي، يحتل صدارة التأثير في الجماهير، فقد أظهرت دراسة "لازار سفيلد" و"بيرلسون" و"جوديت" المنشورة عام 1948 المعنونة ب (اختيار الشعب: كيف يدلي الناخب برأيه في انتخابات الرئاسة؟) التي أجريت في أعقاب حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1940 التي فاز بها "روزفلت" على منافسة "فرانكلين" على الرغم من الصحافة المعادية له [86]، بفضل ما أصبح يسمى "بقادة الرأي" أو الوسطاء الذين يؤثرون على الجماهير، بفضل الاحتكاك المباشر، لإيصال وتكوين صورة المترشح، ولهذا يجب على المترشح السياسي الإلمام بكل أساليب التأثير والإقناع، ومن بين هذه الوسائل أسلوب "الصورة السياسية" و"الشعارات"، فالصورة * أحد الأشكال التعبيرية الممتازة، بوصفها

* أحسن ما شاهدت الجزائر صورة المترشح الحر، "اليمين زروال" في الانتخابات الرئاسية 1995، التي تظهر وجهه، وكتفه بشكل جانبي يعكس من الناحية السيسيولوجية القوة والثقة، ومن ناحية ثانية تظهر الصورة في وسط طبيعي حيث يرد الجو العام للصورة اللون الأخضر الذي يحمل دلالات سيكولوجية ترتبط بنمط حياتنا الثقافية والاجتماعية، فالأخضر رمز الهناء، والعطاء والجانب الفلاحي.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Justifié

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

منتوجا قائما بذاته، وذلك بفعل السيطرة والتحكم بالسوق الانتخابية [87]، أما عن الشعارات فهي تؤدي دورا كبيرا على أساس أنها أسلوب ناجح في ترسيخ أفكار المترشح لدى الجماهير فحملة المترشح الفرنسي – مثلا- "جاك شيراك" الذي جرى إقصاؤه من المرحلة الثالثة للحملة الانتخابية الفرنسية سنة 1988 بسبب عدم نجاح شعاراته في المراحل الأولى، فكان شعاره في الدور الأول (حماسة- شجاعة- إدراك) وفي الدور الثاني: (إنه يسمع، إنه يبني (يهيء) إنه ينظم (يحشد قوته))، وفي الدور الثالث (معا سنذهب بعيدا).

3- إن الحملات الانتخابية قلما تغير النوايا الفعلية للناخبين، بقدر ما تذكرهم بانتماءاتهم واهتماماتهم العقائدية، فقد بنى "هتلر" على سبيل المثال، فلسفته على أساس العقيدة، ولا يمكن أن تقوم الدعاية بنجاح إلا على أساس عقيدة راسخة، ولهذا قال: "إن أية عقيدة أو فكرة لن يكتب لها النجاح ما لم تعتنقها أكثرية الشعب، وتبدي استعدادها للنضال من أجلها" [88]، ففي مجال الحملات الانتخابية دائما، كان لاستعمال التلفزيون كبير الأثر في اهتمام مخططي هذه الحملات بملكات التعبير الوجهي للمترشح والاستفادة منها في تكوين الصورة المرغوبة، فتجلت أهمية التلفزيون، في انتخابات عام 1960، فلقد كان "كيندي" (Kennedy) رشيقا، وسيما وجذابا، سريع البديهة، ~~نلقذلق~~ اللسان، وهي صفات ضرورية للتأثير في الجماهير في المؤتمرات الجماهيرية، وعلى شاشات التلفزيون[89]، ففي نوفمبر 1960، التقى الرئيس (جون كينيدي) بخصمه (نكسون) وجها لوجه في استوديوهات قناة (C-B-S) واستعدادا لهذه المواجهة الحاسمة حرص كل منهما على الظهور بصورة جيدة * تضمن كسب إعجاب الجمهور والتأثير فيه [90]، وهذا ما يسمى بأثر الهالة.

فإذا كان هذا حال كينيدي، فإن الرئيس "~~لنلين~~يدون جونسون" فاقدا لهذه الصفات، لذا حرص أن تكون مؤتمراته الصحفية مفاجأة، حيث يواجه مراسلي البيت الأبيض فقط، متجنبا أسئلة الصحفيين، الذين يقومون بتغطية واشنطن، وبدلا من أن يعرض نفسه لنصف

* إلا أنه بسبب العملية الجراحية التي أجراها نكسون على قدمه قبل أيام المواجهة، فقد ظهر أثناءها بوجه شاحب وأعصاب متوترة وأعطى ~~إنطباعا~~انطباعا بالقلق وعدم الارتياح، في حين ظهر جون كينيدي على الشاشة بوجه بشوش يعكس حرارة شاب يتمتع بصحة جيدة وثقة كبيرة بالنفس، لذا قيل أن كينيدي كان واحدا من أمهر صناع الرأي العام في تاريخ الرئاسة الأمريكية.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :12 pt, Police de script complexe :Arabic Transparent, 12 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

ساعة من الأسئلة في مؤتمر من النوع الذي كان يعقده "كينيدي" والـذي يسـيطر عليـه المراسلون، فإنه كان يستطيع أن يبدأ المؤتمر وينهيه كما يريد، لأنه كان يواجه مراسـلي البيت الأبيض فقط في أغلب الأحيان [91]، ومنه فإن المترشح السياسي لبناء صورته عليه استعمال نقاط قوته، و"التحايل" وتجنب نقاط ضعفه حتى لا تؤثر على مستواه السياسي.

- أخيرا نقول بأن الثقافات الإنسانية كلها تقوم على استعمال العلامات والرمـوز لأنها هي التي تسمح لنا بالاتصال والإحساس بمحيطنا من خلال هذه "الديمومة" الاتصالية للأفراد، وما زاد هذه الوتيرة اتصالا وسائل الإعلام التي تزودانا وبشكل اعتيادي بالكثير من الرموز والمعلومات [92]، وبالتالي ساهمت في بناء الواقع من خلال منحنا صورا عن الواقع وليس الواقع ذاته، وإن تفاوتت القدرة "البنائية" لوسائل الإعلام في إعادة إخراج هذا الواقع... ولهذا يحتدم التنافس على هذه الوسائل – خاصة- في أيامنا هذه من قبل صناع المشهد السياسي على المستويين المحلي (البلد الواحد) والعالمي وذلك بموقعة الآخر وخلق صورته، وبالتالي تلقائيا رسم صورة "الأنا"، هذه الصورة التي غالبا ما تكون غير حقيقية بما تحوي من أحكام مسبقة (جهل الآخر) و نزوع إلى الذاتية.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Justifier en bas

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

هوامش الفصل الثاني

Mise en forme : Puces et numéros

(1) علي عجوة: العلاقات العامة والصورة الذهنية – عالم الكتب- القــاهرة- ط3 1999- ص 3.

(2) حسين عبد الحميد: أحمد رشوان: العلاقات العامة والإعلام من منظور علــم الاجتماع- المكتب الجامعي، الحديث- الإسكندرية- مصر ب ط- 2003، ص 113.

(3) علي عجوة: مرجع سابق- ص 3.

(4) جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1- الشركة العالمية للكتاب- بيروت- لبنان- 1994- ص 741- 742.

(5) Grand la rousse de la langue française. T5- librairie la rousse- Paris- 1976. p 2251.

(6) أديب خضور: البحوث الإعلامية – مطبعة خالد بن الوليد- دمشق- ســوريا- ط1- 1986- ص 24.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(7) محمود أدهم: مقدمة إلى الصحافة المصورة، مطابع الدار البيضاء- المغرب- ب ط- ب س – ص 17.
(8) شاكر عبد الحميد: علم نفس الإبداع- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- مصر- ب ط- 1995 – ص 223.
(9) عاطف عدلي العبد: صورة المعلم في وسائل الإعلام – دار الفكر العربي- القاهرة- مصر- ط2 – 2001 ص 19.
(10) عاطف عدلي العبد: الاتصال والرأي العام- دار الفكر العربي- القاهرة- ب ط- 1993- ص 286.
(11) Encyclopedia Britannica : a new survey of universal knowledge, V 12, William Bonton publish, P 103.
(12) Grand la Rousses Universel – p 5475.
(13) علي عجوة – مرجع سابق- ص 4.
(14) جميل صليبا- مرجع سابق - ص 144.
(15) علي عجوة- مرجع سابق- ص 20.
(16) محمد منير حجاب: المعجم الإعلامي- دار الفكر للنشر والتوزيع- القاهرة- مصر- ط1- 2004- ص 336.
(17) إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان- ط1- 2001- ص 18-19.
(18) علي عجوة – مرجع سابق- ص 22.
(19) عبد الله إبراهيم – سعيد الغانمي: معرفة الآخر- المركز الثقافي العربي- بيروت – لبنان- الدار البيضاء- المغرب- ص 74.
(20) نجيب الحصادي: جدلية الأنا – الآخر- الدار الدولية للنشر والتوزيع- القاهرة – مصر- ط1 – 1996- ص 7.
(21) علي عجوة: مرجع سابق- ص 28.
(22) عبد ا لله إبراهيم وآخرون – مرجع سابق- ص 11.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(23) شاكر عبد الحميد: مرجع سابق ص ص 223-225.

(24) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية- مكتبة لبنان – بيروت- طبعة جديدة- 1993 – ص73.

(25) محمد المخزنجي: العلاج بالتصور – مجلة العربي – عدد 508- مارس 2001- الكويت- ص 156.

(26) محمد المخزنجي: المرجع نفسه – ص 156- 157.

(27) محمد المخزنجي: مرجع سابق – ص 157.

(28) Michel Denis: Image et Cognition – presse Universitaire de: France 2ème édition- 1989- Paris- p17.

(29) Jean Piaget- Barbel inhelder: L'image chez l'enfant – presse universitaire de France – France 1966- p 446-447.

(30) مندوب مظفر: التلفزيون ودوره التربوي في حياة الطفل العراقي- دار الحرية للطباعة والنشر- بغداد – ب ط- 1983 – ص11.

(31) عاطف عدلي العبد- مرجع سابق- 2002- ص 20.

(32) عاطف عدلي العبد- المرجع نفسه- ص 21.

(33) تيسير أبو عربة: الإعلام العربي- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – مصر- ط1 – 1996- ص 118.

(34) عاطف عدلي العبد - مرجع سابق- 2002- ص 21.

(35) عبد الرحمان العيسوي: موسوعة ميادين علم النفس، ج7 – دار الراتب الجامعية – لبنان- ط1- 2004- ص 9-10.

(36) عاطف عدلي العبد: مرجع سابق 2001 ص 20.

(37) عاطف عدلي العبد: مرجع سابق 22.

(38) تيسير أبو عرجة: مرجع سابق ص 115.

(39) حاتم بن عثمان: العولمة والثقافة، دار النفائس، عمان، الأردن، ب ط، 1999، ص75.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(40) حامد عبد الله ربيع- مقدمة في العلوم السلوكية – دار الفكر العربي- مصر – ب ط – 1972 ص 56.
(41) عاطف عدلي العبد- مرجع سابق- 1993- ص 287.
(42) عبد العزيز شرق: وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة – الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر 1999 – ص 241.
(43) علي عجوة - مرجع سابق- ص 76.
(44) روبرت شيالديني (ت): سعد جلال: التأثير: وسائل الإقناع- دار الفكر العربي- القاهرة- مصر.
(45) علي عجوة - مرجع سابق – ص 85.
(46) ميلفين ل. –ديظير-ساندرا بول- روكتيش- (ت)، كمال عبد الرؤوف: نظريات وسائل الإعلام، دار الدولية النشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 1993، ص 273.
(47) موقع الإنترنيت www.ALWATAN.COM- تاريخ الزيارة- 24 أكتوبر 2005.
(48) حسن حمدي: الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري – الرياض- السعودية- 1992- ص 91.
(49) فيصل دليو: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري، ديوان المطبوعات الجامعية – قسنطينة- 1998- الجزائر ص 94.
(50) علي عجوة - مرجع سابق- ص 92.
(51) زكرياء بن صغير: الحملات الانتخابية- دار الخلدونية للنشر والتوزيع- الجزائر* ب ط- 2004- ص 42.
(52) Octobre 2005. WWW.ALWATANIA.COM/24
(53) ربحي مصطفى عليان- عدنان محمود الطوباسي: الاتصال والعلاقات العامة – دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن- ط1- 2005- ص 200.
(54) علي عجوة - مرجع سابق – ص 94.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Code de champ modifié

Code de champ modifié

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(55) زكريا بن صغير - مرجع سابق- ص 39- 40.

(56) علي عجوة - مرجع سابق- ص 94- 95.

(57) عبد الرحمان الحضيف: كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ مكتبة العبيكات- السعودية – ط2 1998 ص 49.

(58) ربحي مصطفى عليان - مرجع سابق- ص 204.

(59) ربحي مصطفى عليان- المرجع نفسه- ص 204- 205.

(60) موقع أنترنت WWW.RAZGAT.COM تاريخ الزيارة: 24 أكتوبر 2005.

(61) Pierre Albert : la presse – COLLECTION "Que sais je" – P.U.S p7.

(62) جان جبران كرم: مدخل إلى لغة الإعلام – دار الجيل – لبنان- ط1- 1986 –ص 25-26.

(63) جان جيران كرم: المرجع نفسه- ص 28.

(64) رقية بوسنان: صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الصحافة العربية بعد 11 سبتمبر – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام الإسلامي- إشراف أ.د/ فوضيل دليو، جامعة قسنطينة – 2005- 2006، ص 54.

(65) عبد العزيز شرق - مرجع سابق – ص 85.

(66) رقية بوسنان: مرجع سابق، ص 55.

(67) محمد سعيد السيد: إنتاج الأخبار في الراديو والتلفزيون، عالم الكتب – القاهرة- مصر- ب ط – ب س- ص 20.

(68) محمد فريد محمود عزت: دراسات في فن التحرير الصحفي في ضوء معالم قرآنية – ديوان المطبوعات الجامعية- دار الشروق – جدة- 1984- ص 13.

(69) محمود سيّد: الصحافة المشبوهة، مركز الحضارة العربية – القاهرة- مصر- ب ط- 2000 – ص 11- الجزائر – 1984 – ص 12.

(70) رقية بوسنان: المرجع نفسه- ص 58.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(71) محمود أدهم: مقدمة في الصحافة المصورة – مطابع الدار البيضاء – المغرب- ص 52.

(72) محمد منير حجاب: المعجم الإعلامي - مرجع سابق – ص 337.

(73) محمود أدهم: مرجع سابق – ص 30.

(74) رقية بوسنان: مرجع سابق – ص 59.

(75) حسن حمدي - مرجع سابق- 1987 – ص 111.

(76) محمد بن عبد الرحمان الحضيق - مرجع سابق – ص ص 54- 58.

(77) حسن حمدي - مرجع سابق – ص 112.

(78) جريدة الشروق اليومي – الصادرة في 4 فيفري 2006 – العدد 1601 ص 13.

(79) محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب – مصر – ط 2، 2000 – ص 332.

(80) رقية بوسنان - مرجع سابق – ص 61.

(81) محمد بن عبد الرحمان الحضيف - مرجع سابق 48- 49.

(82) علي عجوة - مرجع سابق ص 114 – 115.

(83) زكرياء بن صغير - مرجع سابق – ص 15.

(84) علي عجوة - مرجع سابق – ص 15.

(85) محمد بن عبد القادر حاتم: الإعلام والدعاية – مكتبة الإنجلو مصرية – القاهرة- مصر- 1972- ص 346.

(86) حسن عمار مكاوي: الاتصال ونظرياته المعاصرة – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – مصر ب ط – 1998 – ص 251.

(87) زكرياء بن صغير – مرجع سابق – ص 30.

(88) محمد بن عبد القادر حاتم – مرجع سابق – ص 223.

(89) علي عجوى: مرجع سابق – ص 116.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

(90) زكرياء بن صغير: مرجع سابق ص 38.

(91) علي عجوة - مرجع سابق ص 117.

(92) HARALAMBOS MICHEAL: Sociology, New directions – England- cause way press – 1985 p 396.

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Mis en forme : Justifier en bas

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :Simplified Arabic, 16 pt, (Complexe) Arabe (Algérie), Français (France)

Mis en forme : Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Page 1 : [1] Mis en forme Server 01/05/2006 20:05:00

Police :14 pt, Police de script complexe :DecoType Thuluth, 14 pt

Page 1 : [2] Mis en forme Serveur 17/09/2006 10:00:00

Police :18 pt, Non souligné, Police de script complexe :AdvertisingExtraBold, 18 pt

Page 1 : [3] Mis en forme Serveur 17/09/2006 10:00:00

Police :18 pt, Non Gras, Non souligné, Police de script complexe :AdvertisingExtraBold, 18 pt, Non Gras

Page 1 : [4] Mis en forme Server 14/05/2006 19:33:00

Police :24 pt, Non Gras, Non souligné, Police de script complexe :DecoType Naskh Extensions, 24 pt, Non Gras

الفصل الثالث

تطور النظام السياسي في الجزائر

3-1- مفهوم الطبقة السياسية
3-2- مرحلة تشكل طبقة حاكمة في الجزائر
3-2-1- أولوية العسكري على السياسي
3-2-2- انقلاب داخل الطبقة أو الانتقال من حكم فردي إلى آخر
3-3- دستور 1976 و إقامة نظام مغلق للحكم
3-3-1- دور مهيمن للجيش
3-3-2- حزب وحيد لصناعة الإيديولوجيا
3-3-3- منظمات لتبليغ الخطاب
3-3-4- الدعاية
3-4- مخاض الانتقال إلى نظام مفتوح
3-4-1- أحداث أكتوبر 1988 و بروز المعارضة
3-4-2- دستور فبراير 1989
هوامش الفصل الثالث

3-1- مفهوم الطبقة السياسية:

تتضمن كافة المجتمعات الإنسانية تنضيدات ومراتب غالبا ما تكون مركبة ومتداخلة، يندمج فيها الأفراد و الأسر، و من خلال تلك التنضيدات و المراتب يمكن التمييز بدقة تزيد أو تنقص بين طبقات اجتماعية، و فئات كبرى من الناس و الأسر تبدو و حسب تعريف "عما نوئيل مونييه (E.Mounier) كأنها (زمرة مغلقة نسبيا ذات منزلة متفاوتة) [1]، وكل زمرة هي فئة أو طبقة تضم عددا كبيرا من الناس داخل نظام طبقي تتميز بمركز اجتماعي واقتصادي واحد بالنسبة للفئات الأخرى في المجتمع، والطبقة غير منظمة ولكن الأفراد الذين تتكون منهم يتشابهون مع بعضهم بعضا في التعليم والحالة الاقتصادية والمركز الاجتماعي وفرص الحياة، كما يعتبر بعض الباحثين الطبقة ذات طبيعة اقتصادية في أساسها، بينما يميل البعض الآخر إلى التأكيد على عوامل النفوذ ونمط الحياة، والاتجاهات ودرجة التوحد.... [2] الخ تبعا لاختلاف الرؤى الأيديولوجية.

- وتفترض الشيوعية وجود صراع طبقي ينتهي حتما إلى تحقيق مجتمع لا طبقي، فلقد قاد المجتمع الصناعي للقرن التاسع عشر (19) "كارل ماركس" إلى تغيير تاريخ الإنسانية بالصراع الدائم بين طبقيتين: أولهما الطبقة الحاكمة التي تملك جميع السلطات والامتيازات، وثانيهما، الطبقة المستغلة المقهورة على أمرها التي تثور على وضعها المتدني المفروض عليها، إلى أن يأتي يوم تتمكن هذه الطبقة الأخيرة بواسطة التطور الاقتصادي من إزالة الطبقة الأولى ومن إشغال محلها في السلطة [3]، وتم في هذه الطبقة (أي العاملة) تطور مفهومي "الطبقة بذاتها" و"الطبقة لذاتها" (class in it self – and- class for it self) * من قبل "ماركس" و"انجلز" لوصف مرحلتين من مراحل نمو الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة [4]، التي تدرك هويتها ثم خصومها كمرحلة أخيرة.

- جدير بالقول أخيرا أن الطبقات الاجتماعية تعبير يشير إلى المجموعات التي تتمايز فيما بينها بالملكية، ومستوى نوع الحياة، والاعتبار والشعور بالانتماء، والتعبير

* يشير المفهوم الأول (الطبقة بذاتها) إلى المرحلة الأولى من الوعي حين يعي العمال مظالمهم ضد الرأسماليين، كأشخاص فرديين لا ضد الطبقة الرأسمالية كطبقة، أما المفهوم الثاني (الطبقة لذاتها) فيشير إلى المرحلة الثانية والمتقدمة من الوعي أي عندما يعي العمال هويتهم الطبقية (كبروليتاريا) ويدركون التناقض الحتمي بينهم وبين طبقة الرأسماليين (البرجوازية)... لمزيد من المعلومات، ينظر: موسوعة السياسة، ج3، ص 773.

الخاص، ويتنوع عدد الطبقات الاجتماعية حسب المؤلفين والباحثين، باستثناء أنه في النظرية الماركسية لا يوجد سوى طبقتين: الطبقة البورجوازية، والطبقة العاملة، في الحالة الأخيرة للمجتمع الرأسمالي، وهناك اتجاه يعتبر طبقة اجتماعية مالا يشكل سوى فئة اجتماعية [4]، كما تعرف الطبقات الاجتماعية عدة تقسيمات، ما يهمنا فيها هو الطبقة السياسية، فما هي هذه الطبقة؟

- بداءة، تعرف الطبقة السياسية عديد التسميات، مما جعل بعض علماء السياسة يطلقون عليها تعبير "الشخصيات السياسية" أو "رجال السياسة"، كما ذكرنا، فإذا سلمنا أخيرا برأي المفكر السياسي "موسكا" (Mosca) كون أن "الطبقة السياسية" و"الطبقة القائدة" و"النخبة السياسية" أمرا واحدا [5]، إضافة إلى الطبقة الحاكمة، مما يجعلنا ندرج:

- الطبقة السياسية تعبير يشير إلى مجموعة رجال السياسة في بلد ما، يفترض أنهم يشكلون كيانا سياسيا خاصا، ويمكن أن يدخل في إطار هذا المجموع الأشخاص المنتخبون أو المعنيون، قادة الأحزاب السياسية وبعض الصحافيين السياسيين....الخ [6]، فهذا التعريف يهمل الكثير من الفئات المهتمة بالسياسة وإن كان عن بعد وليس شرطا أن يكون مجموع الطبقة السياسية في إطار قانوني مهني ظاهر للرأي العام.

- الطبقة السياسية أو الطبقة القائدة، تعبير سياسي يشير إلى كل الأشخاص في المجتمع، ممن ينتمون إلى هيئات عامة وخاصة متنوعة (كالجيش والدولة والهيئة التعليمية والشركات والهيئات الدينية....) والذين يحتلون مواقع ويقومون بوظائف من الأهمية بحيث تجعلهم يمارسون نفوذا وتأثيرا على الحكم، وهم بهذه الصفة لا يتمتعون بسلطات واسعة في مجالات اختصاصاتهم وحدها، بل يمتد نفوذهم ليشمل حياة المجتمع بكافة جوانبه [7]، فإذا كان التعريف الأول يهمش الكثير من الفئات، فهذا التعريف "فضفاض" حوّل حياة الأفراد على اختلاف تخصصاتهم إلى حياة سياسية، وكأنها الحاوي العام لكل نشاطاتهم...

- الطبقة الحاكمة (أو الموجهة)، هي مجموعة الأشخاص الذين يمارسون بداعي وظائفهم سيطرة وجذب وفعل تأثير على المجموعات الاجتماعية الأخرى في الميادين

الخاصة بها (ثقافية، اقتصادية، فنية، أدبية... الخ) [8]، مما ينتج عنه أن الشخصيات التي لا تنطوي تحت أي نشاط لا تعد طبقة سياسية، وهذا مبالغ فيه.

- كما ينصرف مفهوم الطبقة السياسية أو الصفوة بمعناه العام إلى أكثر شرائح المجتمع هيبة وتأثيرا أو أعلى شريحة في أي ميادين التنافس، وتتألف الصفوة عادة من الأفراد المبرزين الذين يعدون – بالقياس إلى غيرهم- قادة في مجال بذاته- على اعتبارات أن الصفوة في جوهرها، جماعة أو فئة قوامها قلة من أفراد المجتمع تؤثر أو تتحكم في كل أو بعض قطاعاته، بناء على ما تتخلى به من مزايا نسبية معترف بها اجتماعيا [9]، ومن ثم فالطبقة السياسية أو (الصفوة السياسية) ظاهرة مجتمعية ملازمة للاجتماع الإنساني بعامة، وتمثل في الوقت ذاته ضرورة تنظيمية تفرضها الخصوصية البنيوية والوظيفية للمجتمع السياسي بوجه خاص، فالآدميون بطبيعتهم الإنسانية، فيما يقول "ابن خلدون": "يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع، وحاكم، يزع بعضهم عن بعض" [10]، فهي بذلك – أي الطبقة السياسية- تشتمل على الحائزين على القوة السياسية في دولة ما، كما تنضوي تحت هؤلاء الحائزين على القوة السياسية، القادة، والتشكيلات السياسية، والاجتماعية التي تأتي القادة منها عادة [11]، وعليه فليس شرطا أن تكون الطبقة السياسية أو الصفوة هي القائدة في المجتمع، أو الفاعلة الأولى، كما أنه لا يشترط في هذه الطبقة أن تمارس بحكم العام أو على فئة معينة....

- مما سبق ذكره يجعلنا نعتقد أن الطبقة السياسية في الجزائر هي مجموع الشخصيات الفاعلة والمهتمة بالمجال السياسي، سواء كانوا من صانعي "المشهدة" السياسية من سلطة وموالون لها، أو كانوا معارضة ومن ينتهج خطهم كصورة مناوءة للطبقة الحاكمة، ومن نتاج هذه "المشهدة" العلاقة الديالكتيكية بين هذين الطبقتين، مما يولد توازنا اجتماعيا يعمل على "دمقراطة" علاقة الحاكم بالمحكوم، وبالتالي تجاذب طرفي معادلة "الموجود" و"المنشود" من خلال الصور التي ترسم يوميا في مرآة الصحافة الجزائرية.

3-2- مرحلة تشكل طبقة حاكمة في الجزائر:

- قبل كل شيء يجب توصيف وضعية الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، فيكفي أن نشير إلى الاقتصاد المنهار نتيجة لتبعيته للاقتصاد الفرنسي الرأسمالي، وهروب رؤوس الأموال والإطارات، وانخفاض إنتاجية الأرض انخفاضا شديدا بسبب فقدان العمل في الأرض، والاعتقالات الكبيرة، ومن باب التمثيل لا الحصر، يكفي أن نبرز هذه الأرقام التي جاءت في ميثاق الجزائر؛ أكثر من مليون شهيد، وما يقرب ثلاثة (03) ملايين من المجمعين الذين أخرجوا من ديارهم وقراهم لتجميعهم داخل مراكز شبيهة بالمحتشدات و400 ألف من المعتقلين و 300 ألف من اللاجئين، و700 ألف من النازحين من القرى نحو المدن، و300 ألف مكافح و 300 ألف من اليتامى، وأكثر من مليوني (02 مليون) عاطل عن العمل، ونصف مليون بفرنسا وذلك عدا الأرامل، وعدا القرى والمداشر المخربة كليا أو جزئيا وليس هذا في الحقيقة إلا بعض ثمن الاستقلال [12]، لتجد الجزائر نفسها أمام رهانات كبرى تحتاج إلى قادة سياسيين يحسنون التعامل مع المرحلة الجديدة.

- وقد اتخذت الهيكلة الجديدة للمجتمع الجزائري شكل الانقسام إلى اتجاهين أساسيين: الاتجاه "التحديثي" الذي يمثله اجتماعيا وثقافيا خريجو المدرسة الفرنسية والذين كانوا يطالبون فرنسا باحترام مبادئها المؤسسة، وإذا بتمكينهم من دخول البيت الفرنسي، والاتجاه "العروبي"، الذي كان ينظر له خريجو جامعي "الزيتونة" و"الأزهر"، والذين كانوا يلحون على ضرورة احترام فرنسا لمبادئها المؤسسة، وإذن بترك الجزائريين وشأنهم في تنظيم وإدارة أمورهم خصوصا في المجالات الثقافية والتعليمية والدينية [13]، وهما الاتجاهان اللذان عرفتهما الجزائر منذ "حمدان خوجة" (1775 – 1840) و"الأمير عبد القادر" (1807- 1883)، فتمشهدت هذه الأيديولوجية في الحياة السياسية الجزائرية، ولكن بأبطال جدد، كما نعتقد بأن كل حالات عدم الاستقرار في البلاد كانت وراءها هذه الثنائية.

- منذ الاستقلال حددت السلطة الحاكمة في الجزائر، الاتجاه الأيديولوجي الذي تتبعه في عملية البناء والتنمية، وإن كانت السنوات الأولى من الاستقلال لم تسمح بظهور تنمية بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية (محلية وعالمية) نتيجة لمعاهدات مجحفة

فرضها المتروبول على الاقتصاد الجزائري، إلى جانب غياب الدولة القوية والمتماسكة، التي يعتبر وجودها ضروريا في مثل حالة الجزائر التي كانت خارجة لتوها من فترة استعمارية طويلة... من هذا المنطلق اعتبرت الدولة الجزائرية أداة للتنمية، هذه الدولة يجب أن تكون دولة اشتراكية، فقد أكد برنامج طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964، على تبني المنهج الاشتراكي في التنمية، وأكد ذلك الميثاق الوطني 1976، وحتى ميثاق 1986... ولكن الاشتراكية في الجزائر فهمت على أنها اشتراكية خاصة لا تتعارض مع الإسلام، هذا ما كانت تردده السلطة الحاكمة في كثير من خطاباتها [14]، لكن هذه الرؤية لتسيير البلاد لم تلق الاتفاق من حيث المنطلقات وبالتالي تباين وجهات نظر الطبقة السياسية آنذاك، فما هذه المنطلقات الجوهرية؟

3-2-1- أولوية العسكري على السياسي:

عشية الاستقلال كان هناك اتجاهين متصارعين كل منهما يحاول إنهاء العملية لصالحه وخاصة أن الاستقلال أصبح قضية أيام فقط: الاتجاه الأول هو اتجاه "الحكومة المؤقتة" التي تكونت في (سبتمبر 1958)، والاتجاه الثاني هو اتجاه "القيادة العامة للجيش" والذي لم يرض أبدا عن الحكومة وأعضائها، فلقد كانت إستراتيجية الحكومة المؤقتة "تسبيق السياسي على العسكري" وكانت تهيء لتحويل السلطة إلى جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، بينما كانت إستراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة على أن "للجيش أسبقية على المنظمات السياسية" [15]، وهذه الرؤية تجد سندا لها في إستراتيجية مهندسي الثورة الجزائرية في السابق وبعد الفاتح من نوفمبر 1954، فقد انطلق "عبان رمضان" في العمل بقصد تكوين قيادة مركزية للثورة بزعامة جديدة، وهذه الفكرة وجدت معارضة قوية من "بوضياف" و"بن بلة" و"خيضر" لأن المبدأ المتفق عليه بين قادة الثورة في عام 1954 هو اللامركزية في العمل الثوري،... ولهذا تركت حرية العمل والمبادرة لرؤساء المناطق، بالإضافة إلى تهميش القادة الأوائل للثورة، فقام "عبان رمضان" بمحاولة ناجحة لإعطاء "أولية الداخل على الخارج"، أي أن القوات السياسية تكون من صلاحيات القادة الذين يناضلون بداخل الجزائر، ثم وضع "عبان رمضان" خطة تقضي بإعطاء الأولوية

للقيادة السياسية على العسكرية، أي أن قادة جبهة التحرير الجزائري بداخل البلاد هم الذين يقودون الثورة، والعسكريون ينفذون تعليماتهم [16]، وهذه النقاط تم ترسيخها فعليا في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الذي انتقل من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية، ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام، بفضل ما انبثق عن هذا المؤتمر من قرارات خاصة "لجنة التنسيق والتنفيذ" ومهمتها الإشراف على تسيير شؤون الدولة، وهي المسؤولة عن إدارة جميع الفروع التابعة للثورة عسكرية وسياسية.

لقد أسهمت هذه الرؤى المتناقضة حول الإستراتيجية الناجعة والكفيلة بتحقيق الاستقلال في زيادة الصراع وحسمه في الأخير لصالح "الجيش" من جراء عدم الانسجام والتكامل والتفاهم في تشكيلة الحكومة المؤقتة التي كان ميلادها يوم 19 سبتمبر 1958، فلقد كانت تعيش تصدعا في تركيبها، حيث أن الخلاف بين أعضائها الأربعة (04)، أو القادة الأربعة الذين انقسموا إلى فريقين [17]: فريق يضم "أحمد بن بلة"، و"محمد خيضر"، وفريق يضم: "محمد بوضياف"، و"حسين آيت أحمد"، وبما أن هيئة الأركان كانت تعتبر أن المجلس الوطني للثورة الذي أنشئ على إثر مؤتمر الصومام (1956) هيئة أو تنظيم تجاوزته الأحداث، ذلك أن المؤتمر أقر في نهاية اجتماعه – كما أسلفنا- أولوية السياسي على العسكري، وهذا ما لم يعجب قادة الجيش بل لم يطبق أبدا في أرض الميدان حيث كانت أسبقية العسكري على السياسي واضحة جدا...

- وهذا النزاع في الحقيقة هو نزاع حول السلطة واحتكارها وليس صراعا أيديولوجيا أو فكريا – كما رآه بعض المحللين- ولهذا "فالأيديولوجيا في الجزائر تفهم على أنها وعي الطبقات المتنازعة عن السلطة..."[*]، وهكذا ما أن حل 03 جويلية 1962 حتى أعلن ديغول عن استقلال الجزائر، فعوضا عن البحث عن بناء دولة وبناء اقتصاد وبناء مجتمع، دخل قادة الثورة الجزائريون في البحث عن الزعامة والسلطة، ففي هذه الفترة الانتقالية ظهرت شخصية "بن بلة" كشخصية كارزمية، تزيح أمامها أي أحد، فبعد أن تحالف مع "بومدين" وقضوا على الحكومة المؤقتة، ظهرت أحداث أخرى للوجود، ولكن في كل منها كان "بن بلة" يخرج منتصرا، وهذا من دعم قائد أركان الجيش "العقيد

[*] هذا ما تراه الباحثة "مغنية الأزرق" وليس صراعا عقائديا بين مبدأ الأخذ بالنظام الاشتراكي أو الرأسمالي.

بومدين" [18]، الذي سيكتشف فيما بعد بأن طموح "بن بلة" في الاستحواذ على السلطة والتفرد بها ليس له حدود الشيء الذي يلزم "تصحيحه".

- وفي خضم هذه الأجواء المتسمة بالتناقض والصراع وعدم الدقة وبداية هيمنة "بن بلة" على مسرح الأحداث السياسية، أعلن هذا الأخير عن تشكيل أول حكومة في 1962/09/26 والتي احتوت على عناصر مختلف التشكيلات السياسية التي كانت سائدة قبل الاستقلال، ماعدا أعضاء الحكومة المؤقتة المناهضة لاتجاه المكتب السياسي، حيث تم تبني "التسيير الذاتي" (1963) الذي حاول من خلاله "بن بلة" كسب شعبية من خلال الفلاحين خاصة، فقد قال في أحد خطبه [19]: "إن السياسة التي أؤمن بها هي توزيع الأراضي على الفلاحين، فهناك مليون فلاح جزائري لا يجدون ما يأكلونه، ولذلك يجب أن يتم توزيع الأراضي على أساس اشتراكي، ويجب أن يقوم حزب من العناصر السليمة يستطيع أن يقود البلاد والسيطرة عليها"، ومن جهة أخرى تهجم على البرجوازية وسطوتها، وإن كان هذه شعارات تغنى بها ولم تحقق في الواقع.

- عرفت كذلك مرحلة "بن بلة" إقرار أول دستور لجزائر ما بعد الاستقلال، فقد جاء تحت عنوان: (مبادئ ومهام رئيسية) أن [20]:

1- الجزائر ديمقراطية شعبية.

2- الإسلام دين الدولة الجزائرية، وتضمن الجمهورية الجزائرية لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته والممارسة الحرة لشعائره.

3- اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية.

فكان من نتائج هذا الدستور ردود أفعال سلبية من قبل معارضي "بن بلة" فقد استقال "فرحات عباس" من رئاسة المجلس احتجاجا على الطريقة والكيفية التي تم عرض الدستور بها، إضافة إلى بعض المعارضين الذين نعتوه بالغموض، وشككوا في شرعيته القانونية، واعتبروه دستورا غامضا، وهذا ما صرح به المقرر العام للمجلس "بن عبد الله" الذي قال: "إن هذا الدستور ليس رئاسيا ولا برلمانيا، إنه نظام مؤسساتي للحكومة من طرف الحزب"، هذا النظام الذي أسماه (M.Borella) "حكم احتكاري حزبي" [21]، من قبل الطبقة السياسية آنذاك المسيطرة على صناعة القرار، وبالخصوص رئيس الجمهورية

"أحمد بن بلة" الذي تميزت مرحلته (1962 حتى 1965) ومنذ الاستقلال بالصراعات حول عدة مشروعيات وهي الشعبية والتاريخية والثورية وحتى الدينية، فمارس "بن بلة" مع المعارضة السياسية سياسة التخويف والترهيب والتشويه، فكان يزج بكل معارض له في السجن لأدنى الأسباب إن لم ينفه إلى غياهب الصحراء، فاعتقل "بوضياف" بعد تأسيسه "حز ب الثورة الاشتراكية"... وألقى القبض على "فرحات عباس" بعدما استقال من رئاسة المجلس التأسيسي بمجرد أن أوشى له محافظ حزب جبهة التحرير الوطني بسطيف بأن الناس تجمع له المال لتنظيم المعارضة، ورمى بالنائب "بوعلام أوصديق" في غياهب السجن بمجرد مطالبته بإلغاء حكم الإعدام في الجزائر في المجلس الشعبي الوطني، وفعل نفس الأمر مع القائد "إبراهيم مزهودي" – وهو من جمعية العلماء- ويروي "فرحات عباس" أن بن بلة استدعى أعضاء قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى عشاء بيته ثم أحاط المكان بقوة عسكرية ليطلب منهم الطاعة المطلقة والدخول تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني وإلا فإن مصيرهم السجن أو القتل[22]، وهذا لم يكن ليحقق له إلا بإيعاز ومساندة المؤسسة العسكرية وهو ما جعل الرجل يجنح إلى استعمال هذه القوة تأكيدا على أولوية العسكري على السياسي، وبالتالي يمكن توصيف مرحلة "بن بلة" "بالأوتوقراطية" (Autocracy) أو حكم الفرد: المتسمة بصفتين [23]: الأولى ممارسة زعيم واحد السلطة، وثانيا: ممارسة السلطة السياسية عن طريق الإرادة الاعتباطية للزعيم بدلا من ممارستها عن طريق القوانين المعروفة بلا مسؤولية تجاه جمهور الناخبين أو أية هيئة سياسية أخرى، لذلك كله كانت هذه المرحلة أميل إلى الارتجالية ومحاولة الانفراد بصناعة المشهدة السياسية حيث نستطيع الاتفاق مع بعض الباحثين بأن أيديولوجية وفعل حكومة "بن بلة" تميزت الواحدة مثل الأخرى بالشعبوية، وشخصانية السلطة.... وهذا ما عجل بقلب النظام عليه، أو ما عرف "بالتصحيح الثوري"، فكيف حدث، ولماذا؟

3-2-2- انقلاب داخل الطبقة؛ أو الانتقال من حكم فردي إلى آخر:

تبين مما سبق انفراد الرئيس "بن بلة" بالسلطة، و ما زاد من سطوته هو سيطرته على السلطة التنفيذية دون منازع ومشاركة المجلس في التشريع (مادة 58) ساعد على تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية وتشخيصها في شخصه عن طريق الاستحواذ

عليها بموجب تلك المادة، مما مكن من إقامة سلطة شخصية لكن وبالموازاة مع هذا كانت الفئات التي يعتمد عليها الرئيس، باستثناء الجيش والمساعدة له على تسيير دفة الحكم، وفرض سلطته غير متجانسة وبالتالي هشة، فهي تتكون من مجموعة من الفئات ذات الاتجاهات المتباينة [24]، فلقد وجد ممثلون عن "جمعية العلماء المسلمين (توفيق المدني)، ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (أحمد فرنسيس – بومنجل- وفرحات عباس)، ومن الشيوعيين (أوزقان) [25]... وهي أول تشكيلة سياسية لتكوين دولة اشتراكية في الجزائر.

- وهكذا ما أن حل تاريخ 19 جوان حتى قاد العقيد "هواري بومدين" انقلابا ضد صديقه القديم وحليفه، ولهذا فسنة 1965 تشبه سنة 1962 في أن الصراع في الأخير حسمه "الجيش" هذا الأخير الذي أوصل "بن بلة" إلى الحكم، وهو الذي عزله منه، ولهذا فإن ما حدث في هذا التاريخ هو "انقلاب" باعتباره حركة ذات طابع عنفي تقوم به جبهة من السلطات ذات نفوذ مستعملة في ذلك وسائل القوة بهدف الاستيلاء على السلطة واستبدال النظام الأساسي القائم، رغم وحدته الأيديولوجية، بنظام قانون آخر دون مشاركة الشعب [26]، لكن ماذا عن مصوغات (مبررات) هذا الانقلاب؟

- صرح الرئيس "هواري بومدين" في إحدى خطبه عن الأسباب التي دعت إلى ما أسماه "التصحيح الثوري" قائلا [27]: "إن حركة 19 جوان.... قد جاءت كرد فعل للقضاء على الفوضى المتعفنة والتدهور الذي عرفته بلادنا في جميع الميادين، وإن انتفاضة 19 جوان قد جاءت أيضا لتصحيح الانحراف الذي طرأ على سير الثورة، هذا الانحراف الذي كان يرمي إلى الاستبداد من طرف شخص ادعى آنذاك بأنه "الثورة" و"الاشتراكية" و"الشعب" و"الوطن الجزائري..." ، فالقائمون عن الحركة وعلى لسان رئيسها "بومدين" صرحوا بتاريخ 05 جويلية بأنهم تراجعوا عن تصريحهم الصادر في 19 جوان والذي مفاده: "أن مجلس الثورة قد اتخذ كل التدابير من أجل ضمان سير المؤسسات القائمة في ظل النظام والأمن"، فقد أعلن نفس المسؤول بأن مجلس الثورة "يعمل من أجل إقامة جهاز دولة قوي، وفعال ومؤسسات تتماشى ومطالب الشعب" وتأكد ذلك في أمر 10 جويلية 1965، والمتضمن تشكيل الحكومة القاضي بأنه: "وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو

مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور للبلاد" مما يفيد إلغاء دستور 1963 والمؤسسات التي جاء بها، وقيام مؤسسات جديدة وفقا لنص جديد هو تصريح 19 جوان وأمر 10 جويلية 1965 الذي أطلق عليه البعض تسمية "الدستور الصغير" [28]، مما ينبئ أنه سيتم تبني أيديولوجية جديدة لتسيير الدولة والعمل على نقص النظام الشخصاني للرئيس السابق.

- ميدانيا قام الرئيس بومدين بعدة إجراءات تهدف الاستحواذ على السلطة بشتى الوسائل، فزيادة عن تجميد العمل بالدستور المصادق عليه من طرف الشعب الجزائري يوم 08 سبتمبر 1963، قام بحل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، والمجلس الوطني التأسيسي (البرلمان)، والحكومة الجزائرية، وأقام بدلها هيئات سياسية أخرى، فبدأ بإسناد السلطة السياسية في البلاد إلى مجلس ثورة ضم في صفوفه 24 عضوا (20 عسكريا – و 04 مدنيين)، وجعل بومدين على رأس جبهة التحرير الوطني أمانة عامة من أربعة (04) ضباط خلال الثورة المسلحة، وعين حكومة جديدة برآسته كقائد للانقلاب العسكري. وزعت حقائبها بين مجموعتين من الإطارات، مجموعة الضباط العسكريين ومجموعة المدنيين الفنيين [29]، وعليه بدأت تتكون الدولة الحديثة، وبدأ النظام السياسي تقاليده وميكانيزمات عمله مع خصومه، إذ أن النظام الجديد لم يجد كل الظروف مشجعة بل تعرض لعدة مشاكل وصلت إلى قمتها مع محاولة الانقلاب التي قادها قائد الأركان، ومحاولة الرائد "ملاح" في أفريل 1968، لكن بومدين استطاع أن ينجو منها، ومن جهة أخرى فإن مجلس الثورة الذي كان يتناقص سنة بعد سنة، رغم أن القائمة الرسمية لأعضاء مجلس الثورة لم يعلن عنها أبدا، ولكن مع هذا يجمع الدارسون على أن المجلس كان يضم 26 عضوا، وبدأ هذا العدد في التنازل نتيجة لسياسة الإبعاد التي كان يمارسها "بومدين" ضد أي عضو يعارضه في سياسته، أو بسبب الوفاة أو الاستقالات[*]، وفي سنة 1976 يسجل أنه لم يبق إلا الأوفياء وهم الباقون من جماعة وجدة؛ بوتفليقة، العربي طيبي، وقواد المناطق العسكرية الثلاث: محمد بن أحمد عبد الغني (قسنطينة)، الشاذلي بن جديد (وهران)، عبد الله بلهوشات (البليدة)، أحمد بن شريف (الدرك)، أحمد دراية (مدير

[*] إن كلا من: العقيد سعيد عبيد – أحمد بوجمان – العقيد شابو- ومحمد أولحاج، قد توفوا، أما الرائد صالح بوبنيدر، سالم صالح سوفي، العقيد يوسف الخطيب – علي منجلي ومحمد السعيد قد أبعدوا، في حين أن أحمد قاي أبعد من السلطة، أما أحمد مدغري توفي في ظروف غامضة سنة 1974.

الأمن)، محمد الصالح يحياوي (أكاديمية شرشال)[30]، وبالتالي بدأت سطوة مهندس الانقلاب تتسع من خلال السيطرة على منابع القوة ونقصد بذلك الجيش، فقد احتفظ بومدين بقيادة الجيش (وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وقائد الأركان)، وباعتباره رئيس مجلس الثورة فإن الوزراء مسؤولون فرادى أمامه، وجماعيا أمام مجلس الثورة الذي يرأسه وبذلك نجد سلطاته تعدت بكثير سلطات الرئيس السابق بن بلة.

- وإذا كان مجلس الوزراء بعد 1967 قد لعب دورا في تناول القضايا الهامة بالدراسة والتداول إلا أن دور الرئيس منذ ذلك التاريخ قد تزايد من حيث المكانة والتوجيه والسلطة، لكونه أصبح عامل وحدة للمجموعة التي أطاحت بالنظام السابق، وعامل استقرار لها وحكم بين أعضائها... كما أن هذا المركز والمكانة التي يحتلها الرئيس في النظام، ووجوده على رأس المجلسين، قد سمحت له بتدعيم سلطاته الشخصية لقيادة المجموعتين، واتخاذ قرارات وإصدار توجيهات دون الرجوع إلى أحد المجلسين، وهو ما جعل منه مفتاح قبة النظام المؤقت، لا يحدث فيه شيء دون أن يكون وراءه [31]، وهو الذي رفض تسلط الرئيس الأسبق لأنه كان ارتجالي القرارات عاملا على دغدغة مشاعر الفلاحين والطبقات الاجتماعية البسيطة، وهو الذي تضايق أيضا من قيام بن بلة كذلك ببعض السلوكات المتعجرفة[*] التي كانت الطبقة السياسية آنذاك تعيش المشاحنات والولاءات إلى القوى التي تكفل لها تحقيق مآربها، وكمحصلة لهذا حدوث تشويش على مستوى التخطيط ببناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، كما كان يردده الرئيس "بومدين" في خطبه، وبالتالي يمكن القول بأن الأسباب التي أدت إلى الانقلاب من طرف "جماعة وجدة" استمر تواجدها في شخص قائد الانقلاب أي الانتقال من حكم فردي شخصاني إلى حكم فردي آخر يحتكر الأيديولوجيا وصناعة القرار من خلال جعل مؤسسات الدولة خاضعة له وبالقانون، فكيف حدث ذلك؟

---

[*] من مثل هذه السلوكات ما دفع الملك "الحسن الثاني" إلى اعتباره سببا رئيسيا للانقلاب، فيروي الملك (الحسن الثاني) أنه في بداية 1965 كان في اجتماع مع عبد الناصر في الهيلتون في القاهرة، فجاء بن بلة رفقة بومدين، وعندما هب هذا الأخير بالدخول أمره "بن بلة" بشكل غير لائق: "لا تدخل إنه مخصص فقط للرؤساء"، ليعلق الملك أن بومدين لن ينسى تلك الإهانة أبدا.
صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

3-3- دستور 1976 وإقامة نظام مغلق للحكم

إن النسق المغلق للحكم سمة لصيقة بمجموعة دول دون غيرها على اعتبار أن البشرية مقسمة إلى عوالم ثلاثة، على معيارية التجربة الأوروبية الغربية، حيث العالم الأول هو العالم الصناعي الحديث الديمقراطي المتمثل في غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا، والذي تسوده نظم ديمقراطية ليبرالية تعددية تنافسية، والعالم الثاني وهو أيضا في شرق أوروبا وامتداده في آسيا، وكان يطلق على الاتحاد السوفياتي والنظم الاشتراكية (سابقا)، أما العالم الثالث فباقي دول العالم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وهي دول متنوعة في نظمها السياسية وأيديولوجيتها، وقليلا ما تكون شرعية، فهي غالبا ما تعاني نقصا في الدعم الشعبي لها، وتمارس العمل السياسي في جو من الشك والخوف، ويسودها اقتصاد تابع متخلف وجميعها فقيرة مع بعض الاستثناءات [32]، حيث تتموقع الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال ضمن دول العالم الثالث، الشيء الذي جعلها تبحث عن النظام السياسي الذي يكفل طموحات الطبقة السياسية من خلال طموحات الجماهير الشعبية على السواء.

- جاء دستور 1976 ليختتم مرحلة أطلق عليها (الشرعية الثورية) ليدشن مرحلة أخرى تسمى (الشرعية الدستورية)، وهو ثاني دستور للجمهورية الجزائرية ذات السيادة [33]، فبعد ميثاق 1976 الذي تمت الموافقة عليه في 27 جوان 1976 بعد أن عرض للمناقشة الشعبية، أعطى أهمية كبرى لبناء الدولة ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية، فهي دولة اشتراكية ديمقراطية من حيث أهدافها وتسييرها، وبعده جاء دستور 22 نوفمبر 1976 الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية بعد انقطاع دام إحدى عشر (11) سنة، وأسس نظاما تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور 1963، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب [34]، مما يوحي بوجود نظام سياسي مغلق يتحكم في تسيير دواليب الحكم طبقة سياسية قليلة أمام إرادة شعبية واسعة، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات والوسائل لصناعة الأيديولوجيا وبناء "طابوهات" لا يجوز تخطيها – وهذا ما سنكشفه- أو المشاركة في صناعة القرارات والمواقف وبالتالي – وعن طريق هذا الدستور-

الاحتكاري السياسي المطلق الذي يجنح إلى جملة من الميكانيزمات والأدوات لصناعة ونشر صورة الطبقة السياسية الفاعلة وعلى رأسها رئيس الجمهورية، فما هذه الأدوات والميكانيزمات؟ ثم ما هي دواعي استعمالها؟

3-3-1- دور مهمين للجيش:

قبل التطرق إلى الصورة التي يمارسها دستور 1976 للجيش، لا بد من التعرف على سمات الجيش في جزائر هذه الفترة، حيث يندرج هذا النوع من الجيش ضمن "الجيش الشعبي"، وهي تسمية تطلق على جيوش الدول الاشتراكية، وعلى الجيوش المنبثقة عن تطور العصابات خلال الحرب الثورية، وتتميز هذه الجيوش عن الجيوش التقليدية بأنها تمثل الشعب وتدافع عن حقوقه، وتقاتل من أجل مصالح الجماهير الواسعة المنخرطة في حروب عادلة، لا من أجل الطبقات الحاكمة [34]، لكن الواقع المعيش في الجزائر يثير عديد الاستفسارات حول الدور الحقيقي للجيش، هذا الأخير الذي يتهم دائما بتدخله في صناعة الطبقة الحاكمة، حتى وإن اقتضى الأمر "الدوس" على سلطة القانون، وعليه فقد تفرقت الرؤى حول الجيش الجزائري بين من لا يعترفون، فأي دور سياسي للعسكريين ولا يقرون تدخلهم – بشكل أو بآخر- في مجريات العمل العام بدعوى حياد المؤسسة العسكرية[*] واقتصار وظيفتها على الدفاع عن التراب الوطني، وحماية الشرعية الدستورية ومساندة القوة المسيطرة على جهاز الدولة، وهناك أيضا من يعتبر تخلي العسكريين عن ولائهم للهيئة الحاكمة وتدخلهم في الشؤون السياسية أمرا مشروعا، ومرجع ذلك فيما يرون أن المهمة الأساسية للقوات المسلحة، هي الحفاظ على المصالح الوطني (Interests National)، حتى لو اقتضى الأمر منها الإطاحة بالنظام الحاكم[35]، حيث يبدو أن هذا الرأي الأخير يعمل وفقه الجيش الجزائري، فلا يمكن التحدث عن حياد المؤسسة العسكرية إلا موخرا جدا – وهذا ما سندلل عليه لاحقا- على اعتبار أن الجيش الجزائري لا يخرج عن إطار النمطين التاليين: "جيل قديم" نشأ في أحضان القوات

[*] يقصد بحياد المؤسسة العسكرية: أن الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسة كما تحددها الوثائق الدستورية، تقتصر على توفير الأمن الداخلي وحماية الدولة من أخطاء الغزو الخارجي، ومن ثم يتعين عليها تكريس كافة جهودها وطاقاتها من أجل تطوير وظيفتها وتنمية قدراتها القتالية، باعتبارها مؤسسة نظامية في خدمة البلاد وليست سيدًا لها.

المسلحة للدولة المستعمرة، وخدم في صفوفها، أو داخل التشكيلات العسكرية التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية إبان احتلالها تلك الدول، وينتمي هذا الجيل في معظمه إلى الطبقات العليا والفئات الاجتماعية المميزة، كما أنه يرتبط بالجماعات والصفوات السياسية التقليدية، ولذلك يتمتع ضباط هذا الجيل بإمكانات اجتماعية مرموقة، ومميزات خاصة داخل وخارج المؤسسة العسكرية، في آن واحد، أما الجيل الآخر فهو "جيل جديد" يختلف عن سابقه ويتميز عنه في كثير من الخصائص والسمات، فهو من ناحية يتألف في مجمله من عناصر شابة، تنحدر في أغلب الأحوال من مختلف شرائح الطبقة المتوسطة[36]، وهو الوضع الذي ظل قابعا على المؤسسة العسكرية الجزائرية، والتحجج بعبارة "الشرعية الثورية" كثيرا.

- للحديث عن الدور المهيمن للجيش الجزائري في ظل دستور 1976 يجرنا إلى تاريخ هذا الجيش، حيث تعتبر "المنظمة الخاصة" جناحا مسلحا دفعت بالثورة إلى الأمام، فبعد إعلان الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 يكون العسكريون في المنظمة الخاصة قد حسموا في الصراع السياسي العقيم بين المركزيين والمصاليين،... وتشكلت منذ ذلك التاريخ خاصتين في النظام السياسي أولها أن الجيش هو الذي يحسم دائما في الصراعات التي تهدد وحدة الأمة، وثانيها هي تشكل وتعمق نظرة احتقار العسكري لكل ما هو سياسي لأن هذا الأخير فشل آنذاك في تحرير البلاد وشغل نفسه بالخطب الجوفاء... وبقيت هذه النظرة الاحتقارية، فمثلا كان العقيد "هواري بومدين" الذي جسد "جيش التحرير الوطني" في أواخر الثورة، ثم "الجيش الوطني الشعبي" بعد الاستقلال يتحدث عن السياسي باحتقار كبير ويفصل بين ما يسميه "بالسياسي الثوري" – الذي يمكن أن يكون عسكريا أيضا- والمحترف السياسي" [37]، وهذا ما انعكس عند "بومدين" من إحكام السيطرة على الجيش واللجوء إليه عند الأزمات.

- جاء دستور 1976 ليؤكد الأدوار الحقيقية للجيش، فقد اندرج تحت الفصل السادس (الجيش الوطني الشعبي)، بأنه [38]: (تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي

ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية، وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها) كما أنه: (يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتباره أداة الثورة، في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية)، ففي عموم هذه المادة (82) تحديد لوظائف الجيش إلا أن الممارسة العملية له تتخطى هذا النظام، على اعتبار أن هذه المادة ذات أبعاد فضفاضة مما يعطي للسلطة السياسية حرية استعمال هذه القوة في أي مكان وزمان شاءت متحججة بالمساس بهذه الوظائف، وبالتالي تصبح إمكانات تدخل المؤسسة العسكرية وقادتها في الحياة العامة واسعة ومبررات تقلد العسكريين مقاليد السلطة في الدولة حديثة الاستقلال – كالجزائر - ميسورة، سيما بعد أن توقفت العمليات العسكرية وأصبحت هناك في الطاقات العسكرية الفائضة ما يمكن توظيفه في شتى مجالات العمل الوطني المدني، أو التعويل عليه كقدرات متاحة من شأنه ملء الفراغ السياسي والنظامي (Political and institutional Vacancy) [39]، وبالتالي الدور المهيمن للجيش يبقى قابعا على سياسة صنع القرار، وهذا يحيلنا إلى البدايات الأولى لتشكل هذا الجيش، والجدلية الحاصلة على مستوى أسبقية العسكري على الساسي، فهذا "عبان رمضان" بعد مؤتمر الصومام يهدد بإرسال (4000) مجاهد إلى تونس لمعاقبة وتصفية كل من يرفض قرارات مؤتمر الصومام.. ويعتقد الكثير أن اغتيال "عبان" كانت بداية تسلط العسكريين على الثورة [40]، لتتجسد هيمنة الجيش بعد الانقلاب خاصة في صورة "جماعة وجدة" وحسب اعتقاد الكثير أنها تتمثل في خمس (05) شخصيات هي: "الهواري بومدين" و"قايد أحمد"، و"عبد العزيز بوتفليقة"، و"أحمد مدغري"، و"شريف بلقاسم"، ويدور حول هذه المجموعة عدد كبير من العسكريين والسياسيين والديبلوماسيين والقضاة والإداريين[41]، الشيء الذي يجعل المواثيق والدساتير تصب في هذا المنحنى.

3-3-2- حزب وحيد لصناعة الأيديولوجيا:

جاء في دستور 1976 في المادة (94) من الباب الثاني (السلطة وتنظيمها) بأنه:[42] (يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد) وبالتالي فهو الحزب الوحيد في البلاد وهي خاصية تكاد تشترك فيها دول العالم الثالث أي سيطرة الحزب

الواحد على المسرح السياسي، حيث ظهرت هذه الأحزاب أثناء الكفاح المسلح، وربما هذا يفسر عدم ظهور تعددية حزبية في دول العالم الثالث عموما وخصوصا التي ناضلت وكافحت ضد الاستعمار، فالهدف المشترك وهو الاستقلال وحد وجود هذه المجتمعات للالتقاء في حزب وحيد تكون مهمته النضال ضد القوة الاستعمارية، وبعد الاستقلال استمرت هذه الأحزاب في قيادة المجتمع لأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه الاستعمار في هذه المجتمعات لم يكن – حسب رأي النخبة السياسية لهذه البلدان- يسمح بالتعددية الحزبية، بل كان الهدف هو توحيد الجهود لبناء هذه المجتمعات المحطمة انطلاقا من قناعة هؤلاء القادة أنه لا يمكن القيام بتحويل جذري في المجتمع فيه تعدد أحزاب [43]، وهي الوجهة التي اتبعتها الطبقة السياسية خاصة بعد الاستقلال، حيث تجسد ذلك في مختلف المواثيق والدساتير، فقد اجتمعت مختلف التيارات تحت "عباءة" أو "قبة" جبهة التحرير الوطني، فقد جاء في "نداء أول نوفمبر 1954" بأنه [44]: (وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب، وجميع الحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر)، وهكذا تباعا، فإذا أردنا تتبع النصوص الرسمية منذ "برنامج طرابلس"وحتى مثاق 1986 نجد أن العلاقة بين الحزب والدولة لم تكن واضحة، أو أنها لم تتجسد في أرض الواقع، فبرنامج طرابلس يؤكد على سيادة الحزب على الدولة (لكي تبتلع الدولة الحزب يجب أن يكون الانفصال والتمييز واضحا)، ولكن في نفس الوقت يتناقض مع هذا القول، ويقرر في فقرة أخرى (حتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة، يجب أن يبقى دائما محافظا على امتيازه، وحتى يتحقق ذلك فإن (معظم إطارات الحزب يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسا الحكومة والتفرغ لنشاطات الحزب، وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب وتحوله إلى مساعد للإدارة وجهاز تشكيلي)... أما ميثاق الجزائر (1964) فقد نص صراحة على أفضلية الحزب وأسبقيته على الدولة (الدولة أداة لتسيير البلاد يحركها ويراقبها الحزب)، ويضيف الميثاق مبينا الدور البارز الذي يجب أن يلعبه الحزب في تحقيق الاشتراكية (في الظرف الحالي يمر تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية حتما بالإشراف الحقيقي والتمويل العميق والمراقبة الفعالة لجهاز الدولة سواء في هياكله أو في

لجانه من طرف الحزب)[45]، كما تم الحسم في مسألة الخلاف بين "بـــن بلـــة" و"محمـــد خيضر" حول برنامج الحزب وهل يكون جماهيريا أو طلائعيا، حيث تم تبني فكرة الحزب الطلائعي، والفرق بين النوعين، هو أن الحزب الجماهيري يتكون ويعتمد على الجمـــاهير الشعبية، بينما الحزب الطليعي يتكون ويعتمد على "طليعة" أي نخبة واعية، فالفرق بينهما يكاد يصل إلى التعارض، الأول يعتمد على العدد والثاني يعتمد على النوعية [46]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد الواقع أن هذه الفترة (1962 حتـــى 1965) كـــان الحـــزب مهمشا ولم يكن له أي دور.

- كما أكد دستور 1976 في مادته (95) [47]: (جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد) وهذا تأكيد للمواثيق السابقة، كما تم اعتبار (جبهة التحرير الوطني هـــي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة الاشتراكية)، كما أن باقي المواد تؤكد على أدوار جبهة التحرير الوطني، وقيادتها للمنظمات الجماهيرية – كما سنرى لاحقا- لتبليغ خطاب السلطة.

- إن جبهة التحرير الوطني تختصر كل الأيديولوجيات لتقود مختلـــف الجمـــاهير الشعبية تحت نمط فكري أوحد يحتكر الأيديولوجيا، وربما يعلن "نهايتها"، تحـــت غطـــاء الواحدية الحزبية، الذي اعتمد على مبدأ وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، أي التداخل بين كل من الدولة والحزب، ونظرا لإعطاء مجلس الثورة برآسة "بومدين" الأولوية بعـــد 19 جوان إلى بناء الدولة وبالتالي إبعاد جبهة التحرير الوطني عن القرار السياسي فـــي البلاد لدرجة أنه حتى المناسبات الاقتصادية الخاصة بموضوع التنمية لم تطـــرح نهائيـــا على مستوى الحزب، بل على مستوى الحكومة برآسة بومدين، ولم يتوقف الأمـــر فـــي إبعادها عن القرار السياسي في المستوى المركزي للسلطة في الجزائر، بل حتـــى علـــى مستويات أدنى من ذلك، داخل الاجتماعات الرسمية المشتركة بين إدارات الدولة، وهيئات الحزب، بحيث أن هذه الأخيرة هي التي كانت تستدعى إلـــى إدارات الدولـــة، وبدرجـــة متساوية مع المؤسسات الحكومية الأخرى، وبنفوذ متساوي مـــع المشـــاركين الآخـــرين لمناقشة مواضيع تم تسطيرها من طرف الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص وبالتالي كان حضور الهيئات الحزبية في مثل هذه الاجتماعات شكليا بعيدا عن أي مساهمة فعالـــة[48]،

وهكذا عاشت الجبهة مرة أخرى التهميش حوالي عقد من الزمن في عهد الرئيس بومدين ليتجسد بذلك شرخا كبيرا بين المواثيق والدساتير والممارسة الفعلية.

3-3-3- منظمات لتبليغ الخطاب:

لقد طبق "ستالين" نظرية المنعكس الشرطي فقد كان يتحكم في نوع الثقافة والأدب الموجه الذي قدم إلى الشعب الروسي ليضمن نوع معين من الاستجابة وقد استطاع بهذه الطريقة أن يقوم بتعبئة الشباب والمجتمع الروسي للدفاع عن المبادئ الشيوعية ومن كلماته المأثورة: "إننا نريد عقولا متشابهة ويجب أن نصل إلى هذه العقول بخلق طراز جديد من النشء، وطراز جديد من الرأي العام، وذلك عن طريق نشر المبادئ الشيوعية لغاية واحدة، وهي جعل عقول الناس متشابهة إلى أكبر حد ممكن ونحن الرابحون من وراء ذلك"[49]، هذه العقول التي يجب ألا تخرج عن أيديولوجية صناع القرار، ولهذا أريد لجبهة التحرير الوطني نقل أيديولوجية السلطة وصورتها من خلال المنظمات الجماهيرية، وهذا بعدما تخلصت عموما – الأحزاب الاشتراكية- من التناقض الحاصل بين الحزب الطلائعي والحزب الجماهيري، والجمع بين محاسنهما فخلقت نظام الحزب ومنظماته الجماهيرية،.... وهكذا يكون الحزب جماهيريا بواسطة الاتحادات والنقابات والتنظيمات الجماهيرية التي يسيرها ويوجهها، ولكنه في الوقت نفسه يكون طليعيا لأنه لا يشكل من أعضائه إلا فئات قليلة من أفراد المجتمعات وهم النخبة السياسية والعقائدية التي تمتاز بمقاييس خاصة لا تتوفر في كل أفراد المنظمات الجماهيرية أي في كل أفراد الشعب[50]، وبالتالي راحت الجبهة في العمل على تبليغ الخطاب.

- إن تأكيد دستور 1976 على واحدية الحزب، وطلائعيته فحسب المادة (97)[51]: (جبهة التحرير الوطني تعمل على التعبئة الدائمة للشعب، وذلك بالتربية العقائدية للجماهير وتأطيرها من أجل تشييد المجتمع الاشتراكي)، كما أن ميثاق 1976 أكد على تبعية المنظمات الجماهيرية لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث يتجلى أن هدف هذه المنظمات هو إعادة إنتاج خطاب السلطة وموقفها ونشره إلى الجماهير الواسعة، ولهذا جاء في الميثاق[52]: (المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب، مدرسة للتربية والانضباط

الوطني، ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية، كما يجب أن تصبح أجهزة بسيطة لنشر أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات)، والسؤال هنا من هي هذه المنظمات الجماهيرية التي أرادها "بومدين" كأبواق لتسويق أفكاره؟

- إن المنظمات الجماهيرية هي تلك الأجهزة الخاصة بنشر أيديولوجية جبهة التحرير الوطني والمشرفة على تنظيم العمال والفلاحين والشباب والنساء في شكل اتحادات بهدف تعميق وعيهم بمسؤوليتهم، وبالدور الذي يجب الاضطلاع به تجاه الثورة تحت إشراف ومراقبة حزب جبهة التحرير الوطني، وطبقا لذلك فإن قوى الثورة لدى الرئيس "بومدين" هي تلك القوة الاجتماعية المتكونة من: الجيش الشعبي الوطني، العمال، الفلاحون، الشباب، وهو تضييق انطلق لدى صاحبه ليس من موقع هذه الأخيرة في النشاط الاجتماعي وإنما بأهمية دورها وثقل وزنها في خدمة الثورة التي تعني دائما إرادة قيادته السياسية [53]، وهذا عن طريق:

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين: عقد الاتحاد العام للعمال الجزائريين مؤتمره الأول من 17 إلى 20 جانفي 1963 بدار الشعب (الجزائر العاصمة) وفيه حسم النقاش لصالح ما يسمى آنذاك بتحقيق الانسجام الكلي بين القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني والمنظمة النقابية (الاتحاد) وأصبح منذ ذلك التاريخ منظمة نقابية وطنية تمارس نشاطها السياسي تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، وتعمل على تحقيق مبادئه المتمثلة في العمل على تطبيق برنامج طرابلس من أجل تحقيق الاشتراكية[54]، هذا الاتحاد الذي يضم مختلف النقابات المتخصصة في داخل العمال: الموظفون الإداريون في نقابتهم والمعلمون والأطباء والمحامون وعمال سكك الحديد والنقل الجوي أو البحري... الخ، بينما يتميز الحزب كمؤسسة بعدم التخصص في أي قاعدة من هذه القواعد الجماهيرية، وإنما هو يشرف عليها فقط ويبقى تخصصه هو امتداد صلاحياته في هذا الإشراف إلى كل المنظمات [55]، ولهذا فكل أمين عام للعمال هو عضو آلي للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني.

2- الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين: ارتبط تكوين منظمة وطنية مستقلة بالفلاحين الجزائريين بتطبيق الثورة الزراعية، وتأخر تأسيسها إلى سنة 1973، حيث صدر القانون الأساسي لهذه المنظمة الوطنية الخاصة بالفلاحين الجزائريين، هذا القانون الذي تضمن في مادته الأولى الإعلان عن تكوين منظمة جماهيرية تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، تحمل تسمية (الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين) لتتولى تنظيم مستفيدي الثورة الزراعية بدون أرض ومربي المواشي وأصحاب الملكيات الصغيرة المسموح بها قانونا (56)، وهذا بغية إنجاح الثورة الزراعية من خلال تخصيص هذه المنظمة الجماهيرية للسهر على تلبية احتياجات الفلاحين.

3- الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية: أسفرت الندوة الأولى للشبيبة التي عقدت خلال الفترة 19- 23 ماي 1975 عن تأسيس منظمة جماهيرية خاصة بالشباب تحت تسمية (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية) وحددت اللائحة السياسية للندوة مهام الاتحاد في التأطير السياسي للشبيبة المتكونة من فئات الطلبة الجامعيين، وتلاميذ الثانويات والشباب العامل في المدن والأرياف وهذا من خلال تأمين التربية السياسية الضرورية لهذه الفئات الشبابية قصد تجنيدها حول مهام البناء الوطني ودمجها في حركة التحول الثوري للبلاد (57)، لأن الدولة التي يغلب على سكانها الفئات الشبابية تملك شروط النهضة والرقي، عكس الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة حيث تعيش في مآزق حقيقية، فدولة كالجزائر تحتل فئة الشباب النسبة الغالبة من السكان (أكثر من 70%) حاولت مرارا استغلال هذه الثروة.

4- الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات: جاء في ديباجة القانون الداخلي (الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات) أن هذا الأخير منظمة جماهيرية للنساء الجزائريات، تمارس نشاطاتها تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني، وتعمل على تجنيد المرأة حول مهام تحقيق الأهداف الأساسية للثورة الاشتراكية، وهو بذلك الإطار التنظيمي الذي يعمل على رفع قدرات المرأة الجزائرية التجنيدية والتعبوية، والأداة الهامة للنهوض بها وإدماجها في المسيرة الثورية في الجزائر [58]، وهو اعتراف واضح لما للمرأة من مهام سامية إلى جانب الرجل في تشييد هذا الوطن، وما قامت به أثناء الثورة.

- من خلال ما سبق نلمس سعي "بومدين" إلى كسب شعبية واسعة لتحقيق إيديولوجيته، فلقد أكد "ميكيافيلي" في كتابه (الأمير): "إن المهم أن يكون الأمير جديرا بتعلق الشعب، لأنه هو الأقوى والأقدر" [59]، كما أنه سار على نفس نهج الرئيس الأول (بن بلة) من خلال "دعدغة" مشاعر الفلاحين والطبقات الاجتماعية المتوسطة، ونبذ الطبقات البورجوازية ورموزها.

3-3-4- الدعـــايـــة:

منذ الاستقلال اضطلعت الصحافة في العالم الثالث بمهام ثلاث هي [60]:

1- دور الإعلام في خدمة أهداف التنمية الشاملة وخصوصا أبعادها الشعبية وعدم الاقتصار على معالجة وتناول مشكلات واهتمامات النخبة فقط.

2- حل التناقض بين حرية الصحافة وتطورها كمهنة وبين دورها في التنمية.

3- التوصل إلى اكتشاف وتحديد الملامح العامة للنظرية أو مجموعة النظريات التي تفسر الأوضاع الإعلامية في العالم الثالث.

لقد كان لزاما على صانعي المشهد السياسي في الجزائر السيطرة على الصحافة والإعلام عموما، على اعتباره سلاحا أيديولوجيا خطيرا – على حد تعبير خروتشوف- فقد لعب دورا هاما أثناء الثورة التحريرية، ليتأكد دوره من خلال مؤتمر الصومام، فلقد كان لزاما على جبهة التحرير الوطني وضع خطة – في حدود إمكانياتها البشرية والمادية- لنشر التوعية في صفوف الشعب الجزائري وإطلاعه على هذه الثورة من جهة ولكسب الرأي العام العالمي وجعله يعي عدالة هذه القضية من جهة أخرى [61]، ليتواصل تأكيد مختلف المواثيق والدساتير الجزائرية على أهميته واحتكاره من طرف السلطة، على اعتبار أن الجزائر عرفت تحت الاستعمار نظاما ليبراليا للإعلام يمتاز بحرية الصحافة،... وهو ما يتناقض مع القانون الجديد للبلاد، ولكن السلطات الجزائرية كانت تسعى جاهدة لوضع نظام اشتراكي في الميدان الإعلامي ويعني ذلك القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، خصوصا الصحافة، ثم وضع إطار اشتراكي تمارس هذه الوسائل نشاطها داخله، وأخيرا تحديد دور هذه الوسائل في البناء الاشتراكي [62]، وهو ما

يجعل الإعلام آلية فعالة تحتكره السلطة والحزب لنشر الأفكار الاشتراكية، فوفق النظرية التسليطية الشيوعية (Communist theory) هو ضرورة تغيير الاحتياجات الفردية حتى يمكن للفرد أن يشارك ويؤازر المجتمع ككل، وهدف الاتصال الجماهيري هو تأييد الحزب الشيوعي، وتمتلك الدولة وسائل الإعلام التي ينبغي أن يكون العاملون بها حزبيين موالين للحزب الشيوعي [63]، حيث لم تخرج الجزائر عن هذه الرؤية حيث تم عام 1967 اتخاذ قوانين خاصة بتنظيم المؤسسات الصحفية،... ونستطيع القول بأنه كانت هناك أهداف تحاول السلطات أن تحققها هي [64]:

1- جزأرة الصحافة التي كانت تصدر غداة الاستقلال.

2- هيمنة الحكومة والحزب على النشاط الصحفي.

3- إقامة نظام اشتراكي للصحافة الوطنية.

فبحلول عام 1976 يكون قد مضى على استقلال الجزائر (14) عاما وهو تاريخ صدور الميثاق الوطني الذي تعدت نصوصه بالآراء والاقتراحات المقدمة أثناء المناقشات الشعبية الواسعة بهدف إثراء مشروعه التمهيدي والتي أولت قطاع الإعلام أهمية قصوى، فلقد حددت هذه الوثيقة بكل وضوح ولأول مرة دور الصحافة وجميع وسائل الإعلام في نشر ثقافة رفيعة كفيلة بالاستجابات للحاجات الأيديولوجية والجمالية ورفع المستوى الفكري لدى المواطن، كما تؤكد أهمية تطوير وتحديث وسائل الإعلام لانجاز المهام الوطنية الكبرى والمساهمة الجماعية في تنمية المجتمع الجزائري وازدهاره وإعلام المواطنين إعلاما كاملا وتبصيرهم وتقوية دوافعهم [65]، هذا الإعلام والتوعية اللذان لا يخرجان عن إعادة نشر أفكار السلطة التي تزيد السلطة بثها للجماهير وليس العكس الشيء الذي يتوافق مع فلسفة (لنين) في هذا الشأن عندما قال [66]: "لماذا يسمح بحرية الصحافة وحرية التعبير؟ ولماذا يتعين على أي حكومة تقوم بعمل ما تراه صحيحا أن تسمح لنفسها أن ينتقدها أحد؟ عليها ألا تسمح بمعارضة تستعمل أسلحة قاتلة، فالأفكار أشد خطرا من البنادق، لماذا يسمح لشخص أن يشتري مطبعة صحفية لنشر آراء ضارة تستهدف إزعاج الحكومة؟"، لكن ما يلاحظ هنا هو التباين في امتلاك الصحافة بين الدولة والحزب، حيث يظهر تفوق وزارة الإعلام والثقافة على مديرية الإعلام بالحزب على مستوى النهج

السياسي من جهة وعلى مستوى البنى التحتية من جهة أخرى، إذ تملك الوزارة أجهـزة الإنتاج والتوزيع أكثر من الحياة، حيث تتوزع هذه الأجهزة كالتالي:

- تحت رقابة (وصاية) وزارة الإعلام والثقافة: أربع (04) يوميـات: الشـعب – النصر - الجمهورية (باللغة العربية) – والمجاهد (Moudjahid) بالفرنسية.

- البث الإذاعي والتلفزيوني (RTA): قناة تلفزيونية وثلاث قنوات إذاعية (عربية – فرنسية - قبائلية).

- وكالة أنباء الصحافة الجزائرية (APS): وديوان الإنتاج والتسـويق السـينمائي (ONCIC)، وكذا المؤسسة الوطنية للإنتاج والتوزيع (SNED) للكبت والجرائد.

أما الحزب فلم تكن بحوزته أية جريدة يومية لكنه كان يمارس رقابته على:

- أسبوعيتان (02) مركزيتان (Révolution Africaine) بالفرنسية، والمجاهـد (بالعربية).

- ثلاث (03) جرائد نصف شهرية للمنظمـات الجماهيريـة، ومنهـا: l'Unité (مزدوجة اللغة: عربي، فرنسي) خاصة بالشباب، وRévolution et travail (عربية – فرنسية) خاصة بفئة العمال، وكذا صحيفة l'Algérien en Europe (بالفرنسية) خاصة بالمهاجرين، إضافة إلى جريدة: آفاق عربية (بالعربية) خاصة بفئة المهاجرين[67]، وهـذا التمايز في امتلاك الإعلام وإخضاعه لرقابة السلطة لا يخرج عن السمات الرئيسية لإعلام العالم الثالث: حيث يراها كل من (شيللر – جريتر - وتدزسكي) تتمثل في [68]:

1- يتدفق الإعلام في اتجاه واحد من الحكام الذين يسيطرون على وسائل الإعـلام إلى الجماهير أي في اتجاه رأسي دون وجود أدنى هامش أو أفق للإعلام على المسـتوى الأفقي.

2- تقتصر حرية التعبير على هؤلاء الذين يملكون أو يمولون وسـائل الإعـلام وأنصارهم، وذلك رغم ما تنص عليه الدساتير في دول العالم الثالث من احترام وتقـديس حرية الفكر والتعبير.

3- وسائل الإعلام ليست أداة لعرض اتجاهات الرأي العام، ولا تخضع لأي نـوع من الرقابة الشعبية.

4- مفهوم الإعلام الذي يستخدم لخدمة الأغراض التجارية والرقابة السياسية هو الذي يسود وترجح كفته على مفهوم الإعلام الموضوعي غير المتحيز.

لهذا تجسد احتكار الدولة للإعلام في مختلف الدساتير والمواثيق، ولم يرفع هذا "الحضر" إن جاز القول – إلا بعد إقرار التعددية السياسية – وهو ما سنراه في الفصل الموالي- فلقد جاء في إحدى خطب بومدين [69]: (... وغني عن القول في هذا الميدان أن وضع الصحافة والإذاعة والتلفزة يحتل مكانا ممتازا من الاهتمامات والجهود المبذولة والتي نرجو أن تظهر نتائجها بصفة أكثر وضوحا....)، كما تمحورت مسألة الإعلام في لائحة الإعلام المنبثقة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني (1979)حول ثلاثة محاور رئيسية، يحدد المحور الأول (الأسس العقائدية والسياسية الإعلام) وأكد على شرح اختيارات ومواقف الحزب... كما أكدت اللائحة بخصوص السياسة الإعلامية في الخارج أن تكون صورة صادقة لاهتمامات وتطلعات مواقف الثورة الجزائرية وطنيا وجهويا وعالميا، أما المحور الثاني (تنظيم مهنة الصحافة) فأوصى في هذا الصدد المؤتمر بإعادة تنظيم أجهزة الإعلام بهدف تعميق التحولات الاجتماعية والثقافية... في حين خصص المحور الثالث والأخير إلى التدابير التي يطالب المؤتمر بضرورة اتخاذها لتحقيق المهام العاجلة [70]... وبالتالي يمكن القول أن صحافة هذه الفترة هي صحافة موالية تعبوية بالدرجة الأولى ثم صحافة حزبية.

- أخيرا، يمكن الاستناد إلى رأي المفكر الإيطالي (أنطونيو غرامشي) أن لكل سلطة مجتمعين تهيمن بهما فهناك المجتمع السياسي الذي يحكم بواسطة الجيش والإدارة ومجتمع مدني يقوم بعملية الهيمنة على الأذهان والقلوب بواسطة المثقفين والحزب والجمعيات المختلفة والإعلام والمدرسة، وينطبق ذلك على نظام بومدين كما ينطبق على أنظمة العالم كلها، وإن كان الجيش الشعبي والأمن الوطني والإدارة هي أدواة نظام بومدين أن يكون أداته لإقناع الشعب بشرعيته وطروحاته الأيديولوجية وكسب الدعم له أي الهيمنة على ذهن وقلب الشعب، ولهذا فلم يكن حزب جبهة التحرير الوطني إلا بوقا لنظام بومدين يبرر ممارساته وسياساته، كما كان وسيلة النظام لهيكلة المجتمع بواسطة مختلف المنظمات الجماهيرية مما يسهل عليه مهمة مراقبته [71]، وربما تكون المادة

(120) من قانون الحزب التي كانت إثر انعقاد المؤتمر الاستثنائي لسنة 1980 تترجم هذا المسعى، إذ صممت هذه المادة التي تنص على أن الحزب يلعب دور الملهم والموجه والمراقب للمنظمات لقطع الطريق أمام الشيوعيين الموجودين في حزب الطليعة الاشتراكية الذي قدم دعما نقديا لنظام بومدين [72]، ولم يكن الحزب يحكم البلاد كما أشيع، ومنه كان النظام السياسي الجزائري وقتذاك نظاما مغلقا، يعتمد على ثلاث (03) هيئات مسبقة لقيادة البلاد، هم: الجيش، جبهة التحرير الوطني، ومنظمة المجاهدين، هذه الأخيرة التي تكون قد أخذت أكثر مما خول لها دستور 1976، "يحظى المجاهدون وأولوا الحق من ذويهم لحماية خاصة من طرف الدولة"، والمجتمع" [73]، الشيء الذي زحف باستمرار على السياسة الجزائرية من جهة، وأن هذا التمييز للمجاهدين عن غيرهم – وهو مشروع- أصبح اليوم يثير سخط بعض الأوساط والطبقات الاجتماعية التي تريد أن تخرج من النسق المغلق للحكم إلى نسق مفتوح يسمح لجميع الفئات – دون حساسيات فكرية أو ثقافية أو سوسيولوجية... – بالمشاركة في الحياة السياسية.

3-4- مخاض الانتقال إلى نظام مفتوح

ليس يسيرا على دولة مثل الجزائر الانتقال إلى نسق سياسي مغاير، ما دامت الشرعية الثورية تتحكم في دواليب الحكم حتى ولو بالقوة، دون مراعاة مطالب الجماهير الشعبية، هذه الأخيرة التي رفضت على مدى تعاقب الرؤساء والحكومات ممارسة فعل "الوصاية عليها".

- لقد انقضت مرحلتين رئاسيتين: الأولى مرحلة الرئيس "بن بلة" بشخصانيتها وبنزوعها إلى التصفية السياسية للخصوم والأعداء، لتأتي على أنقاضها – بالقوة – مرحلة "تصحيح" أخطاء الرئيس الأول، لتقع هي الأخرى في "الاستبداد" و"الشبق السياسي" أو "الكاريزما" لتتجسد معادلة أنه[74]: "لا توجد علاقة بالأخر إلا على قاعدة غالب ومغلوب، وبدون هذه القاعدة يضمحل الآخر، ويصبح عدما، وإلا حرم نفسه من غلبته"، وهكذا انتهت مرحلة الرئيس "هواري بومدين" بوفاته يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978، فاجتمع المجلس الشعبي الوطني في اليوم نفسه ليكلف رئيسه "رابح بطاط" بتولي رئاسة الدولة

بالنيابة لمدة لا تتجاوز 40 يوما كما ينص على ذلك دستور 1976....، وألقى كلمة تأبين مؤثرة "عبد العزيز بوتفليقة" أحد المرشحين لخلافة "بومدين"... ليكتسب "بوتفليقة" بإلقائه الكلمة التأبينية نقاطا على منافسه على الرئاسة "محمد الصالح يحياوي" [75]، وهكذا ظهر تياران يتنازعان حول "الكرسي الشاغر" هما:

التيار الأول: يتزعمه "بوتفليقة" وزير الخارجية وهو من دعاة الإصلاح الاقتصادي المرتبط بفتح المجال لقانون السوق، والقطاع الخاص دون قيد، بمناصرة رجال الإدارة ومدراء المؤسسات الاقتصادية.

التيار الثاني: يقوده "محمد يحياوي" المسؤول الأول للحزب، وهو ذو توجه عربي إسلامي، ينادي بتقوية الحزب، ودعم الاتجاه الاشتراكي وحماية منجزات الثورة [76]، مدعوما بمناضلي الحزب، والمنظمات الجماهيرية التابعة له.

- والجدير بالذكر هو أن المؤسسة العسكرية هي دائما التي تصنع القرار في الجزائر – كما ذكرنا- حيث حسم الجيش الصراع في الأخير بإبعاد كل من "يحياوي" و"بوتفليقة" لتجنيب النظام خطر الانقسام، ويعيد العقيد "بن جديد" غير المعروف للعامة خلفية لبومدين، ونشير إلى أنه قد سبق وأن عين الجيش "بن جديد" منسقا عسكريا له أثناء مرض الرئيس بصفته أكبر الضباط العسكريين سنا ورتبة، وتلخصت مهمته في الحفاظ على وحدة قيادة المؤسسة العسكرية، ولم يبق أمام مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني إلا تزكية "بن جديد" كمرشح لرئاسة الجمهورية بعدما حسم الجيش في أمر "الخلافة"، وبذلك ينهزم حزب جبهة التحرير الوطني الممثل للسياسي أمام العسكري مرة أخرى [77]، ليعين "الشاذلي بن جديد" أمينا عاما للحزب، ليرشح للرئاسة وينتخب في 07 فيفري 1979.

- بعدما فصل في مسألة من يتولى الرئاسة، كان على الرئيس الجديد مواجهة رهانات بناء الدولة، فواصل في النهج الاشتراكي لأنه كما قال: [78] "... يمثل إرادة شعبية واختيارا جماهيريا لا رجعة فيه، فإن أساليب التسيير ليست قواعد جامدة، وهياكل التسيير سواء في المؤسسات الاقتصادية أو في التسيير الذاتي أو في التعاونية هي على العكس من ذلك قابلة للاكتمال والتطور وذلك طبقا للميثاق الوطني الذي ينص على تسيير المؤسسات الاشتراكية يجب أن يخضع أكثر فأكثر لمقاييس الفعالية الاقتصادية..."، حيث

حاول الرئيس أن يخفف من قيود الاشتراكية التي كبلت البلاد، فحاول بناء دولة بيروقراطية قوية، فاعتمد على ركيزتين اثنتين كان لهما كبير الأثر في دفع الجزائر إلى صراعات انعكست سلبا على ممارسة النظام الجزائري للديمقراطية وهما [79]:

الأولى: تمثلت في إعادة بناء المجتمع بواسطة بيروقراطية الدولة، هذه البيروقراطية التي عملت على سد كل المنافذ التي يمكن من خلالها أن يعبر المجتمع المدني عن أزماته، وذلك بمصادرة كل قنوات التعبير السياسي وإخضاع كل التنظيمات لسيطرة بيروقراطية الدولة والحزب وفرض وتعميم اختيار سياسي واحد.

الثانية: استخدام الريع النفطي (استخداما سياسيا) كقاعدة مادية لهذه الدولة البيروقراطية من خلال بناء اقتصاد دولة مسيطر ومرتكز على التصنيع والمؤسسات الضخمة، وتوجيه جزء من الريع، لتعميم رفاهية اجتماعية محدودة (إن لم نقل مصطنعة لأنها لا تقوم على نمو اقتصادي حقيقي) لضمان السلم الاجتماعي والحفاظ على الإجماع الوطني، وكسب شرعية إدارة المجتمع.

- لتبدأ تتبلور صورة الرئيس الجديد، فكان الجانب الواضح في إرادة التغيير أن عناصرا من المجموعة التي التفت حوله كانت ترى أنه لا سبيل للتغيير الحقيقي إلا باستبعاد كل العناصر التي ارتبطت بمرحلة حكم الرئيس بومدين... لكن الخطأ هو أن إرادة التغيير تمت أحيانا بخلفيات إنتقامية [80]، إيمانا من الرئيس "بن جديد" بأن التاريخ السياسي للجزائر يثبت أنه كلما تعددت الشخصيات القوية في النظام كلما زادت المشاكل والقلاقل وبالتالي عدم الاستقرار كما حدث مع "بن بلة"، كما أن بومدين لم يكن ليحصل على القوة والهيمنة إلا بعد اختفاء العقيد "الطاهر الزبيري" في 1967 وهو أحد الرجال الأقوياء في الجيش.

من جهة أخرى عرفت جبهة التحرير الوطني نظرة مغايرة من الرئيس "بن جديد"، ذلك أنه بعد مؤتمره الاستثنائي المنعقد في جوان 1980 أصبح يفرض على مسؤول في أي مستوى عضوية الحزب بموجب المادة (120) من قانونه الداخلي، وتطور الأمر بعد مؤتمره الخامس، حيث برز من خلال خطاب رئيس الجمهورية هيمنة الحزب على

الدولة، وعلى الهياكل الاجتماعية والسياسية [81]، ليعاد الاعتبار لهذا الحزب الذي امتاز بصفة "الرمزية" في الماضي بعيدا عن الفاعلية التي يمنحها له القانون.

- ولكن يبدو أن إفرازات الحكم السابق بدأت تزحف على الواجهة لتحاصر نظام "الشاذلي" وأن الطبقة السياسية التي أجبرت على الصمت – خوفا- على امتداد جمهوريتين، لم تعد قادرة على السكوت و"استعباد" الزمن لها، فإذا كان "المرء لا يمكنه أن يكون حرا عندما يدوس حرية الآخرين – كذلك لا يمكنه أن يكون سيّد زمنه عندما يفتك بزمن الآخرين" [82]، فظهر للوجود عديد المشكلات كبلت الدولة وأرجعتها إلى الوراء عقودا من الزمن، لتبقى تتفرج على الركب الحضاري يعمق الهوة بيننا، فما هي هذه المشكلات التي كادت أن تعصف بالبلاد؟

3-4-1- أحداث أكتوبر 1988 وبروز المعارضة:

إذا كانت الجزائر لا تخرج عن إطار النظم السياسية القريبة الراديكالية التي أسست شرعيتها على تحقيق الاستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، وخاضت في سبيل ذلك معاركا شتى داخلية مع القوى السياسية المنافسة، انتهت بتصفيتها والقضاء عليها، أو مع القوى الخارجية...هذه النظم نجدها منذ الثمانينات تواجه مشكلة تآكل شرعيتها السياسية، الذي هو حصيلة فشلها الذريع في الحفاظ على الاستقلال الوطني،... وفشلها في التنمية، وعجزها عن تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية [83]، مما عجل بظهور غضب شعبي بدأ يتبلور منذ الثمانينات، حيث اندلعت في منطقة القبائل الكبرى أحداث كانت خلفيتها مطالبات بدت ثقافية، ركزت على المناداة بإعادة الاعتبار إلى اللغة البربرية، وتمخضت عن هذه الأحداث فيما بعد شعارات سياسية كان من بينها شعار "أعيدوا إلينا جزائرنا" أي الجزائر التي سرقتها الثقافة العربية [84]، لتعرف تصعيدات خطيرة لحد اليوم، واضطراب الطلبة في الجامعات للمطالبة بالإسراع بعملية التعريب ثم نحرك بعض التيارات الإسلامية بإقامة تجمع في الجامعة المركزية عام 1982 وتقديمها (14) مطلبا تدور كلها حول تطبيق الشريعة الإسلامية بمفهومها، كذلك وجدت الجزائر نفسها ومنذ مجيء "بن جديد" تعيش وضعا اقتصاديا صعبا، وخاصة بعد

انهيار أسعار البترول فجأة عام 1986 والمديونية الكبيرة، لتتفشى في المجتمع الجزائري ظاهرة البطالة وبعض الظواهر السلبية الأخرى كالرشوة والمحسوبية والمحاباة... ليصل الوضع أخيرا مرحلة الانفجار مما دفع "بن جديد" إلى التدخل شخصيا ويلقي خطابا ناريا يوم 19 سبتمبر 1988 لم تعرف له الجزائر مثيلا... ويوحي خطابه أن هناك صراعات حادة في هرم السلطة، وبأن أطرافا منها كانت وراء تلك الإشاعات، وندرة السلع، كما أثار بن جديد في خطابه قضية إغلاق ثانوية "ديكارت" الفرنسية... والتي تظاهر ضد إغلاقها عناصر متأثرة بالثقافة الفرنسية ومنهم زوجات بعض الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة.

- وتسارعت الأحداث بعد خطاب "بن جديد" ونظمت إضرابات تختفي وراءها عناصر من حزب الطليعة الاشتراكية التي كانت تسيطر على النقابات، ورافق هذه الإضرابات إشاعات بأن انفجارا شعبيا سيحدث يوم 05 أكتوبر 1988، وتحولت الإشاعة إلى حقيقة بعد اندلاع مظاهرات مساء 04 أكتوبر 1988 في بعض أحياء العاصمة... لتهدأ ليلا، لكن انفجر الوضع من جديد يوم 05 أكتوبر... في العديد من أحياء العاصمة ثم تنتقل الإضرابات إلى مناطق عدة من البلاد، ووجهت أيدي خفية أطفالا ومراهقين إلى إحراق كل ما يمت بصلة إلى الدولة والقطاع العام و أسواق الفلاح [85]... الخ ولكن السؤال الجدير بالطرح هو: من وراء هذه الأحداث؟ هل كانت عفوية أم مفتعلة؟ هل حركها المحافظون أم الاصلاحيون؟ هل تقف فرنسا وراء الأحداث؟ وهل للشيوعيين دور في كل ما جرى؟ وأخيرا ما هي نتائجها؟

- للإجابة على هذه الأسئلة ظهرت عدة تفسيرات نجملها في التفسيرات الثلاثة التالية [86]:

التفسير الأول: وأصحابه يعتقدون بأنه الجانب المتغلب في السلطة سعى جاهدا إلى إضفاء تغييرات على الخط السياسي للدولة وكذلك على التوجه الاقتصادي لها، والجانب المتغلب هنا لا بد أن يكون الرئيس وفريقا نافذا داخل المؤسسة العسكرية استطاع بعد ذلك أن يصبح الفريق الأكثر تأثيرا... وإذا كان رئيس الجمهورية قد صرح في أكثر من مناسبة أن من نظموا المظاهرات جزائريون استهدفوا تحقيق أهداف سياسية لكنهم لم يقدروا

إمكانية خروج المؤامرة من بين أيديهم، فإنه لا بد نسي بأنه تحدث عن ضرورة التغيير بأي طريقة، وأن هذه الأحداث جاءت لتعزز موقفه ليستفيد أكبر الاستفادة منها، كما أن الكثير يتهم الرئيس بالإشراف أو على الأقل بالموافقة على إعداد مؤامرة هدفها إحداث صدمة تغير مالا يمكن تغييره بالطرق العادية، ويجد هذا الخطاب صداه في الشارع الذي كان يتحدث بكل بساطة وعفوية عن سعي من استفادوا من الاشتراكية طوال هذه السنوات لاستبدالها باقتصاد سوق يسمح لهم استثمار أموالهم المكدسة في البنوك السويسرية.

- يعتقد الجنرال "لكحل عياط" بأن فريق الرئاسة كان قد طلب من مختلف المؤسسات المشرفة على تصدير واستيراد السلع الضرورية القيام بإخفاء كميات منها في انتظار ما سينتج عن المؤتمر السادس لجبهة التحرير، ويؤكد وجود تحالف بين إصلاحيي السلطة والديمقراطيين الذين كانوا يسعون لضرب جبهة التحرير، وربما من زاوية أخرى أن عددا ممن دخلوا إلى ساحة العمل السياسي من الباب التكنوقراطي أصبحوا يريدون انتزاع السلطة من العناصر التي كانت تحتل الواجهة السياسية ويرون أنها تعرقل عملهم المستقبلي، فكانت مجموعة من الشباب تريد أن تنتزع السلطة كاملة وترفض أي اقتسام لها، وتتصور أنها لا يمكن أن تتألق إلا بغياب الوجوه القديمة رغم أن عددا هاما منها قد تمت تصفيته في المؤتمر الخامس للحزب (1983) [87]، كما أن "الهادي لخذيري" يعتقد أن خطاب الرئيس دفع الشباب إلى الثورة على النظام خاصة بعد قيام الوزير الأول "عبد الحميد الإبراهيمي" بخطوة دمرت الثقة بين الطرفين وهي إلغاؤه في (01 أكتوبر) المنحة السياحية التي كانت تعطى للشباب لكي تسمح له بالسفر خارج الوطن، ومنه فالرئيس هو الذي دفعهم إلى الانتفاض، أما بخصوص دور فرنسا، فيعتقد أن تقارير أمنية تحدثت عن هذه المسألة ولكنها لم تأت بأي دليل، لكن "عبد السلام بلعيد" (الذي يعترف بكونه واحدا من خصوم الشاذلي) يقول أن الفريق الرئاسي كان يضم أيضا "الهادي لخذيري" الذي عمل ترسيخ الكثير من ذوي السوابق العدلية في شوارع العاصمة لتكسيرها وتخريبها...

التفسير الثاني: ويعطي للحزب الحاكم ممثلا "بمحمد الشريف مساعدية" والمخابرات السياسية ممثلة بالجنرال "مجذوب لكحل عياط" القدرة على إحداث كل الذي حدث وهو يرى أن هذين الطرفين عملا على إيقاف التغيير ويضم لهما أطراف أخرى.

التفسير الثالث: يعطي لحزب الطليعة الاشتراكية (الباكس) دورا في تفجير الأحداث، ويعبر بذلك بكون هذا الحزب قد قام بمجموعة من الإضرابات خلال صيف 1988 انتهت بمناوشات، وبأنه أول الأطراف التي باركت الأحداث في بيان له في 05 أكتوبر واصفا إياها بأنها "أعمال عفوية لشرائح هامة من شبيبتنا تعبر قبل كل شيء عن عدم الرضا العميق للجماهير الشعبية ورفضها لبعض الممارسات المنغلقة بجهاز الدولة وبحزب جبهة التحرير الوطني، والتي تسبب فيها السخط العام، والحياة المكلفة والبطالة والإقصاء الاجتماعي" كما يرى البيان [88]، ولحسن الحظ فقد أفشل الإسلاميون عن وعي أو بدونه مخطط (الباكس) الرهيب بدخولهم الساحة وتنظيم المتظاهرين كي لا تتواصل عملية الهدم والتدمير والتجريب التي أرادها (الباكس) وحلفائه ولا نستبعد فكرة أن الإسلاميين قد استعملوا أيضا من أحد الأطراف المتصارعة في قمة النظام أي الإصلاحيين أو المحافظين واعترف الكثير بدور الإسلاميين في إنقاذ البلاد من الفوضى والخراب أثناء أحداث أكتوبر، حيث يقر "مولود حمروش" و"خالد نزار" و"لكحل عياط" و"الهادي لخذيري" وآخرون بأن عناصرا من النظام كانت على اتصال بقيادة الإسلاميين لتهدئة الوضع [89]، وبالتالي تم تجنب أحداث التخريب والحرق...

- وأخيرا يمكننا الاتفاق مع رأي "أحمد الطالب الإبراهيمي" حول أسباب أحداث أكتوبر 1988، والتي يرى أن وراءها جانبين [90]: الجانب الأول تلقائيا يتعلق بابتعاد الدولة عن تطبيق العدالة الاجتماعية واتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم، وجانبا ثانيا مفتعلا يتصل برغبة بعض أطراف السلطة في تغيير خط جبهة التحرير نحو الليبرالية وقلب تخالفات الدولة الخارجية، ويبدو أنه من الصعب استبعاد تورط بعض القوى الأجنبية التي كانت على علاقة وثيقة بتلك الأطراف.

- في خضم هذه الأجواء المتسمة "بالتوتر السياسي" و"الغليان" الشعبي، تمخضت الأحداث عن تغير المفاهيم التقليدية وعلى رأسها نهاية الاحتكار السياسي، لتدخل الجزائر عهدا جديدا لا يخرج عن نطاق التحولات العالمية، فكيف كانت البداية؟

3-4-2- دستور فبراير 1989:

حسب الاستراتيجي العربي "السيد ياسين" أنه كان رد فعل بعض الدول العربية – والجزائر منها- لإنقاذ شرعيتها المتهاوية بتطبيق إستراتيجيتين هما [91]:

1- النزوع إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط على النظام السياسي وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة والتي لا تتضمن إمكانية تداول السلطة.

2- ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة، وأهمها الجماعات الإسلامية الاحتجاجية وأبرزها.... جماعة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر.

- في 1988/11/03 أدخلت تعديلات بسيطة على الدستور، وفي فيفري 1989 عرض على الشعب للاستفتاء عليه، ووافق الشعب الجزائري على الإصلاحات، وبموجبها انتقلنا قانونيا من مرحلة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية [92]، فلقد نصت المادة (40) من الدستور بأن [93]: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب"، وقد سمحت هذه المادة الجديدة التي احتواها هذا الدستور بإنشاء أحزاب وجمعيات سياسية في ظل قصير جدا، حتى بلغت أكثر من 60 حزبا، وقد ساعد على هذا التحول السريع والمفاجئ، انهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية "أسطورة" الحزب الواحد واكتسبت المعارضة السياسية وخاصة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" قوة كبيرة حيث عرفت كيف تستفيد من تذمر المواطنين إزاء السلطة المتهمة بمسؤوليتها في وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى هذا المستوى [94]، مما أجبر السلطة على إجراء انتخابات محلية (المجالس البلدية والولائية).

- لقد خضع النظام في نهاية الأمر بعد أن كان مترددا في البداية إلى الأمر الواقع... هذا التخوف الذي ظهر منذ البداية، فلقد صرح "الشاذلي" بعد 15 يوما من الأحداث: "باستحالة تعددية حزبية بهذه الأوساط التي تحتكر السلطة والحصول على امتيازات في إطار "ديمقراطية الواجهة" التي تغذيها المزايدات الديماغوجية والتعصب

المبني على الجهوية أو "الأصناف الاجتماعية" [95]، بسبب التباين الأيديولوجي للطبقة السياسية في ظل التعددية، فإذا حاولنا دراسة التشكيلة الحزبية التي تمخضت عن دستور 1989 يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات وهي [96]:

أولا: جمعيات سياسية يسارية: (شيوعية واشتراكية) لها قاعدة واسعة في أوساط العمال والطلبة.

ثانيا: جمعيات سياسية ليبرالية: تعتمد في قاعدتها على قلة قليلة من ذوي المصالح المالية والتجارية، لكنها تلقى الترحيب لدى فئات معينة من المتأثرين بالأنماط الرأسمالية في كل شيء.

ثالثا: جمعيات سياسية دينية: لها أنصارها العديدون في أوساط الفئات الاجتماعية المختلفة.

- ولقد حصلت بعض هذه الجمعيات والأحزاب على الاعتماد بعد تبني المجلس الشعبي الوطني لقانون التعددية الحزبية في 5 جويلية 1989، والكثير منها أصبح له مقرا، هذه الأحزاب التي بعضها لا يتجاوز عدد أعضائه (15) عضوا، شريطة ألا يخل أي حزب بما جاء في المادة (40) من الدستور، إضافة إلى قوانين تتعلق بشخص المترشح، لكن، أحزابا تنشأ بهذه الطريقة لا يمكن أن تقدم برامج عمل واضحة لمجرد أن الحزب هو تعبير سياسي عن وجود اقتصادي واجتماعي، فإن البرنامج السياسي الانتخابي للأغلبية الساحقة من الأحزاب المجهرية أصبح مجرد عموميات ديماغوجية، محورها الرئيسي إدانة جبهة التحرير الوطني، وممارساتها وتشويه مسيرتها ورجالاتها [97]، إضافة إلى استغلال بشع لمقومات الهوية الوطنية لاكتساب قاعدة شعبية فاستند كل حزب على هذه المقومات، فبعضها استغل الإسلام والآخر الأمازيغية، وآخرين العروبة، والبعض الآخر استولى على الوطنية وتاريخ الثورة، فتحول الصراع السياسي بذلك إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية.

- ما يلاحظ على دستور 1989 وفي مادته (40) أنه يقر بتعدد الجمعيات السياسية وليست الأحزاب، فإذا كان الهدف والمضمون السياسي هو التعدد الحزبي المطلق، فلماذا لا يعبر بذلك صراحة؟ ولعل الجواب المحتمل يفسر ويبرر بثلاثة أمور هي: - تضييق

مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة. - استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة. - افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية، ولذلك يجب أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب [98]، أما الملاحظة الأخرى حول الدستور ما يتعلق بمكانة رئيس الحكومة داخل النظام السياسي، فقد عرفت الجزائر من خلال هذا الدستور الجديد، نقلة فيما يخص هذا المنصب، الذي ارتقى من مجرد منسق للحكومة – وزير أول- إلى رئيس حكومة بصلاحيات أوسع على الأقل من الناحية النظرية، من بينها حرية تعيين طاقمه الحكومي وتقديم برنامج حكومته، أمام البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه [99]، كما - وتطبيقا لشروط المادة (40)- بين مشروع قانون الجمعيات السياسية حضر الممارسات الطائفية والجهوية، وإقامة علاقات الاستغلال والتبعية والممارسات المخالفة للخلق الإسلامي، وقيم ثورة نوفمبر 1954، حيث يمنع تحزبات على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو الانتماء الجنسي أو الوضع المهني، وهو ما يتفق مع المادة (09) من الدستور[100]، وهو ما لم يتحقق في أرض الواقع، فالأحزاب منذ البداية تخندقت في تيارات ثلاثة – كما ذكرنا- هي الليبرالي- الوطني- والديمقراطي لتتخذ من مقومات الأمة برنامج نضالها.

- كذلك ما يلفت النظر في دستور 1989 ما أكده "بلخادم" بأن بعض البرلمانيين نجحوا في فرض مبدأ الفصل بين السلطات، فالغوا التشريع بأوامر بين دورتين برلمانيتين، كما عززوا من صلاحيات البرلمان، وبالفعل فإن ما ميز الدستور كان فتحه المجال أمام فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتوازن بينهما... وتعززت المساعي الجديدة بإعلان مجلس الوزراء في 1 مارس 1989 عن إلغاء محكمة أمن الدولة وعقوبة النفي على المحكوم عليهم في قضايا سياسية، وكذلك بإنشاء المجلس الدستوري،... وفي تلك الظروف كان من المفترض أن يبتعد الجيش عن السياسة وهكذا، وفي 4 مارس 1989 استقبل الرئيس الجنرالات (مصطفى شلوفي) أمين عام وزارة الدفاع، و(خالد نزار) قائد الأركان، و(محمد عطايلية) المفتش العام للجيش، والعقيد (يحي رحال) المدير العام المركزي للمحافظة السياسية، ليخبروه بانسحابهم من اللجنة المركزية

لجبهة التحرير الوطني، ولم يجد "بن جديد" أحسن من هذا الظرف ليقول في اجتماع اللجنة في 28 مارس 1989 أنه لا يمكن فرض الجبهة أو الاشتراكية بمرسوم [101]، لتدخل الأحزاب ذات الاعتماد غمار التسابق على السلطة، على إثر تنظيم انتخابات محلية (المجالس البلدية والولائية) في 1990/06/12، لتفوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وكانت هذه الظاهرة جديدة بالنسبة للحياة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال، حيث من أول انتخابات تعددية تفوز المعارضة وبهذا الحجم من الفوز، وفي سنة 1991 واستكمالا للانتخابات المحلية أجريت انتخابات تشريعية، لتفوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" فوزا شبه مطلق، فكيف حدث هذا الفوز؟ وما هي الوسائل المعتمدة لتحقيقه؟ وأخيرا ماذا تمخض عن نتائج هذه الانتخابات؟

3-4-3- أزمة 1992 وصعود التيار الإسلامي:

بعد إقرار التعددية السياسية وقرب موعد الاستحقاقات المحلية غطت الساحة السياسية آنذاك أحزاب اتسمت بالتطرف والتعصب هي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Fis)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (Rcd)، ويبدو أن هناك قوى خفية في النظام كانت وراء إنشاء هذين الحزبين وتضخيمهما إعلاميا بهدف... خلق تناقض حاد بين دعاة العروبة والإسلام من جهة ودعاة الأمازيغية واللائكية من جهة أخرى... كما حاول رئيس الحكومة آنذاك "مولود حمروش" استعمال "الفيس" لامتصاص الغضب الاجتماعي الذي قد تفرزه إصلاحاته الاقتصادية وعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، لأن "الفيس" [102]، لم يكن في حقيقته حزبا سياسيا بالمفهوم المتعارف عليه للحزب، بل كان في بدايته مجرد حركة احتجاجية اجتماعية [102]، فلقد جعلت الثورة الإيرانية – التي اعتبرت انتصارا للإسلام على قائد صف "الإمبريالية الكافرة" – الأصوليين يرتاحون ويطمئنون لأن ثورة مماثلة يمكن أن تقوم [103]، كون أن الثورة الإيرانية بقيادة "آية الله الخميني" شكلت حدثا في التاريخ الإسلامي المعاصر باعتباره أنه لأول مرة في تاريخ الإسلام تتحقق ثورة على الحكام تستقطب حولها إجماعا داخليا وإسلاميا وعالما ثالثيا[104]، مما جعل "الفيس" يطمع في الوصول إلى السلطة، وهو الذي فاز في أول انتخابات محلية أجريت بتاريخ 12 جوان

1990 بمشاركة 11 حزبا فقط من مجموع 25 حزبا معتمدا، وكانت النتائج مفاجأة للجميع وخاصة السلطة، كما تم انسحاب أعضاء الحكومة من المكتب السياسي في 8 جويلية 1990، ثم استقالة "بن جديد" من رئاسة الحزب في 10 جوان 1991، وكان الانفصال أو الطلاق بين "جبهة التحرير الوطني" والسلطة الحقيقية بشقيها (الرئاسة والجيش)، لتصبح (ج.ت.و) أداة "تسلق" للوصول إلى السلطة ليس إلا.

- سمحت السلطات الجزائرية بإجراء انتخابات عامة تغير بموجبها تشكيلة البرلمان الجزائري القديم، وحاولت من خلال هذه الانتخابات أن تحقق فوز (ج.ت.و) عن طريق سن قانون انتخابي في مارس 1991، يفتت الدوائر الانتخابية حتى يكثر من الدوائر المتوقع أن تنحاز للحزب الحاكم ومن ثم تضاعف عدد مقاعد البرلمان من 295 إلى 542، احتجت الجبهة الإسلامية بشكل راديكالي وعنيف على هذا القانون حيث دعت إلى إضراب عام... أمام هذه الوضعية دعا "الشاذلي بن جديد" الجيش لفرض استتباب الأمن، وأعلن حالة الطوارئ للمرة الثانية، وأجل الانتخابات لموعد غير محدد، ردت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفعل وهددت بإعلان حالة تعبئة عامة في صفوفها من أجل الجهاد "...فاعتقلت السلطات في 30 يونيو "عباسي مدني" و"علي بلحاج" بتهمة التآمر على أمن الدولة... ورغم هذه الظروف الصعبة التي مست القيادة العليا للجبهة الإسلامية، فإن أحد تياراتها الأكثر اعتدالا (الجزأرة) بقيادة "عبد القادر حشاني" فرض المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991، فاجأت نتائج الانتخابات الجميع بما فيها النخبة الحاكمة التي كانت تنتظر فوز (ج.ت.و)، فقد حصلت القيادة الإسلامية الجديدة ومنذ الدور الأول على 231 مقعدا من أصل 430 [105]، لتترك هذه النتائج عديد التساؤلات حول مصدر قوة هذا التيار الإسلامي.

- لقد استعملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كثيرا من الموارد المتاحة لصالحها، وظفت تكتيكات فعالة من أجل هذه الغاية، يلخصها الباحث الأمريكي "غراهام فولر" (Graham Fuler) في: "التعليم واستخدام المال، ونشر خطاب واضح، والوسائل الإعلامية العصرية، وتقنيات الحملة الانتخابية العصرية واستخدام شبكات دعم واسعة من الأنصار، حيث جاء بعضها حتى من جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم آنذاك...."

[106] وإن كانت وسائلا تبدو بسيطة لكن نجحت بالأسلوب المقدم والاتصال الشخصي والمباشر المقنع.

- وبهذا يكون النظام قد حصد نتائج أعماله العشوائية التي جسدها هذا الانفتاح السياسي بدون توفير آليات مناسبة للسير بهذا الإجراء إلى بر الأمان... ونتيجة لهذا الواقع الجديد ظهرت "لجنة إنقاذ الجزائر" فوقفت الانتخابات التشريعية قبل إجراء الدور الثاني الذي ستفوز به الجبهة الإسلامية بدون شك، واستقال أو (أقيل) على إثرها الرئيس "بن جديد"، ولقد أكد الرئيس الراحل "محمد بوضياف" لمجلة (روزاليوسف – المصرية) الصادرة في 1992/03/15 قائلا: "... لقد طلب الجيش من الرئيس الاستقالة لخلق وضع جديد واستخدام كل الأوراق الدستورية لصالحه، لكي لا يهتم بتدبير انقلاب عسكري، واستبدل الرئيس الشاذلي بن جديد بالمجلس الأعلى للدولة حتى عام 1993 نهاية الفترة الانتخابية للشاذلي" [107]، ليتم توقيف المسار الانتخابي في 11 يناير لتدخل الجزائر على إثره في "حمم" من الدماء، والغريب أن الجميع يرفض مسؤولية ما حدث، لكن الشيء الأكيد هو صعوبة الاعتراف بشخصيات خارج السلطة، فلقد صرح أحد السياسيين الليبراليين الجزائريين [108]: "إنني أؤمن بالديمقراطية دون شك، لكنني أرفضها بشدة، إذا كانت ستؤدي إلى استلام الإسلاميين الحكم"، ولكن نعتقد بأنه مجرد تضليل سياسي، فلا الإسلاميين ولا غيرهم من معارضة كان بإمكانهم الوصول إلى الحكم ماداموا من خارج السلطة.

- وأمام هذا الفراغ الدستوري تم تشكيل "المجلس الأعلى للدولة" – كما قلنا- الذي يتكون من خمسة (05) أعضاء أي قيادة جماعية، وكان التبرير دستوريا حيث إن الرئيس "بن جديد" بقي من فترة رئاسته سنتان ويجب أن تكتمل، وتم إسناد قيادة المجلس الأعلى إلى أحد الشخصيات التاريخية البارزة وهو "محمد بوضياف" الذي قبل هذه المهمة... ولم تمر سنة من حكمه (06 أشهر) حتى تم اغتياله في عنابة (1992)... وقد خلفه بعد ذلك السيد "علي كافي" وهو شخصية تاريخية أيضا، وقد استطاع هذا المجلس بنجاح تنظيم ندورة "الوفاق الوطني" التي شاركت فيها عدة أحزاب وجمعيات تمثل المجتمع المدني وقاطعتها أحزاب أخرى، ومن الأشياء التي تحسب لهذا المجلس ومن "ندوة الوفاق

الوطني" تم تعيين السيد "اليامين زروال" كرئيس للدولة وهذا في انتظار إجراء انتخابات رئاسية، وهذا ما حدث بعد سنة حيث تم تنظيم انتخابات رئاسية شاركت فيها عدة أحزاب... وتم انتخاب "اليامين زروال" "كرئيس للجمهورية" [109]، هذا الأخير الذي تشابهت فترة حكمه مع فترة "بن بلة"... وهذا خلافا لفترة "بومدين" الذي انطلق في العملية التأسيسية من أسفل بدء بأصغر وحدة سياسية وهي البلدية ثم الولاية، البرلمان، والدستور، بينما الرئيس "زروال" عمل على العكس إذ بدأ بالانتخابات الرئاسية، ثم دستور 96، وهو تعديل لدستور 89، وهذا الدستور الجديد الهدف منه هو تصحيح بعض الأخطاء.

- إن نسبة (61%) التي حصل عليها "زروال" تفسر على أساس توجه عدد كبير من الناخبين للبحث عن الاستقرار وتجنب المغامرة، فاختاروا مرشح الجيش... وبالنسبة لأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبدد أمامهم حلم الانتصار وإمامة (الدولة الإسلامية)، وعاد من جديد نموذج الأسلمة من القاعدة، أي أسلمة المجتمع سلميا... فأين ذهبت أصوات الملايين الخمسة التي اقترعت لفائدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟، من الواضح أن الجزء الكبير منها اتجه صوب "محفوظ نحناح" الذي يعد أكبر المستفيدين من هذه الانتخابات، وهو ما يفسر انتقال عدد ناخبيه من (2.87%) إلى (26.06%)، وهو ما يؤكد فرضية وجود تيار إسلامي قوي [110]، يؤمن بالعمل السلمي للمشاركة في المشهدة السياسية.

- وبعد إقرار الدستور الجديد شرع في الانتخابات التشريعية (5 جوان 1997) لانتخاب أول برلمان، وفاز فيها حزب (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي لم تمض على ظهوره سوى (3 أشهر)... وتبع ذلك انتخابات محلية (المجالس البلدية والولائية) والتي تمخض عنها مجلس الأمة (الغرفة الثانية) كما أقرها دستور 96، وقد فاز فيها نفس الحزب (التجمع الوطني الديمقراطي) [111]، الذي اتهم بالتزوير المكشوف، هذا النجاح الباهر للحزب في حقيقة الأمر انتصار للرئيس "اليامين زروال" نفسه، أي هو دعم للمشروع الرئاسي الذي مثله، كما عبرت عن تعايش السلطة مع ما تسميه "بالإسلام المعتدل"، فحصلت "حركة حماس" و"النهضة" مجمعتين على 103 مقعد، كما نجحت السلطة باكتساب الانتخابات مصداقية من خلال مشاركة ثلاثة (03) أطراف موقعة على

عقد "روما" في هذه الانتخابات [112]، لتتواصل عملية مكافحة الإرهاب وبناء الدولة من خلال استحقاقات تخرج البلاد من الأزمة.

3-4-4- نحو خريطة سياسية جديدة:

إن الانطلاقة "العرجاء" للديمقراطية في الجزائر إثر إعلان التعددية السياسية جنت عليها أو أدخلتها في دوامة من الدماء حصدت عشرات الآلاف من الأرواح، وجعلت البلاد تتراجع بعقود من الزمن في شتى المجالات، ويبدو أن الطبقة السياسية الحاكمة في الجزائر لا تفرق بين "ديمقراطية السلطة وسلطة الديمقراطية" لأن أولية العسكري على السياسي متجذرة في السلطة، ولكن الجزائر اليوم تعيش التوجه نحو خارطة سياسية جديدة بدأت منذ إجراء انتخابات أفريل 1999.

- لقد تعرض "الرئيس" "زروال" لضغوطات من أطراف الجيش بسبب رفض الرئيس اتفاق الهدنة مع "الجيش الإسلامي" (AIS) في أكتوبر 1997، ليس لكونه معارضا فكرة الوئام المدني أو المصالحة الوطنية بل لأنه غير قادر على إقناع مختلف شرائح المجتمع الإسلامي، ليعلن الرئيس عن إجراء انتخابات رئاسية بداية من عام 1999، وهنا نتساءل: ما هي مواصفات هذا الرئيس؟

- كان لا بد أن يتمتع الرئيس بمميزات ثلاث:

* أن يبتعد عن كل شكل من أشكال التموقع الأيديولوجي أو التموقع الفكري، فلا يعرف عنه انتماء سابق لتيار سياسي متطرف ولا تعاطف مع إسلام سياسي أو علمانية متشددة.

* ألا يخشى منه على نظام الدولة فلا يعرف بميولاته الانقلابية ولا بطموحاته التوسعية على حساب الأجزاء الأخرى للسلطة.

* أن يتمتع بقبول لدى عامة الشعب وحتى خاصته إذا أمكن ذلك.

- ومنه اقترح الجنرال "العربي بلخير" الذي يتميز بشخصية قوية لا تتزحزح بسهولة عند الضغوطات... دون أن ننسى إيمانه القاطع بفكرة المصالحة الوطنية خاصة أنه كان أحد المؤيدين ضمنيا لعقد روما عند إعلانه، وجرت الحملة الانتخابية "للفرسان

السبعة" كما سماهم "بوتفليقة" وهم: "أحمد الطالب الإبراهيمي"، و"مولود حمروش" و"حسين آيت أحمد" و"عبد الله جاب الله" و"مقداد سيفي" و"يوسف الخطيب" و "بوتفليقة"... وانتخب "بوتفليقة" بأغلبية مطلقة وبنسبة مشاركة كبيرة في انتخابات 15 أفريل 1999، وبدأ في تنفيذ مهمة حضر لها مسبقا وهي إنجاح فكرة "الوئام المدني"،... ولم يكتف بسياسة "الوئام المدني" بل وضع هذه الأخيرة في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، وتتمثل في إيجاد مكانة للجزائر على المستوى الإقليمي والجهوي كفيلة بإعطائها دورا ومركزا قويا في النظام العالمي، لأنه أدرك أن أي تهميش للجزائر كما حصل لها في العشرية السابقة سيكون له نتائج وخيمة على البلاد لا يمكن تداركها... كما أراد "بوتفليقة" في ضوء هذه الاستراتيجية تحقيق مكانة اقتصادية للجزئر بجلب الاستثمارات الخارجية، كما فعلت كوريا الجنوبية خاصة وأن الجزائر تمتلك بنية تحية ونسيج صناعي متطور قادر على جلب الاستثمار الأجنبي، ويتطلب ذلك استقرارا سياسيا [114]، لكن ما يعيق هذا الاستقرار هو كون رئاسة الحكومة كمركز قرار جديد بصلاحيات كبيرة لم يعرف الاستقرار، فقد عرفت الجزائر عشرة (10) رؤساء حكومات خلال الفترة 1989- 2002 (قاصدي مرباح، مولود حمروش، غزالي سيد أحمد، عبد السلام بلعيد، رضا مالك، مقداد سيفي، أحمد أويحيى، حمداني إسماعيل، بن بيتور أحمد، وعلي بن فليس) وأخيرا عودة ثانية لأحمد أويحيى 2003، علما بأن الحكومات المختلفة المعينة خلال هذه الفترة، قد أدخلت عليها عدة تعديلات جزئية متفاوتة، انعكاسا لهذا الوضع غير المستقر، كما ساهمت هذه التعديلات نفسها في اضطراب أكثر الأوضاع، كما جرى مع استقالة "أحمد بن بيتور" أو "علي بن فليس" التي ارتبطت بأزمة حزبية عميقة [115]، في أوساط الطبقة الحاكمة على إثر عودة جبهة التحرير إلى الواجهة السياسية، لتجرى في هذه الأجواء الانتخابات الرئاسية يوم 08 أفريل 2004 لتحسم في الدور الأول لمرشح العهدة الثانية "بوتفليقة" بنسبة 85% ، أما يلاحظ عن هذا الاستحقاق هو التحالف الرئاسي المبرم بين حركة مجتمع السلم (أبو جرة سلطاني) والتجمع الوطني الديمقراطي (أحمد أويحي) وجبهة التحرير الوطني (عبد العزيز بلخادم) متمثلة في الحركة التصحيحية، كما أن رئاسيات 2004 تختلف جذريا عن رئاسيات 1999، فالجيش اليوم ليس له مرشح، وأنه التزم

الحياد وأنه يعترف بالذي ينتخبه الشعب حتى لو كان إسلاميا وتحديدا حتى لو كان "عبد الله جاب الله" [116]، وما يلاحظ كذلك هو رغبة الشعب الجزائري في استكمال مشروع الرئيس خاصة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، فكان أن دعا "بوتفليقة" الشعب الجزائري للاستفتاء على "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" يوم 29 سبتمبر 2005 بمشاركة (18) مليون ناخب، فأيد الميثاق 97.36% بنسبة مشاركة بلغت 79.76% وهي نسبة قياسية وخارقة منذ استقلال الجزائر، وهكذا يستمر مشروع "بوتفليقة" في التقدم لإنقاذ البلاد وعودة صورتها المشرقة.

- في الختام نستطيع القول أن الطبقة السياسية في الجزائر سلطة كانت أو معارضة وعلى مختلف فترات الحكم في الجزائر تحمل العديد من الصفات المميزة بحكم ظروف الجزائر التاريخية وتركيبتها البشرية ومنظومتها القيمية وهي [117]:

* إن الجيش كان ومازال – بشكل أقل- هو القوة الفعلية والحقيقية وهو المسير الفعلي في الجزائر، وهو بذلك يرفض أن تنافسه أية قوى أخرى، وهذا لاعتقاد الجيش بعدم وجود قوة سياسية أخرى يمكن أن تقود البلاد وتحقق، هذا من جهة ولضمان حضوره ووجوده وخوفا على مصالحه، باسم عدة مشروعيات، الشيء الذي يطرح مسألة من يحكم في الجزائر، لذا اصطبغ الحكم في بلادنا عديد الصفات: الدولة السلطانية (لوكا وفاتان). الدولة البونبارتية (عمور وآخرون) – الدولة البيروقراطية والعسكرية (ناير) – الدولة العسكرية الموسعة (زرتمان)، أما الجزائري "عدي هواري" فسمى النظام الحاكم في الجزائر بأنه "شخصي وأبوية جديدة" (Neo- Patrimonialism)

* إن الحزب أثناء فترة الأحادية الحزبية فشل في تأطير المجتمع فمنذ البداية كان حزبا تابعا وقد رضي بهذا الدور السلبي طوال فترة السبعينات، وفي فترة الثمانينات حاول أن يبتلع المجتمع وذلك بالسيطرة على جميع المجالات بدءا بهياكل الدولة وانتهاء بالتنظيمات المختلفة، وفشله هذا بالانتقال بالمجتمع إلى فضاء أوسع من الحرية والديمقراطية يفسر الانتكاسة التي عرفتها الجزائر.

* أن الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية، لم يكن بطريقة طبيعية لنضج سياسي أو مناخ سياسي وفكري: اجتماعي واقتصادي وتربوي

وقانوني.... ومع هذا فالديمقراطية في الجزائر في الاتجاه الصحيح، رغم هشاشتها كما عبر عن ذلك "بوتفليقة" صراحة يوم 16 أفريل 2006 إثر فعاليات الملتقى الوطني حول (الديمقراطية في الجزائر: الواقع والآفاق) بقسنطينة حين قال بأن مكسبنا الديمقراطي رغم كونه تجربة ثورية لا زال هشا....

* إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، أزمة السكن، اللاعدالة، الرشوة، محاباة الأقارب، سوء التسيير الاقتصادي والسياسي، الفساد السياسي) كلها ساهمت في تعقيد الأزمة الجزائرية.

* إن الأحزاب السياسية في الجزائر ليست أحزابا احترافية، بل هي أحزاب هدفها مصالح شخصية آنية وليس الممارسة الحقيقية، أحزاب ضعيفة ليس بمقدورها مواجهة السلطة، بحيث تفتقد الانسجام وتفتقد إلى أيديولوجية سياسية واضحة بالإضافة إلى هذا تفتقد البديل السياسي (برامج سياسية واقتصادية واضحة) لهذا لا تجد السلطة صعوبة في تجاوزها واستعمال البعض منها لتحقيق أهدافها.

* في ظل غياب مجتمع مدني متبلور حيث عملت السلطة السياسية السابقة على طمسه والحيلولة دون ظهوره وتعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة لم يكن بالإمكان ظهور قوة منافسة للسلطة لأن من خصوصيات النظام السياسي الجزائري – الذي هو نظام غير مرن- أنه لا يقبل المنافسة ولا التهديد من أي طرف، سواء كان مجتمعا مدنيا أو أحزابا سياسية أو أي تشكيلة سياسية أخرى.

* لقد كلفت الديمقراطية غالبا (القتل، التشريد، التخريب، الهجرة، تحطيم الاقتصاد الوطني... الخ). حتى طالب البعض الرجوع إلى عصر الأحادية الحزبية بدلا من هذه الديمقراطية التي كادت أن تدخل الجزائر في حرب أهلية، وهي "فاتورة" غالية دفعتها معظم الدول العريقة للحصول على الديمقراطية.

- كل هذه التوصيفات للمشهد السياسي الجزائري والأشواط التي يقطعها نحو تأصيل الديمقراطية، فالجزائر – على غرار كل الدول العربية- إزاء معركتين مزدوجتين: **الأولى** بين الدولة التسلطية والمجتمع المدني البازغ بمختلف توجهاته وأيديولوجياته، **والثانية** داخل المجتمع المدني ذاته بين "التيار العلماني" الديمقراطي على

تنوع اتجاهاته، وبين "التيار الإسلامي السلفي" الذي ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيما وأعمق فاعلية خصوصا في مجال الاتصال بالجماهير وقدرته على تعبئتها، ويبدو أن الرئيس بوتفليقة يعي هذه المسألة جيدا، لذا أعلن بأن الجزائر ليست دولة "إسلامية" ولا دولة "علمانية".

هوامش الفصل الثالث

(1)- بيار لاروك (ت) جوزيف عبودكبة: الطبقات الاجتماعية – منشورات عويدات – بيروت باريس – ط2. 1980 – ص 5.

(2)- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان، بيروت- ب ط – 1993 – 73.

(3)- بيار لاروك، مرجع سابق – ص 6-7.

(4)- أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية – مكتبة لبنان ناشرون- بيروت – ط1- 2004- ص 230.

(5)- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة – ج1- المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط2. 1993- ص 773.

(6)- أحمد سعيفان – مرجع سابق- ص 231.

(7)- عبد الوهاب الكيالي – مرجع سابق- ص 775.

(8)- أحمد سعيفان مرجع سابق – ص 230.

(9)- عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا السلطة – دار المعارف الجامعية – الإسكندرية مصر – ب ط – 1990. ص 238.

(10)- عبد الحليم الزيات، المرجع نفسه – ص: 239.

(11)- ت. ب. بوتومور (ت) جورج جحا: النخبة والمجتمع – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1 – 1972 – ص 12.

(12)- المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام- حوارات حول الثورة ج3- طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر- 1986 ص 351.

(13)- جمال غريد: الجزائر ثنائية المجتمع وثنائية النخبة: النخب الاجتماعية – مكتبة مدبولي – مصر- ط1- 2005- ص 71.

(14)- عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة – دار الفجر للنشر والتوزيع – القاهرة – مصر – ط1- 2004. ص 157- 158.

(15)- عبد العالي: المرجع نفسه – ص 39.

(16)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر: دار الغرب الإسلامي – ب ب – ط1 – 1997 – ص 392.

(17)- عبد العالي دبلة: مرجع سابق – ص 39.

(18)- عبد العالي دبلة: مرجع سابق - ص 39.

(19)- عبد العالي دبلة: مرجع سابق – ص 46- 47.

(20)- الحسن بركة: أبعاد الأزمة في الجزائر – دار الأمة – الجزائر – ب ط- 1996 – ص 18.

(21)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 47.

(22)- رابح لونسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين – دار المعرفة- الجزائر – ب ط- 1999 – ص 67- 69.

(23)- جيوفر روبيرتز وألستر إدواردس: المعجم الحديث للتحليل السياسي – الدار العربية للموسوعات -بيروت – لبنان – ط1 – 1999 – ص 33.

(24)- سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري – دار الهدى للطباعة والنشر- ب ط – الجزائر – 1990 – ص 58- 59.

(25)- عبد العالي دبلة: مرجع سابق – ص 43.

(26)- سعيد بوالشعير – مرجع سابق- ص 66.

(27)- وزارة الإعلام والثقافة – خطب الرئيس هواري بومدين ج2 – طبع البعث – قسنطينة – الجزائر – 1970 – ص 238.

(28)- سعيد بوالشعير – مرجع سابق – ص 67.

(29)- أحمد بن مرسلي: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية: دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين 1965 – 1978 – دكتوراه دولة في الإعلام والاتصال – إشراف د/ وليد عبد الحي – جامعة الجزائر- 1994 - ص 138.

(30)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 204.

(31)- سعيد بوالشعير: مرجع سابق – ص 73.

(32)- نصر محمد عارف: ابستمولوجيا السياسية المقارنة – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان – ط1 – 2002- ص 151.

(33)- الحسن بركة: مرجع سابق – ص 18.

(34)- فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية – ج1- دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن – ب ط- 2003 – ص 70.

(35)- عبد الحليم الزيات – مرجع سابق – ص 274.

(36)- عبد الحليم الزيات – مرجع سابق – ص 271.

(37)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص 14 – 15.

(38)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976- ص1299.

(39)- عبد الحليم الزيات – مرجع سابق – ص 276.

(40)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص 18.

(41)- رابح لونسي – مرجع سابق – ص 111.

(42)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دستور 1976- ص1301.

(43)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 190.

(44)- وزارة المجاهدين – نداء أول نوفمبر 1954 – منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث- ص 8-9.

(45)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص: 193- 194.

(46)- عبد الله شريط – مع الفكر السياسي الحديث – المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر – 1984 – ص 190.

(47)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دستور 1976 – ص1301.

(48)- أحمد بن مرسلي – مرجع سابق – ص 152.

(49)- عبد اللطيف حمزة – الإعلام والدعاية – دار الفكر العربي – بغداد – ب ط - 1967- ص 185- 186.

(50)- عبد الله شريط – مرجع سابق- ص 191.

(51)- الجريدة الرسمية – دستور 1976- ص 1298.

(52)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – ميثاق 1976- الجزائر – ص 86.

(53)- أحمد بن مرسلي – مرجع سابق – ص 154.

(54)- أحمد بن مرسلي – مرجع سابق – ص 31- 32.

(55)- عبد الله شريط – مرجع سابق – ص 191 – 192.

(56)- أحمد بن مرسلي – مرجع سابق – ص 32.

(57)- أحمد بن مرسلي – مرجع سابق – ص 33.

(58)- أحمد بن مرسلي – مرجع سابق – ص 33.

(59)- جون ستوتزل – آلان جيرار (ت) – عصفور عيسى – استطلاعات الرأي العام – منشورات عويدات – بيروت – باريس – ط2 – 1982 – ص 22.

(60)- عواطف عبد الرحمان: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث – دار الفكر العربي – القاهرة – مصر – 1997 ص 24.

(61)- نور الدين بليبل: الإعلام وقضايا الساعة، دار البعث للطباعة والنشر-الجزائر – ط1 – 1984 – ص 35- 36.

(62)- زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال – د. م. ج الجزائر- 1991 – ص 95.

(63)- حسن حمدي: مقدمة في دراسة وأساليب الاتصال – دار الفكر العربي – مصر – 1987 – ص 165.

(64)- زهير إحدادن – مرجع سابق – ص 95.

(65)- نور الدين بليبل – مرجع سابق – ص 38.

(66)- حسن حمدي – مرجع سابق – ص 165.

(67) Mostefaoui (BELKACEM): L'USAGE des Medias en question – O.P.U -Algérie 1982 – p: 27 – 28.

(68)- عواطف عبد الرحمان – مرجع سابق – ص 49- 50.

(69)- وزارة الإعلام والثقافة – خطب الرئيس هواري بومدين-ج2 – ص 94.

(70)- نور الدين بلييل: مرجع سابق- ص ص 39- 40 – 41.

(71)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص 147.

(72)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 210.

(73)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دستور 1976- ص1300.

(74)- الطاهر لبيب: صورة الآخر: العربي ناظر ومنظور إليه- مركز دراسات الوحدة العربية- ط1- بيروت- 1999- ص 23.

(75)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص 190- 191.

(76)- أحمد طعيمة: أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 – 1994 رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – إشراف د/ عمار بن سلطان – جامعة الجزائر – 97- 98 ص 51.

(77)- رابح لونيسي: مرجع سابق ص 191.

(78)- L'éducation : Revue pédagogique et culturelle n°5- 1ère année - 1982 - p 9.

(79)- أحمد طعيمة – مرجع سابق – ص 52.

(80)- محي الدين عميمور: الجزائر: الحلم والكابوس- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر – ط2- 2003- ص 88.

(81)- أحمد طعيمة – مرجع سابق – ص 57.

(82)- الطاهر لبيب: مرجع سابق – ص 24.

(83)- السيد ياسين: مستقبل المجتمع المدني: مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت – لبنان – ط1 – 1992 - ص 791.

(84)- محي الدين عميمور: مرجع سابق ص 99.

(85)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص 208- 209.

(86)- محمد تامالت: الجزائر من فوق البركان – بدون دار نشر – 1998- ص 23-24.

(87)- محي الدين عميور – مرجع سابق – ص 108.

(88)- محمد تامالت – مرجع سابق – ص 26.

(89)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص 25.

(90)- محمد تامالت – مرجع سابق – ص 25.

(91)- السيد ياسين – مرجع سابق – ص 792.

(92)- مزياني فريدة: سلطات رئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية – مجلة الآداب والعلوم الإنسانية- قسنطينة – الجزائر – عدد 4 – 2004- ص 232.

(93)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دستور فبراير 1989- ص 239.

(94)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 219- 220.

(96)- محي الدين عميمور – مرجع سابق – ص 126- 127.

(95)- Rouadjia (Ahmed): les frères et la mosquée : enquête sur le mouvement islamiste – édition Bouchène - Algérie - 1991 - p 231.

(96)- عمر صدوق – آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة – د.م.ج – 1995 ص 56.

(97)- محي الدين عميمور – مرجع سابق ص- 126 – 127.

(98)- عمر صدوق - مرجع سابق - ص 50-51.

(99)- محمد عبد الناصر جابي – رجال مرحلة الانتقال المعطلة – النخب الاجتماعية – مكتبة مدبولي - مصر – ط1 – 2005 – 121.

(100)- عمر صدوق – مرجع سابق – ص 52.

(101)- محمد تامالت – مرجع سابق - ص 30 – 31.

(102)- رابح لونيس – مرجع سابق- ص 126 – 127.

(103)- Roundjra (Ahmed)- Op. Cit. – p 254.

(104)- حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية– إفريقيا الشرق–المغرب– ب ط- 2000 - ص 105.

(105)- رياض الصيداوي: الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر – مجلة المستقبل العربي – عدد 245 - 1999- ص 34.

(106)- رياض الصيداوي – المرجع نفسه – ص 32.

(107)- الحسن بركة – مرجع سابق – ص 21.

(108)- علي محمد فخرو – حول الديمقراطية في البلدان العربية – مجلة المستقبل العربي – 1998 ص 47- 48.

(109)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 222.

(110)- رياض الصيداوي – مرجع سابق ص 38.

(111)- عبد العالي دبلة - مرجع سابق – ص 223.

(112)- رياض الصيداوي – مرجع سابق – ص 39.

(113)- محمد تامالت – مرجع سابق – ص 159.

(114)- رابح لونيسي – مرجع سابق – ص ص 273- 274- 276.

(115)- عبد الناصر جابي – مرجع سابق – ص 122.

(116)- جريدة الشروق اليومي – الصادرة يوم الخميس 22 جانفي 2004 - عدد 981- ص 03.

(117)- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – ص 225.

(118)- السيد ياسين – مرجع سابق – ص 793.

الفصل الخامس
صورة السلطة في صحيفة "الخبر"

تمهيـــــد:

نعرض في هذا الفصل تحليل جريدة "الخبر" لموضوع السلطة أو الحكم من خلال الـــ 34 جدولا، من جداول عامة وأخرى فرعية، حيث أتناول موضوعات السلطة من خلال: **أولا** تكراراتها على الصفحات، بحيث أحاول استقراء وتفسير تواجد هذه الموضوعات على مستوى صفحات دون غيرها، وسبب التفاوت في التكرارات، أو الغياب تماما في صفحات أخرى، والأسباب الكامنة وراء هذا وبشكل عام، ثم أحاول التعمق في الظواهر ذات الدلالات بالقراءة العلمية لموضوعات السلطة، من خلال السلطات الثلاث (التنفيذية، القضائية، والتشريعية)، أما فئة الموالاة والتي مثلت لها "بأحزاب التحالف" و"المجتمع المدني"، أحاول كذلك رصد سبب الفوارق في المعالجة الإعلامية لهما، وبكل تفرعاتها،... و**ثانيا**، أحاول تفسير وقراءة حضور الصورة الفوتوغرافية على مستوى الصفحة الأولى في فئة السلطة، وفئة الموالاة وتفسير التباين الحاصل على مستوى الفئتين من حضور مكثف وآخر هزيل، أو حتى معدوم... و**ثالثا**، سأتطرق إلى المساحة المخصصة لموضوعات السلطة (سلطات ثلاث ومجتمع مدني)، حيث سنرى العلاقة الموجودة بين التكرارات والمساحة... و**رابعا**، أتطرق إلى القيم التي تنطوي عليها موضوعات السلطة، ومنه أسعى إلى رصد وإيجاد بعض المصوغات لهيمنة بعض القيم على الأخرى، وبالتالي الإطلاع على طبيعة الصورة التي رسمتها جريدة "الخبر" لفئة ما، سواء سلطة أو موالاة، وهي فئة تعبر أصدق تعبير عن اتجاه القائم بالاتصال، و**خامسا**، أتطرق إلى فئة الشكل (أو الأجناس الصحفية التي عولجت بها موضوعات السلطة)، حيث سنجد أن قالبا صحفيا هيمن على الموضوعات وبشكل مطلق على باقي الأجناس المدرجة، كما أنني أشير هنا إلى أنه – وقصد التفصيل أكثر- أدرجت الصورة الفوتوغرافية كعنصر مدعم للنص أو المادة الإعلامية التي تزيد من اهتمام القارئ بالموضوع من جهة، وتعكس اهتمام القائم بالاتصال بالموضوع من جهة ثانية، وكذلك أدرجت الرسومات الكاريكاتورية المدعمة أيضا للنص، حيث عثرت على بعض الموضوعات مدعمة برسوم كاريكاتورية تفسر وتشرح الفكرة التحريرية (خاصة صفحة "سوق الكلام")، ناهيك عن الكاريكاتير الخاص "بأيوب" والذي يتعرض كثيرا بالنقد للسلطة

خاصة، حيث رمزت للصورة الفوتوغرافية المدعمة للنص ب (+) وكذا الكاريكاتبر المدعم للنص هو الآخر ب (+) وهذا عند حساب المجموع تمييزا عن الكاريكاتير المستقل الآخر والذي بدون نص، و**سادسا**، تطرقت إلى فئة المصدر ومثلت لها بالوكالات، والمراسلين والفاعلين، حيث سأحاول تفسير سبب اعتماد جريدة "الخبر"، على مصدر دون غيره وبنسبة عالية جدا في تغطية الأحداث ومعالجتها.

- أما كيفية عرض النتائج وقراءتها ثم تفسيرها، فإن ذلك سيكون بطريقة عليمة، بحيث لن أتطرق إلى كل الجداول ال (34)، ولكن ستكون قراءة انتقائية – من دون تحيز- معبرة لأهم الجداول وخاصة العامة منها، ذلك أن بعض الجداول الفرعية لا جدوى من تفسير نتائجها على اعتبار أن قراءة أرقامها تحصيل حاصل، حيث سأفسر واستقري الأرقام التي لها دلالة فقط (حضور – غياب – تقارب....) وليس قراءة شاملة عامة، وذلك بالاعتماد على بعض المعاملات الإحصائية المدرجة في الدراسة، من تكرارات (ك)، ونسب مئوية (%)، ومتوسط حسابي (س)، وهذا كذلك لا يخرج من الضرورة... وفي آخر الفصل أحاول أن أخلص إلى تفسير الظاهرة ككل من خلال ما تقدم والتعمق – ولو بشكل بسيط- في الأسباب الكامنة وراء الظاهرة المعالجة بالعودة إلى التراث النظري وبعض النظريات في هذا المجال والدراسات الإمبريقية للربط بين النظري والميداني، وهذا كله في إطار المدرسة الرمزية كمرجع فكري نتبناه خلال دراستنا.

صورة ـــ

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

السلطة في صحيفة "الخبر"

جدول (1): جدول عام يبين تكرارات موضوعات السلطة على الصفحات

صفحة / مفردات عينة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	المجموع
1	1	1	1		2		4	5																2	16
2			2		2		1	1	1										5						12
3		3	4				7	2	2				3											2	23
4	2	2	3		2		8	1	2															1	21
5	3		3		2																			1	09
6	1				2		2	1	2				1											1	10
7	2	4		1			3																	2	12
8	4	5			2		4						1											1	17
9	2	3	2				9					1	3						2					1	23
10	6	4	2	2	3		4		2															2	25
11		2			2		2	1																1	08
12					1		5		2																08
13	2	3	2			3			1															5	16
14	3	1	3	4		5	2	3	4															3	28
15	5	2	4	1		3			5	1														3	24
∑	31	30	26	08	18	11	51	14	21	1		1	8						7					25	525
%	12.30	11.90	10.3	3.17	7.14	4.36	20.23	5.55	8.33	0.39	0	0.39	3.17	0	0	0	0	0	2.77	0	0	0	0	9.92	100
س	1.29	1.25	1.08	0.33	0.75	0.45	2.12	0.58	0.87	0.04	0	0.04	0.33	0	0	0	0	0	0.29	0	0	0	0	1.04	24

يتضح من خلال هذا الجدول توزيع تكرارات موضوعات السلطة على الصفحات، حيث: **أولا** وحسب الصفحات، احتلت الصفحة (7) أكبر نسبة تكرارات، ثم تلتها مباشرة الصفحة (1)، فالصفحة (2)، ثم الصفحة (3) فالصفحة الأخيرة (24) وهكذا... الخ، أما الصفحات (11) ومن (14) إلى (18)، ومن (20) إلى (23) فكانت خالية من أي موضوع، وهذا مرده إلى التبويب الخاص بجريدة "الخبر"، وعليه – كما قلنا- احتلت الصفحة (7) المرتبة الأولى من حيث المعالجة لموضوعات السلطة و ب(51) موضوعا بعيدا عن باقي الصفحات، وهي صفحة (سوق الكلام) المخصصة للمواضيع اليومية التي يحركها الفاعلون السياسيون من مختلف السلطات، وخاصة السلطة التنفيذية (بلديات – رؤساء البلديات، مجالس ولائية، وزارات، حكومة، ورئاسة الجمهورية)، وهذا ما سنتعرض إليه في الجدول الخاص بالسلطة التنفيذية، لأن الأحداث السياسية يحركها بالدرجة الأولى الفاعلون السياسيون، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن جريدة "الخبر" خلال فترة الدراسة الممتدة من 2002 إلى 2005 رصدت بشكل كبير حركية السلطة وكل أصحاب القرار بالدرجة الأولى من حيث التكرارات المخصصة للسلطة والتي كانت ب (252) موضوعا من مجموع الموضوعات المخصصة للطبقة السياسية والمقدرة ب (302) موضوعا أي ما نسبته (83.44%) وهي نسبة كبيرة جدا في حين لم تعالج موضوعات المعارضة إلا في (50) موضوعا فقط وهي نسبة هزيلة لها مصوغاتها، الشيء الذي سنعالجه في الفصل السادس.

تأتي في المرتبة الثانية من حيث التكرارات، الصفحة الأولى ب (31) موضوعا وهو عدد كبير نظرا لخصوصية الصفحة الأولى، وهو ما يعكس طبيعة القضايا التي تتوجه إليها جريدة "الخبر" بالمعالجة، فليس من العسير أن نفهم الأجوندة المتبعة من طرف الجريدة من رصدها للقضايا السياسية خاصة، حيث يتم في هذه الصفحة استعمال العناوين الرئيسية و"الجذابة" أو الخط الافتتاحي للجريدة، ثم العناوين الإشارية، مع خبر بسيط، مرفق بإحالة إلى الصفحات الداخلية، ثم تأتي الصفحة الثانية ب (30) موضوعا، وهي من الصفحات الأولى والمهمة التي يحال إليها كثيرا موضوعات الصفحة الأولى، ثم جاءت الصفحة الثالثة ب (26) موضوعا، حيث تكون للجريدة فيها هامش من التعمق في

المواضيع والمعالجة السريعة والدقيقة للمواضيع خاصة التي جاءت كبنود وعناوين عريضة في الواجهة، ثم تأتي الصفحة الأخيرة (24) أو "الأولى رقم إثنين" لأهميتها على غرار الصفحة الأولى، وقد حازت (25) موضوعا، الأمر الذي يدل على أهمية هذه الصفحة لذا نجد بعض الجرائد العريقة وذات الشهرة العالمية تخصص – على سبيل المثال- مخرجا خاصا بالصفحة الأولى والأخيرة... لأن بعض القضايا المشار إليها في الصفحة الأولى تعرف معالجة واسعة في الصفحة الأخيرة ولأهم القضايا، ثم تأتي الصفحة الخامسة ب (18) موضوعا، وهي صفحة مركزية من حيث المعالجة العميقة للمواضيع و المهمة لأنها من الصفحات التي تقابل " العين " مباشرة، عكس الصفحات المخفية، أما سبب وقوعها في هذه المرتبة فمؤداه أن المواضيع التي تحويها تكون بأكثر عمق وبحث عن الأسباب الدافعة للظاهرة. لذا غلب التقرير الصحفي على مثل هده الصفحات – كما سنرى لاحقا- لتأتي الصفحة التاسعة ب (21) موضوعا، فالصفحة الخامسة ب (18) موضوعا، أما كل من الصفحات (4-13-19) فكانت بنسب متدنية، أما الصفحة (10) و(12) فكانتا بموضوع واحد، فغالبا هذه الصفحات غير مخصصة للمواضيع السياسية، كما أن الإشهار غالبا ما يبدأ من الصفحة (10)، أما الصفحة (12) فغالبا ما تخصص "لأحوال الناس" من خلال معالجة القضايا الاجتماعية الهامة، في حين نجد بعض الصفحات خالية تماما من المواضيع السياسية، بدءا من الصفحة (11) والمخصصة للأخبار الدولية، فالصفحات من (14-18) ومن الصفحة (20 إلى 23) فهي صفحات خاضعة للتبويب الداخلي للجريدة أو لخطة نشرية، لماذا؟ لأن هذه الصفحات مخصصة لأركان متعددة (أخبار الجريمة، الرياضة،...) وبعض الصفحات الميتة (كلمات متقاطعة، برامج تلفزيونية، مواعيد...) إضافة إلى الإشهار، من إعلان عن (مسابقات، توظيف، تهان، تعازي...)

و**ثانيا**، وعند قراء مفردات العينة، وأيها عنيت بمعالجة أكبر لموضوعات السلطة نجد أن المفردة (14) خطيت بأكبر نسبة وب (28) موضوع، ثم المفردة ال (10) وب (25) موضوع، ثم المفردة (15) ب (24) موضوع وهكذا... وأضعف المفردات من حيث

الموضوعات المعالجة للسلطة نجد كلا من المفردتين (11 و12) و ب (8) مواضيع لكل مفردة... فما مرد هذا؟

إن المفردة (14) والتي عرفت أعلى نسبة من حيث المعالجة كانت بتاريخ (2004/7/4) وهي فترة عرفت حركية على مستوى واجهة الأحداث خاصة ما تعلق بنشاط الوزارات ورئاسة الجمهورية – حسب ما سنراه في الجدول (3)- وهذا يدخل في إطار نشاطات السلطة المكثفة للبدأ في تطبيق البرنامج الرئاسي الجديد بعد الاستحقاق الرئاسي ليوم 8 أفريل 2004، وعليه جاء تركيز جريدة "الخبر" في هذه الفترة على هيئات صنع القرار والرموز الفاعلين، فبعد أي استحقاق رئاسي يحدث تغير داخل "البيت"... وجاءت المفردة (10) ب (25) موضوعا، والصادرة بتاريخ (24 جوان 2004) والمفردة (9) ب (23) الصادرة في (17 مارس 2004)، وهكذا... أما باقي المفردات فجاءت بنسب متقاربة، واخفض نسبة فكانت لكل من المفردة (11) الصادرة في (4 سبتمبر 2004)، والمفردة (12) والصادرة في (12 ديسمبر 2004) و ب (8) مواضيع لكل مفردة، حيث كان فيه توجه أكبر من طرف الجريدة نحو معالجة موضوعات المعارضة وانحسار موضوعات السلطة هذا من جهة، وكون هذه الفترة، فيها توقف الأشغال السياسية أي فيها ركود سياسي خاصة المؤسسات الفاعلة من وزارات وسلطات عليا.

جدول (2): جدول عام يبين تكرارات فئة السلطة على الصفحات

السلطة / مفردات العينة	القضائية	التشريعية	التنفيذية	المجموع
1	1		11	12
2	/	2	8	10
3	/		21	21
4	1		17	18
5	1		1	2
6	1		4	5
7	1		8	9
8	2	1	12	15
9	2		19	21
10	3	2	19	24
11	/		7	07
12	/	0	8	08
13	8		8	16
14	1	0	25	26
15	2	0	19	21
∑	23	5	187	215
%	10.69	2.32	86.97	100
س	1.53	0.33	13.13	15

من خلال هذا الجدول (2) تتضح تكرارات الموضوعات لكل سلطة من السلطات الثلاث، حيث حازت السلطة التنفيذية على أكبر تكرارات وبنسبة ساحقة على كل من السلطتين الأخريين، بحيث ومن بين (215) موضوعا المخصصة لموضوعات السلطة، خصصت جريدة "الخبر" للسلطة التنفيذية (187) موضوعا أي ما نسبته (86.97%) وهي

نسبة كبيرة جدا تعكس الاهتمام الكبير للجريدة، وعلى العكس من ذلك، لم تخصص للسلطة القضائية إلا (23) موضوعا، وما نسبته (10.69%) وهي نسبة ضئيلة، أما السلطة التشريعية بأضعف نسبة، ومرد كل هذا، خضوع المعالجة الإعلامية لموضوعات السلطة لأجوندة الجريدة من حيث التضخيم أو التقويم لأدوار هذه السلطات، ومن جهة ثانية يعكس حركية وفاعلية السلطة التنفيذية، بكل هياكلها والفاعلين فيها، وعلى الأخص الوزارات، ورئاسة الجمهورية، وكذا البلديات، وهي العناصر الفاعلة جدا على مستوى الحياة اليومية، على اعتبار أن هذه الهيئات هي الموجهة إليها الأضواء بشدة من طرف المواطنين والوسائل الإعلامية، لأنها تعمل بشكل مباشر وقريب من المواطن كالبلديات خاصة، وهو يدخل في إطار "تقريب الإدارة من المواطن"، لأن هذه الوحدات هي النواة والخلايا الأساسية التي تنقل انشغالات واهتمامات المواطن، وتعمل على حلها، إما بالتدخل العاجل الفاعلي هذه الوحدات – خاصة البلدية- أو بنقل قضايا المجتمع إلى سلطات عليا مثل الوزارات كهيئة تنفيذية فاعلة جدا تملك القدرة على حل القضايا الشائكة التي عجزت عنها الوحدات الدنيا، لهذا الوزراء على اختلاف مهامهم يعرفون يوميا الظهور في الصحافة كرموز صانعة للأحداث السياسية في الجزائر، حيث نجد أن الجدول (3) يوضح أكثر الأجهزة الفاعلة بشكل كبير، أما السلطة القضائية فظهرت ب (23) موضوعا، وهي نسبة قليلة مقارنة بالسلطة التنفيذية، مما يحيلنا إلى اعتبار أن هذه السلطة ليس لها تأثير أو بروز على مستوى الأحداث اليومية، إلا في القضايا المتعلقة بالمحاكم والمجالس القضائية – وبشكل عارض- الشيء الذي يطرح أجوندة الجريدة نحو هذه السلطة التي تعبتر بعيدة نوعا ما عن الأحداث إلا في بعض القضايا الهامة، مثل بعض المحاكمات أو قرارات بعض المجالس القضائية في جرائم ذات شأن كبير تهم الذات الاجتماعية أو الرأي العام مثل الاختلاسات والرشاوى والسرقة وانتهاك الحرمات لبعض الشخصيات المهمة والفاعلة مثل رؤساء البلديات أو الدوائر، أو حتى الولاة والوزراء – و"قضية الخليقة" خير دليل – مما يعطي الحق للمواطن الإطلاع على مخالفات هذه الشخصيات على اعتبار أنها "ملك الجميع" ما داموا يشتغلون في قطاع عام موجه للخدمة العمومية... ولم تخط السلطة التشريعية إلا على (5) مواضيع فقط، وبالتالي يعكس جمود هذه السلطة، المتمثلة في

البرلمان بغرفتيه (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) وهو ما سنراه في الجدول (5)، لكن – وزيادة على كل ما ذكرناه- ما هو سبب حصول السلطة التنفيذية على هذه النسبة العالية جدا (86.97%)، وبمتوسط حسابي عالي جدا (13.13)، مقارنة بالمتوسط الحسابي العام (14.33).

جدول (3): جدول يبين تكرار فئة السلطة التنفيذية

سلطة تنفيذية / مفردات العينة	البلديات	المجالس البلدية	المجالس الولائية	الوزارات	القوى الأمنية	الحكومة	رئاسة الجمهورية	المجموع
1	2	3	1	4			1	11
2	1			1	5		1	08
3	4		2	4	5	5	1	21
4	3	2	1	6	4	1		17
5							1	1
6		1			2		1	4
7	1			4			3	8
8		1		4	1		6	12
9	3		2	1	4	1	8	19
10	2	2	2	10	1	1	1	19
11	3		1	2	1			07
12	3	1	3	1				08
13	1			2	5			08
14	4		3	9	4		5	25
15	5		1	9	4			19
∑	32	10	16	57	36	08	28	187
%	17.2	5.3	8.6	30.6	19.3	4.3	14.5	100

من خلال الجدول الفرعي الخاص بالسلطة التنفيذية يظهر المواضيع والتكرارات، حيث يتبين أن فئة الوزارات عنيت ب (57) موضوعا، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى وبنسبة عالية، ثم تأتي فئة القوى المنية ب (36) موضوعا، فالبلديات ب (32) موضوعا، ثم رئاسة الجمهورية ب (28) موضوعا. ثم تأتي بقية الفئات بنسب أقل. على اعتبار أن هذه الفترة (2002-2005) خاصة جدا، في الحياة السياسية الجزائرية، ترتبط بين فترتين رئاسيتين، تكمل كل منهما الأخرى. من حيث تنفيذ المشاريع سواء على مستوى الوعود المقدمة من طرف رئيس الجمهورية، وكذا حركية بعض الأحزاب، لا سيما أحزاب التحالف منها من خلال مقترحاتها و مشاركتها صنع السياسة، ناهيك عن الأحداث التي مرت بها الجزائر من مكافحة الإرهاب، وبعض الكوارث الطبيعية (زلزال بومرداس) إلى التحولات و الرهانات العالمية الجديدة التي يجب أن تسير الجزائر في ركبها (إقتصاد السوق مثلا) وهو ما حذا بأصحاب القرار ورموز الدولة بالحركية و النشاط اليومي، لذا كانت فئة الوزارات في المرتبة الأولى وبنسبة (30.6%)، وهي الهيئة التي تضطلع بالإشراف على المشاريع، مراقبتها وتنفيذها.. لذا عرض كل هذا الظهور و المعالجة الإعلامية من طرف الجريدة، وهذا خاصة الوزارات الفاعلة جدا، مثل: وزارة الطاقة، الصحة الثقافة و الاتصال، السكن، التربية، التعليم العالي، المالية، العدل، الفلاحة...الخ، ثم تأتي من حيث المعالجة، فئة القوى الأمنية ب (36) ونسبة مئوية قدرت ب (19.3%) وهو يظهر كذلك حركية هذه القوى الفاعلة المكلفة بالسلامة العمومية، حيث تمثلت هذه الفئة بصفة خاصة: الأمن الوطني، الشرطة القضائية، والحماية المدنية، وهي وحدات تسهر وبشكل مستمر ودون انقطاع على حماية المواطن، خاصة مرحلة مكافحة الإرهاب من جهة، وحالة الطوارئ التي مرت بها الجزائر منذ العام 1992، جعل الوضع يتأزم من كثرة الاختلاسات، والعصابات المنظمة في السرقة والترويج للمنوعات والفساد الإداري...الخ من جهة أخرى، كما ارتبطت هذه الفئة بقيمة الإنجاز – كما سنرى لاحقا- أي القيام بالوظيفة الملقاة على عاتقها، وعلى رأسها استتباب الأمن، حيث يلاحظ الغياب شبه الكلي للمؤسسة العسكرية من خلال رموزها الفاعلة (الجنرالات)، ربما لأن هذه المؤسسة لا تزال من "الطابوهات" في الجزائر، أو ربما لصعوبة الحصول على معلومات

من طرف الصحافة الجزائرية، أو لعمل هذه القوى في الكواليس (الخفاء)، وبالتالي تبقى هذه الفئة تنشط في السر (وهي التي صنعت في الماضي دواليب الحكم، وتعرف اليوم انحسارا أمام سياسة الرئيس بوتفليقة)... أما البلديات فجاءت في المركز الموالي ب (32) موضوعا، وبنسبة (17.2%) وهي نسبة لا بأس بها، لها دلالتها من خلال الحركية غير العادية، مع العلم أنه مؤخرا توجهت أنظار المواطنين نحو البلديات ورؤسائها بالنقد والمراقبة وحتى التوجيه أحيانا من خلال الشكاوى والطعون و"الاستهجان" لتصرفات الكثير من رؤساء البلديات نظرا للتجربة السياسية الجديدة التي تمنح المواطن المشاركة الفعالة، فمثلا منح المواطن الجزائري الحق في مراقبة عملية فرز الصناديق عند الانتخابات – وهي سابقة حميدة- وخطوة نحو الشفافية، وإعادة فعالية دور المواطن في الحياة السياسية، وحتى ما يحدث اليوم من مشاكل على مستوى كثير من البلديات في الجزائر، وتجميد نشاطاتها، عن طريق سحب الثقة لأعضاء المجلس البلدي من رئيس البلدية المختار بكل ديمقراطية، وهي سابقة أخرى تعطي المواطن تحمل نتائج اختياره، بحيث لا يمكن إقالة هذا الرئيس إلا بعد انتهاء عهدته، أو أن يستقيل بمحض إرادته ودون ضغط...، ثم تأتي فئة رئاسة الجمهورية في المرتبة الرابعة من حيث عدد التكرارات ب (28) موضوعا، وما نسبته (14.5%)، وهي نسبة لا بأس بها تفيد صورة رئيس الجمهورية إلى واجهة الأحداث، - بعدما كانت الصحافة لا تتعرض إلى مواضيع الرئاسة إلا في الأعياد الوطنية والدينية أو الأحداث الدولية – ولكن وبدءا من العام 1999 وحتى اليوم أي بعد تولي الرئيس بوتفليقة الحكم نلحظ النشاط الحثيث للرئيس بوتفليقة الحكم، نلحظ النشاط الحثيث للرئيس لتلميع وترميم وحتى إعادة بناء صورة الرئيس الجزائري من خلال تواجده في المكان والزمان لكل الأحداث المهمة، ومشاركته "مآسي" و"سترات" المواطن الجزائري، كما أن جريدة الخبر حاولت رصد كل المشاريع التي جاء بها الرئيس، من "وئام مدني" و"مصالحة وطنية" و"عفو شامل"...، في حين فيه انحسار لفئة الحكومة حيث لم تخط إلا ب (8) مواضيع، أي ما نسبته (4.3%)، حيث جاءت أكبر نسبة في العدد (3) ب (5) مواضيع، الذي كان بتاريخ (17 جويلية 2002)، حيث عرفت هذه الفترة تغير الحكومة، ليصبح "بن فليس" رئيسا لها، والبرامج التي جاء بها (إصلاحات

في الوظيف العمومي، التحضير للاستحقاقات الرئاسية... الخ)، كما نعتقد أن هذه النسبة الضئيلة للحكومة راجع إلى الاستقرار النسبي الذي عرفته، خاصة بعد 1999، على العكس تماما من ذلك، عرفت الجزائر خلال الفترة 1989 – 2002 عشرة رؤساء حكومة، أما باقي الفئات فكانت بنسب ضئيلة ومتفاوتة.

- لهذا كله يبدو أن جريدة "الخبر" – زيادة على حركية الرموز الفاعلة لكل من الوزارات ورئاسة الجمهورية، والبلديات، وانحسار الحكومة... – قد اتبعت "قاعدة" الشخصيات تضع الخبر" الشيء الذي سيؤكد عليه في جداول فئات الشكل، وهو نزوع إلى الإشارة من جهة، ومن جهة ثانية الهيمنة الواضحة لرموز السلطة التنفيذية.

جدول (4): جدول يبين تكرار فئة السلطة القضائية

السلطة القضائية / مفردات العينة	المجلس الأعلى للقضاء	المحاكم	المجالس القضائية	المجموع
1		1		1
2				0
3				0
4			1	1
5			1	1
6			1	1
7			1	1
8			2	2
9		1	1	2
10		1	2	3
11				
12				0
13		5	3	8
14		1		1
15		2	0	2
∑	0	11	12	23
%	0	47.8	52.1	100

في هذا الجدول الخاص بالسلطة القضائية لم يحصل فيه المجلس الأعلى للقضاء على أي موضوع، من ضمن (23) موضوعا لهذه السلطة، أما المحاكم والمجالس القضائية فكانا تقريبا بنفس النسبة، فكانت المحاكم ب (11) موضوعا، والمجالس القضائية ب (12) موضوعا، وهي عموما نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بموضوعات السلطة التنفيذية – كما مر بنا- ولكن هذا التقارب في المعالجة مرده أن ما يصدر من أحكام

وقرارات وقضايا تمس المواطن مباشرة، كأحكام السجن والتغريم أو العفو... وكذلك هذا الاحتشام في الظهور، نعتقد أن مرده كون هذه السلطة بفروعها تعاني من عدم الاستقرار وكثيرا ما يقال "إعادة المصداقية" لهذه الهيئة، كما يتداول دائما المطالبة "بإصلاح المنظومة القضائية" بسبب بعدها عن الأحكام العادلة والازدواجية في الفصل في النزاعات، والارتشاء والمحسوبية، والأكثر من هذا خضوع هذه السلطة "ضحية" لإرادة السلطات العليا وأصحاب النفوذ... الشي الذي جمد نشاطها، بحيث لم تعد تضطلع بالقضايا الحساسة، لكن صارت تهتم فقط بالقضايا البسيطة المتعلقة بالمواطنين البسطاء، أما القضايا الشائكة التي تمس شخصيات فاعلة فإنها تحل بعيدا عن المحاكم وعن الصحافة وبالتالي بعيدا عن الرأي العام، وهو ما يجعل المواطن يتساءل عن مصير فاعلين ثبتت مخالفتهم لقوانين الجمهورية وبشكل ملفت للانتباه، مما جعل المجتمع الجزائري "يؤمن" بازدواجية المعايير في المسألة القضائية (أو الفصل في النزاعات)، وأنه مقسم إلى طبقات ودرجات عليا وأخرى دنيا وأنه يجب الإسراع إلى عصرنة قطاع العدالة، وهذا يحيلنا إلى مسألة غاية في الأهمية وهي مسألة الفصل بين السلطات لضمان الاستقلالية والشفافية كآلية من آليات الحكم الراشد.

- لقد ظل موضوع الفصل بين السلطات واستقلالية الجهاز القضائي عن الجهاز التنفيذي محل جدل ونقاش طيلة عشرية كاملة، فحسب رشيد قسنطيني (رئيس اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان) يرى أن القضاء الجزائري لعب دوره المنوط به في حدود صلاحياته، ولم يتجاوز حدوده، ولم يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحياة السياسية... وفي رأي مغاير تماما، قال "خالد بن إسماعيل" (الأمين العام للحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر المنحلة) أن العدالة في الجزائر تعاملت مع الأحزاب السياسية كجهاز خاضع للسلطة، وهناك العديد من الأمور تؤكد ذلك، منها حالة الطوارئ التي تدوم منذ أكثر من عشرية كاملة، حيث تركت العدالة في حالة غير محايدة عن الجو السياسي والأمني الذي عرفته البلاد، ومن جهة أخرى يقول المحامي وعضو المنظمة العالية لحقوق الإنسان (مصطفى بوشاشي) أن العدالة لم تكن إلا وسيلة من وسائل النظام السياسي القائم، وبالتالي فهي لم تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى، حيث لم يكن لها

مواقف يطبعها الحياد وتطبيق القانون سلميا، والنظام السياسي حسبه قد تعامل مع الأزمات السياسية واستعمال مؤسسات الدولة ووجد حلولا كما يراها، ويفترض المحامي "بوشاشي" من الناحية المبدئية أن شؤون الأحزاب تحل بطرق سياسية وداخل أجهزة الحزب بطريقة ديمقراطية، غير أن الديمقراطية داخل الأحزاب كانت غائبة على حد قوله، ليضيف أنه ليس للعدالة دخل في الموضوع، وإذا ما تدخلت فإنها عادة ما تفصل لفائدة النظام السياسي القائم.. فإذا كان هناك طرح داخل عصب النظام السياسي، فإن عصب النظام القوية تستعمل لتحقيق أغراض سياسية (1)، وهذا كله انعكس سلبا على جعل السلطة القضائية لا تعرض نفس المعالجة الإعلامية من طرف يومية "الخبر" مقارنة بالسلطة التنفيذية، ويؤكد أن مسألة القضاء في الجزائر "حلم بعيد".

جدول (5): جدول يبين تكرار فئة السلطة التشريعية

السلطة / مفردات العينة	مجلس الأمن	المجلس الشعبي الوطني	المجموع
1			0
2		2	2
3			0
4			0
5			0
6			0
7			1
8		1	0
9			2
10		2	0
11			0
12			0
13			0

0			14
0			15
5	5	0	∑
100	100	0	%

من الملاحظة الأولية للجدول الخاص بالسلطة التشريعية، ممثلا في "مجلس الأمة"، و"المجلس الشعبي الوطني" لم يتحصل مجلس الأمة على أي موضوع، لذا كانت المواضيع الخمسة (5) خاصة بالمجلس الشعبي الوطني، وهي نسبة ضئيلة جدا تتحصل عليها سلطة بكاملها، فما هي مصوغات هذا الظهور المحتشم جدا في جريدة الخبر ذات المقروئية الواسعة؟

- بدءا نشير إلى أنه- وعلى المستوى النظري- إذا كانت القاعدة العامة في عملية تنظيم الدولة وقيادة المجتمع أن المؤسسات الدستورية أو السلطة التشريعية تعد مقوما حتميا وأصيلا من مقومات تنظيم الدولة وإدارة وظائفها وفاعلية أدائها هو جوهر الحكم الراشد في ظل دولة القانون، فقد أثبتت الحقيقة التاريخية الجزائرية المعاصرة، أن كل الأحداث العظيمة والمهام الكبرى والإنجازات المجيدة، قد تم إحرازها وتحقيقها بفضل الاعتماد على نظام التمثيل الشعبي الديمقراطي للإرادة العامة والأمة، وحيوية أداء قوى وتنظيمات المجتمع المدني (2)، ولكن الواقع المعيش في الجزائر يظهر عطل الكثير من التنظيمات الاجتماعية، والسلطة التشريعية، يبدو من خلال المواضيع المخصصة لها، الهامشية التي تعرفها سواء على مستوى المعالجة الإعلامية، وهذا يحتمل عدة تأويلات – أو الركود والجمود الذي تعاني منه، إن لم نقل التعلل أو الخلل الوظيفي، الذي يخضع لعدة أسباب ربما أهمها كون أن الدولة الجزائرية عملت على خلق غرفة تشريعية ثانية تسمى (مجلس الأمة) (3/1) أعضائه معينون من الرئيس، وهو ما وضع عقبات أمام أي احتمال للمعارضة والضغط من البرلمان (الغرفة الأولى)، فمنذ صدمة فوز الإسلاميين في بداية التسعينات، تقوم السلطات بتشريع قوانين تحت نفسية هاجس "الخوف" من الفوز بالأغلبية، وبالتالي فهي لا تضع في الاعتبار ما تتطلبه العمليات الديمقراطية أو الشرط التاريخي

للديمقراطية كممارسة، ولكنها تتوخى وضع حد للإسلاميين أمام اكتساحهم الساحة السياسية أو لمنع أي تيار راديكالي مهدد لوجود السلطة حاليا من الوصول إلى هدفه، إذا فالقوانين تشرع تحت هذا الهاجس الخوفي، وهذا ما يخلق قوانين رد الفعل، ويكون فيها التحويل والتأويل الفاسد 039 مما أكسب ركودا واختلالا وظيفيا يجعل السلطة التشريعية أداة موظفة لخدمة أصحاب النفوذ، أي أن يومية "الخبر" لا تجد في هذه السلطة مواضيع تحتاج النشر والمعالجة تثير القارئ المستهدف وحتى ظروف تواجد أو خلق هيئات، جعل دورها المركزي مفرغا من محتواه، فمثلا مجلس الأمة ونظرا للظروف التي عاشتها الجزائر وإعلان حالة الطوارئ، وتفاديا لأي فراغ قانوني أو مؤسساتي تم إنشاء مجلس الأمة، كما أن المشهد السياسي في الجزائر ما زال مبنيا على عدة شرعيات خاصة الثورية منها... لكن في خطاب ألقاه الرئيس بوتفليقة مساء 04 جويلية 2006 أكد على أن الجزائر انتقلت من الشرعية الثورية، إلى الشرعية الدستورية، فعلى سبيل المثال يتكون (4) المجلس الدستوري حسب المادة (164) من الدستور (11) من تسعة (09) يمثلون السلطات الثلاث في الدولة موزعين على النحو التالي:

- عضوان اثنان (2) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني من بين أعضائه.
- عضوان اثنان ينتخبهما مجلس الأمة من أعضائه.
- عضو واحد تنتخبه المحكمة العليا من قضاتها.
- عضو واحد ينتخبه مجلس الدولة من قضاته.

فمدة العضوية في المجلس هي ست (6) سنوات، غير قابلة للتجديد.... الخ لذا فإن طريقة تشكيل المجلس هذه منتقدة من عدة جوانب:

- فمن جهة تتضمن هذه التشكيلة عضوين يمثلان القضاء وهو أمر غير مفهوم.
- يختص القضاة بإصدار الأحكام ... بينما تم اقتحامهم هنا في هيئة من هيئات الرقابة المنصوص عليه في باب مستقل عن باب السلطة القضائية.

ومن جهة أخرى فإن طريقة تشكيل المجلس تضفي حتما على المجلس طابعا سياسيا لأنه ليس هناك نص في الدستور على وجوب تعيين الأعضاء الثلاثة من قبل رئيس الجمهورية خارج الانتماءات الحزبية، فضلا عن أن الأعضاء المتنخبين في الغرفتين هم من ذوي

الانتماءات السياسية، وهو ما يضع مسألة الحياد المفترض للمجلس محل شك، ومن جهة ثانية فإن طريقة تشكيل المجلس كذلك يفتقر إلى التخصص الذي يمكن تحقيقه عن طريق الأساتذة المختصين في القانون الدستوري والقانون العام، فما أحوج المجلس إليهم طالما أن دوره يقتصر على تفسير الدستور، ومن جهة رابعة فإن الدستور كذلك ينص على سن معنية للعضوية في المجلس، وكان يستحسن لو تم تحديد سن للنضج والخبرة لا تقل عن 50 سنة مثلا، حتى لا تكون تشكيلة المجلس من شباب يفتقرون إلى الخبرة والتجربة، ولا من شيوخ متقاعدين لم يعودوا قادرين على العطاء... الخ وهكذا يتضح أن طريقة تكوين المجلس تشكل عائقا في وجه نجاحه وفعاليته، ولذلك يتعين إجراء إصلاح في هذا المجال بتعديل تشكيلة المجلس، إن ذات الإصلاح مطلوب على مستوى عمل المجلس... لهذا كله لا تزال السلطة التشريعية معطلة على مستوى أداء وظائفها من جهة، وبالتالي إقصائها من الظهور على واجهة الأحداث المعالجة إعلاميا من جهة ثانية.

جدول (6): جدول عام يبين تكرارات فئة الموالاة على الصفحات

السلطة / مفردات العينة	أحزاب التحالف	المجتمع المدني	المجموع
1	2	2	4
2	1	1	2
3	1	1	2
4	1	2	3
5	7	0	7
6	3	2	5
7	/	3	3
8	/	2	2
9	1	1	2
10	/	1	1
11	1	/	01
12	/	/	0
13	/	/	0

14	1	1	1
15	3	/	3
∑	2	16	37
%	56.7	43.2	100
س	1.4	1.06	15

- بعدما حرث بنا موضوعات السلطات الثلاث التي استحوذت على (215) موضوعا أي ما نسبته 85.31% من مجموع موضوعات السلطة، وحظيت السلطة التنفيذية بنسبة عالية من حيث المعالجة من طرف جريدة "الخبر"، نتطرق هنا إلى الجدول (6) الخاص بفئة "الموالاة" ممثلة في "أحزاب التحالف" و"المجتمع المدني"، ليظهر لنا تقارب بين الفئتين خاصة وأن المجتمع المدني، مفهومه، دوره، ووظائفه، مرتبط بالدول ذات العراقة والتقاليد الديمقراطية وفلسفة الرشادة السياسية "كمنهج نيو ليبرالي".

تأتي أحزاب التحالف في المرتبة الأولى ب (21) موضوعا من مجموع الموضوعات المخصصة لفئة الموالاة (37)، أي ما نسبته 56.7%، وهو ما يعكس اهتمام الجريدة بأحداث أحزاب التحالف التي صنعت مشهد الساحة السياسية – أثناء فترة الدراسة- بحيث كانت مادة "دسمة" لموضوعات يومية "الخبر" وأحدثت هذه الأخيرة الكثير من السبق الصحفي لما تتوفر عليه من إمكانات بشرية – كما سنرى في جداول فئة المصدر- تؤهلها للوصول إلى مصادر الخبر، وأعلى نسبة ظهرت فيها أحزاب التحالف و ب (7) مواضيع لوحدها، مقابل ولا موضوع لفئة المجتمع المدني كانت في المفردة / العدد خمسة (5)، الموافق ليوم السبت 8 فيفري 2003) وهي فترة حيوية جدا للتحضير إلى الاستحقاقات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 مما يزيد من وتيرة الحركية السياسية على مستوى جميع الأحزاب من جهة، ومحاولة رصد الصحافة الجزائرية لهذه الحركية من جهة أخرى، خاصة أحزاب التحالف، وبصورة أخص متابعة نشاطات ما يسمى بالحزب المهيمن – كما سنرى في الجدول الموالي- حيث نجد في الصفحة الأولى موضوعين خاصين بأحزاب التحالف (التجمع الوطني الديمقراطي – وجبهة التحرير الوطني).

- أما فئة المجتمع المدني فكانت أقل بقليل من فئة أحزاب التحالف، ومع ذلك فالنسبة المحصل عليها (43.2%) والمجموع (16) موضوعا، لها عديد الدلالات، كون أن المجتمع المدني في الجزائر يقترب لأن يكون فاعلا في شتى مجالات الحياة كظاهرة جديدة ظهرت على إثر التغيرات العالمية، ليشارك في صناعة "الذات المنسجمة" التي لا تصل إلى هذه الصورة من الانسجام إلا من خلال تفاعل جميع الطبقات الاجتماعية وبالأخص الطبقة السياسية لاضطلاعها "بنسج" المشهد السياسي الجزائري... لذا فإن المجتمع المدني الموالي للسلطة في الجزائر تبني له يومية "الخبر" يوميا صورة – رغم تعدد دلالاتها- إلا أنه حاضرة بشكل منتظم، الشيء الذي يعكس هيمنة هذه الفئة، وقدرتها على الحركية ونسج العلاقات وتبادل الأدوار فيما بينها من خلال تفاعل رموزها على اختلاف وظائفهم، للوصول في الأخير إلى بناء صورة مرغوبة يعتقدون سلامتها، لكننا نعتقد أن الأمر لا يخرج عن ثقافة "**بناء الواجهة**" التي توصف دائما بأنها مزيفة، بعيدة عن الواقع الجزائري.

جدول (7): جدول عام يبين فكرار فئة أحزاب التحالف

الأحزاب / مفردات العينة	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي	حركة مجتمع السلم (حمس)	المجموع
1	/	2	/	2
2	/	/	1	1
3	/	1	/	1
4	1	/	/	1
5	2	2	3	7
6	/	3	/	3
7	/	/	/	0
8	/	/	/	0
9	/	/	1	1

10	/	/	/	0
11	/	/	1	01
12	/	/	/	0
13	/	/	/	0
14	/	1	/	1
15	/	2	1	3
∑	3	11	7	21
%	14.28	52.38	33.33	100

يظهر هذا الجدول (7) المواضيع المشكلة منها فئة أحزاب التحالف، حيث نلاحظ وبشكل جلي الهيمنة المطلقة لحزب "التجمع الوطني" (RND) ب (11) موضوعها، ثم تأتي "حركة مجتمع السلم" (MSP) ب (7) مواضيع، وأخيرا يأتي حزب "جبهة التحرير الوطني" (FLN) بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب (3) مواضيع، وهنا نتساءل: ما هي مبررات هذا التقارب الكبير في المعالجة الإعلامية لموضوعات أحزاب التحالف؟ وهل لليومية في هذا أم لطبيعة نشاط الحزب؟

- نشير أولا إلى أن أحزاب التحالف أو التحالف الانتخابي (ELECTORAL ALLIANCE) تعبير يشير إلى الاتفاق الذي يعقد بين الأحزاب السياسية أو رجال السياسة بغرض الفوز بالحد الأقصى من المقاعد في الانتخابات دون أن ينطوي في ذلك – في الغالب- على اتفاق كلي حول السياسة المستقبلية الواجب إتباعها (5)، ونتيجة لعدم حصول أي حزب سياسي على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة حصل ائتلاف بين أربعة أحزاب سياسية هي "التجمع الوطني الديمقراطي" و"جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة"، وقد التحق بالتحالف "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" بعد انتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية عام 1999.

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2002 ورغم حصول "جبهة التحرير الوطني" على الأغلبية المطلقة للمقاعد، ولكن نظرا لطبيعة الرهانات التي تنتظر الجزائر والملفات التي راهن عليها رئيس الجمهورية، كان يتعين اللجوء للتحالف مرة أخرى،

وهكذا تم تشكيل حكومة ائتلافية" من "جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"التجمع الوطني الديمقراطي" وقد سمي هذا التحالف: "التحالف الرئاسي لمساندة برنامج رئيس الجمهورية" 069، ونتج هذا التحالف نتيجة عدم الحاجة إلى دور ثان الأمر الذي يتطلب التحالف نتيجة عدم الحاجة إلى دور ثان الأمر الذي يتطلب التحالف، وهو بصفة عامة تحصيل حاصل لاعتماد نظام التمثيل النسبي الذي يؤدي على الأقل إلى ظهور أحزاب مستقلة مع بروز حزب مهيمن، الشيء الذي يتوافق مع نتائج الجدول (7) وهو هيمنة حزب "التجمع الديمقراطي الوطني" خلال فترة الدراسة 2002- 2005 وهي هيمنة وسيطرة لها مبرراتها، الأول كونه يتشكل من مجاهدي حزب جبهة التحرير الوطني، ومن صفوف حزب جبهة التحرير، ومن المقاومين للإرهاب ومن أعوان الإدارة... هذه التشكيلة غير المتجانسة والمتوغلة في أعماق دواليب الحكم، تؤهله لأن يهيمن على الظاهرة الحزبية الموالية للسلطة في الجزائر، ناهيك عن الرعاية التي يخطى بها، على اعتبار أنه الحزب الحاكم آنذاك أو كما يسمى "الابن اللاشرعي للأفلان" في ظل غياب وتقهقر الحزب العقيد "جبهة التحرير الوطني.. ومن جهة أخرى، تظهر أجوندة واستراتيجية يومية "الخبر"، وربما هذه المعالجة الإعلامية المهيمنة لهذا الحزب وتهميش الحزبين الآخرين راجعة إلى توافق أو تقارب أيديولوجية اليومية مع الحزب.

- أما حزب "حركة مجتمع السلم" المنتمي إلى التيار الإسلامي المعتدل، فحصلت على نسبة متواضعة تقدر ب (33.33%) مما يحيلنا إلى القول أن هذا الحزب حظي خلال الفترة المدروسة بمعالجة إعلامية لا بأس بها، على اعتبار أنه صنع المشهد السياسي، وكل الأدوار التي قام بها هدفت إلى مشاركة السلطة الأفكار والتوجهات لأجل بناء المجتمع والدولة – ظاهريا- فكان هذا الحزب ذا نهج وظيفي يؤمن بتنوع الأفكار والرؤى ربما يبدأ من الانتخابات الرئاسية لعام 1997 وفوز الرئيس "اليامين زروال" إثر الفوز الساحق لحزب تأسس بأشهر قبيل الانتخابات وهو حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، كما كان من أكبر المستفيدين إثر هذه الانتخابات المرحوم "محفوظ نحناح" من خلال انتقال عدد ناخبيه من (389.697) إلى حوالي ثلاثة ملايين أي من (2.87%) إلى (26.06%) من عدد الأصوات وهو ما يؤكد فرضية وجود تيار إسلامي قوي في الجزائر، ولكنه تيار

لا يقاطع/ يعادي السلطة ولكنه يعمل معها من أجل الوصول إلى ذات اجتماعية تتفاعل وتتحاور فيها كل الرموز الاجتماعية على اختلاف رؤاها.. لذا حظي هذا الحزب بمعالجة يومية "الخبر" على اعتبار أنه – أي الحزب- يمثل تنوعا أيديولوجيا سياسيا، بمعنى سعي الجريدة إلى رصد نشاط كل التيارات السياسية في الجزائر، لا سيما الفاعلة منها في مجال صناعة القرار، ومن ناحية أخرى، لا سيما الأحزاب المتناقضة.

- أما النسبة الضئيلة جدا التي تحصل عليها "حزب جبهة التحرير الوطني" (14.28%) فلها عدة تأويلات وقراءات، أولها كون أن هذا الحزب حكم البلاد منذ العام 1962 ولغاية الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 التي فاجأت الجميع بما فيها النخبة الحاكمة حين انهزمت "جبهة التحرير الوطني" نشر هزيمة أمام "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" رغم تعسفات السلطة، لتصبح بداية من هذا التاريخ جبهة التحرير الوطني مطية للوصول إلى السلطة ليس إلا، وثانيا ظهور حزب جديد أغلب قادته من "جبهة التحرير" ليحل محلها، وثالثا تحاشي وهروب جريدة "الخبر" من الرقابة والجمود لرموز حزب حكم البلاد عقودا من الزمن، ليصبح يحمل صورة سلبية ومتكأ لكل الكوارث التي مرت بها البلاد، لا سيما إبان الحكم الأوتوقراطي، الذي جنح كذلك إلى "الذات الملهمة" كثيرا،... لكل هذا جاءت مواضيع هذا الحزب ضئيلة جدا.

جدول (8): جدول عام يبين تكرار فئة المجتمع المدني

المجتمع المدني / مفردات العينة	القضائية	التشريعية	التنفيذية	المجموع
1	/	1	1	2
2	/	/	1	1
3	/	/	1	1
4	/	/	2	2
5	/	/	/	0
6	/	/	2	2

7	/	/	3	3
8	/	/	2	2
9	/	/	1	/
10	/	1	/	1
11	/	/	/	0
12	/	/	/	0
13	/	/	/	0
14	/	/	1	1
15	/	/	/	0
∑	0	2	14	16
%	0	12.5	87.5	100

يبين الجدول (8) فئات المجتمع المدني ممثلة في (الجمعيات، المنظمات و النقابات) الموالية للسلطة، حيث يلاحظ من خلال الجدول هيمنة مطلقة لمواضيع فئة النقابات و ب(14) موضوع من بين مجموع المواضيع المخصصة لفئة المجتمع المدني المقدرة ب(16) موضوع، ثم يأتي فئة المنظمات بنسبة ضئيلة جدا. تقدر بموضوعين(02). أما فئة الجمعيات فلم تحصل على أي موضوع.

- نشير في البداية إلى أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر لم يتبلور إلا مؤخرا جدا، نظرا لطبيعة الحكم في هذا البلد من جهة، و الجهل المزدوج (دولة وشعبا) لما للمجتمع المدني من أدوار تنسيقية إقتراحية مشاركاتية، أكثر منها اجتماعية لذا نلاحظ أن فئة الجمعيات لم تعالج بأي موضوع من طرف الجريدة ربما لغياب جمعيات تنشط على مستوى واجهة الأحداث التي تجعل وسائل الإعلام تتطرق إليها بالمعالجة والتحليل و بالتالي فيه إقصاء لدور هذه الجمعيات، وعليه الجهل بدورها في خلق توازن و انسجام اجتماعيين كما يعكس كذلك المعالجة الانتقائية للجريدة لصناعة مادة إعلامية تستهوي / تثير القارئ، أما فئة المنظمات فكانت بنسبة مئوية ضئيلة جدا (12.5%) مما ينبيء بغياب دور هذه الهيئة من خلال ركودها على مستوى المشاركة السياسية والحياة

الاجتماعية بصفة عامة، أو التغييب المتعمد من طرف الجريدة، والتركيز على هيئة عتيدة لها تقاليد من حيث المشاركة في صناعة صورة السلطة، وهذا يتجلى من خلال فئة النقابات التي حازت على نسبة مئوية عالية جدا على حساب كل من الجمعيات والمنظمات، نسبة تحمل تأويلات. ما هي؟

- عولج موضوع فئة النقابات بنسبة 88.5%، مما يوحي بقوة وسيطرة هذه الهيئة وتواجدها القوي في الساحة الاجتماعية ككل، حيث تمثلت خاصة في النقابات العمالية على اختلاف المهن والتخصصات، وكذا الحركية التي تمر بها الجزائر من بوادر التوجه إلى نهج سياسي مغاير للنهج القديم، وخاصة نهج اقتصاد ودخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة...الخ، وكذلك من جهة أخرى الحركية التي يعرفها قطاع الشغل في الجزائر من مشاكل وآفات تتمثل خاصة في تسريحات العمال (فترة حكومة أويحيى خاصة) ومشاكل الضمان الاجتماعي، ومعاشات التقاعد ومشاكل الأجور القاعدية، والتأمين على أخطار العمل،...الخ وكل هذا بالأمين العام للعمال الجزائريين السيد "سيدي السعيد" بحركية مستدامة وتفاعل دؤوب مع صناع القرار في الجزائر للمطالبة بإيجاد الحلول المناسبة لكل مشاكل العمال والعمل، لهذا كله نشاطات "سيدي السعيد" لا تنقطع، وصارت تصنع مواعيدا إعلامية لوسائل الإعلام، خاصة يومية الخبر، إضافة إلى "الورشات المفتوحة التي يسهر على متابعتها رئيس الجمهورية من أجل إنجاز شتى المشاريع خاصة التي وعد بها، والمشاريع المعطلة منذ عقود إضافة إلى منشآت تواكب تطلعات العصر (مطارات – ميطرو....).

جدول (9): جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة السلطة

السلطة / مفردات العينة	التنفيذية	القضائية	التشريعية	المجموع
1	/	/	/	0
2	/	/	/	0
3	/	/	/	0
4	1	/	/	1
5	/	/	/	0
6	/	/	/	0
7	/	/	/	0
8	1	1	/	2
9	/	/	/	0
10	2	/	/	0
11	/	/	/	0
12	/	/	/	0
13	1	/	/	1
14	1	/	/	1
15	/	/	/	0
∑	6	1	0	7
%	85.7	14.2	0	100

في هذا الجدول الخاص بتكرارات الصحفية في الصفحة الأولى في فئة السلطة حيث تمثلت للسلطة بالسلطات الثلاث، من دون الدخول في التفاصيل، نحاول إظهار

وظيفة الصورة الصحفية خاصة إذا كانت في الصفحة الأولى كأسلوب جمالي إثاري، حيث نلاحظ في الجدول (9) النسبة الضئيلة لاستعمال الصورة في الصفحة الأولى في يومية "الخبر"، بحيث وعلى مدى أربع سنوات (2002- 2005) وبمجموع (31) موضوعا تكرر في الصفحة الأولى، لم ترفق هذه المواضيع إلا بعشرة (10) صور فوتوغرافية على مستوى موضوعات السلطة ككل، وبشكل عام، أما في هذا الجدول (9) نلاحظ النسبة الضئيلة جدا في استعمال الصورة الصحفية في واجهة يومية "الخبر" الخاصة بموضوعات السلطة، هذا من جهة أخرى نلاحظ استحواذ فئة السلطة التنفيذية على ست (6) صور فوتوغرافية في الصفحة الأولى من أصل سبع (7) صور فوتوغرافية، وبصورة واحدة لفئة السلطة القضائية، وفي المقابل لم ترفق مواضيع السلطة التشريعية بأي صورة، وهي إستراتيجية اتبعتها اليومية انطلاقا من قناعات معينة هادفة، فإلى ماذا يرجع هذا التباين في إرفاق مواضيع السلطة بالسلطة الفوتوغرافية في واجهة الجريدة؟

- إن يومية بمركز ومقروئية جريدة "الخبر" كان لزاما عليها أن تدرك ما للصورة الصحفية (journalistic photo) من أهمية، خاصة في الصفحة الأولى، إذ يعد ظهور الصورة في الصحف لأول مرة ثورة كبرى في مجال المطبوعات، فإذا كان التلفزيون، قد اكتسب أهميته وتفوقه على الراديو بالصورة، فإن ظهور الصورة في الصحف كان مطلبا هاما للغاية، لذا فإن الصحف أنشأت بها قسما خاص، والصورة الصحفية هي التي نجد فيها "الحدث" أو "القصة" التي تقرأها ولذلك تكمل لنا "الرواية" وكأننا شاهديها بالعيان، والصورة لغة عالمية، يفهمها الجميع، وهي عموما تكمل الروايات الخبرية، وتستخدم في تصوير جوانبها، إما بنشرها على صفحة واحدة مع "الخبر" وإما بنشرها على صفحة أخرى من نفس الطبعة، وغالبا ما تروي حادثة خاصة فتنشر على حدة ع العنوان وفقرة أو اثنين(7).... لذا نلاحظ تحيزا في يومية "الخبر" من خلال إرفاق ودعم المادة الصحفية في الواجهة بالصور الصحفية، وهي إستراتيجية لا بد أن تكون مقصودة فكما سبق القول أن السلطة التنفيذية حظيت بأكبر عدد من المواضيع، وهنا كذلك حظيت بأكبر نسبة من حيث استعمال الصورة الصحفية في الواجهة وبنسبة (85.7%) وهو ما يوضح – كما

قلنا- توجهين اثنين: أولهما، حركية هذه السلطة (التنفيذية) من خلال حركية اليومية، والصور الصحفية الست (6) التي ظهرت في الواجهة، الأولى جاءت في العدد (4) تظهر قوات الأمن، وبمساحة (3/1) الصفحة، وفي العدد (8) إبراز صورة أحد الوزراء بمساحة ثلث (3/1) الصفحة، أما العدد (10) فحوى صورتين صحفيتين، الأولى تظهر وزير التكوين والتعليم المهنيين بمساحة (64/1) من الصفحة أما الثانية فتظهر مبنى وزارة المالية بمساحة ربع (4/1) الصفحة، أما العدد (13) فتظهر فيه صورة للأمن الوطني بمساحة ثلث (3/1) بصورة واحدة تظهر مبنى إحدى الوزارات بمساحة ربع (4/1) الصفحة، أما باقي الأعداد/ المفردات فكانت خالية من أي صورة صحفية في واجهة اليومية، أي عشرة (10) أعداد، وهي نسبة كبيرة جدا، تعكس ربما انصراف اليومية إلى موضوعات أخرى، على اعتبار أنها تعنى بشتى مجالات الحياة وقضايا واهتمامات المجتمع.

- أما السلطة القضائية بمواضيعها ال (23) فلم تخصص لها اليومية إلا صورة صحيفة واحدة، في حين لم ترفق السلطة التشريعية بأي صورة صحفية، مما يوحي بجمود وقلة فاعلية هذين السلطتين، وخاصة التشريعية التي تعاني من خلل وظيفي، لتصبح هذه الهيئة في الجزائر تعاني من التعلل ومن عدم التوازن، بسبب خضوعها لقوى تحكمها بطرق غير قانونية وليست مخولة – على الأقل قانونيا- لقيادتها، لتدخل هذه السلطة بقوة في إطار صناعة "الواجهة" السياسية في الجزائر، كما نلحظ "جنوح" يومية "الخبر" إلى "الإشارة".

- كما سنؤكده في فئات الشكل – وبالتالي الهيئات الفاعلة التي تعالج في الصحافة بمختلف الأساليب الصحفية، العلمية والفنية، وتأتي الصورة الصحفية – وصور الواجهة خاصة- في الدرجة الأولى من حيث الأهمية والتأثير على القارئ، والتجارب العلمية (الحقلية) أثبتت هذا التأثير الفعال، وهو ما سنؤكده لاحقا.

جدول (10): جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتغرافية في الصفحة الأولى في فئة الموالاة

الموالاة / مفردات العينة	الأحزاب التحالف	المجتمع المدني	المجموع
1	/	/	0
2	/	/	0
3	/	/	0
4	/	/	0
5	1	/	1
6	/	/	0
7	/	1	1
8	/	/	0
9	/	/	0
10	/	/	0
11	/	/	0
12	/	/	0
13	/	/	0
14	/	/	0
15	1	/	1
∑	2	1	3
%	66.6	33.3	100

- يظهر الجدول (10) توزيع الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى على فئة الموالاة الممثلة في أحزاب التحالف والمجتمع المدني، حيث نلاحظ النسبة الضئيلة جدا في استعمال الصورة الصحفية في الواجهة، فلم ترفق اليومية مع مادتها التحريرية سوى ثلاث (3) صور فقط، اثنين لفئة أحزاب التحالف، وصورة واحدة لفئة المجتمع المدني، فإذا كانت مواضيع أحزاب التحالف قد عولجت في (21) موضوعا، فإن استعمال الصورة

الصحفية في الواجهة لم يتكرر إلا مرتين: الأولى، في العدد (5)، حيث تظهر الصورة السيّد "علي بن فليس" الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بمساحة (32/1) من الصفحة، ووضع العنوان التالي: (الأفلان سيعلن موقفه من الرئاسيات في الوقت المناسب)، أما الصورة الصحفية الثانية كانت في العدد (15) وبمساحة كبيرة تقدر بحوالي ربع (4/1) الصفحة، تظهر أحزاب التحالف الثلاثة، معنوية ببند عريض التحالف الرئاسي على فوهة بركان)، أما فئة المجتمع المدني، فلم تخصص لها يومية "الخبر" إلا صورة واحدة في العدد (7) تظهر المركزية النقابية وبمساحة ربع (4/1) الصفحة، رغم أن هذه الفئة عولجت ب (16) موضوعا.

- هذا كله يجعلنا نؤكد على أن يومية "الخبر" تتفاعل بشكل ملفت للانتباه مع الفاعلين جدا على مستوى الأحداث، لا سيما صانعي المشهد السياسي في الجزائر، حيث مازال "المجتمع المدني" بعيدا عن واجهة الأحداث على اختلافها (سياسية، اقتصادية، ثقافية...)

وليس شريكا وفاعلا اجتماعيا، لنصل في الأخير إلى الجزم أن هذه الفئة ورغم ولائها للسلطة ليس لها أي اعتبار في أجوندة الصحافة، وينطبق القول إلى حد ما على فئة أحزاب التحالف من خلال الصورة الصحفية، على اعتبار أن المادة التحريرية بدون صورة، أقل تأثيرا وأقل أهمية لدى القائم بالاتصال من المادة التحريرية المدعمة بالصورة الصحفية.

- لذا تزايدت مكانة الصورة الصحفية كأداة إعلامية لأسباب عديدة أكدتها الأبحاث التي أشارت إلى أن 75% من قراء الصحف يلاحظون الصورة، وأكثر من 50% يلاحظون العناوين، وأن 29% يلفت نظرهم تعليقات الصور، بينما لا تلفت المادة التحريرية سوى انتباه 25% من القراء، مما يعني أن الصورة هي أفضل وسيلة لجذب انتباه القراء (8)، وأن الصفحة الأولى هي المدخل الأساسي لجلب الانتباه واستمالة فضول القارئ، وكذلك هي المرآة العاكسة للاستراتيجية التحريرية، والأيديولوجية للجريدة... لهذا كله نخلص إلى أن الصورة الصحفية تعبر عن ثلاثة مواضيع رئيسية، وعلى الأخص الصحفة الأولى لتميزها، هي: الأحداث (أي نقل الواقع) – والأشخاص (على اعتبار أن

الشخصيات تصنع الأحداث، خاصة مع الحركية السياسية التي تعيشها الجزائر) وأخيرا، النشاطات على اختلافها وتنوعها، ولا سيما السياسي منها من جهة، وطبيعة الجريدة من جهة أخرى.

(11) جدول عام يبين توزيع المساحة على موضوعات السلطة

الموضوعات / مفردات العينة	السلطة	الموالاة	المجموع
1	1.78	0.35	2.14
2	0.05	0.5	1.55
3	3.01	0.09	3.10
4	2.17	0.83	3
5	0.29	1.03	1.32
6	0.21	0.98	1.19
7	1.73	0.80	2.53
8	4.02	0.46	4.48
9	2.65	0.13	2.78
10	3.58	0.12	3.70
11	0.86	0.13	0.99
12	0.99	/	0.99
13	2.83	/	2.83
14	5.09	0.37	5.46
15	3.04	0.75	3.79
∑	33.24	6.54	39.78
%	83.55	16.44	100
س	2.21	0.43	15

يبين الجدول (11) توزيع المساحة على موضوعات السلطة من سلطة وموالاة، ومن خلاله نلاحظ التباين الكبير جدا بين المساحة المخصصة لمواضيع السلطة والمساحة المخصصة لمواضيع الموالاة، بحيث عالجت يومية "الخبر" موضوعات السلطة في

(33.24) صفحة وهي نسبة عالية مقارنة بالمساحة المخصصة لموضوعات الموالاة التي لم تتعد (6.54) صفحة وهي نسبة ضئيلة تحمل عديد القراءات والتأويلات.

- مر بنا في الجدول ف2) أن تكرارات موضوعات فئة السلطة كانت بنسبة عالية قدرت ب (215) موضوعا، مما يجعلها تحتل مساحة معتبرة وبنسبة 83.55%، حيث نلاحظ أن المفردة (15) حازت على أكبر مساحة، فاقت الخمس صفحات (5.09)، والتي حازت على (26) موضوعا – كما قلنا- والصادرة في 4 جويلية 2005، ثم تأتي المفردة (8) بمساحة (4.02) صفحة وبمجموع (15) موضوعا، فالمفردة (10) بمساحة (3.58) صفحة وتكرار (24) موضوعا وهكذا... وأصغر مساحة نلاحظها في المفردة (2)، وبعشرة (10) مواضيع أما المفردة (6) والتي لم تخصص لها اليومية سوى (5) مواضيع وهي أصغر المفردات من حيث المعالجة فإن مساحتها (1.19) صفحة، مما يجعلنا نؤكد أن نسبة التكرارات لفئة السلطة لا تعبر بالضرورة عن المساحة أي النسبة العالية من التكرارات لا تكون بالضرورة الأكبر مساحة، لذا فإن التغطية المكثفة للمواضيع لا تعبر عنها التكرارات المكثفة والمنتشرة في مختلف الصفحات فقط، ولكن المساحة المخصصة تعكس هي الأخرى إستراتيجية الصحيفة واهتمامها وخطتها التحريرية، وحتى وإن كانت نسبة فئات السلطة، من خلال السلطات الثلاث، كما سنرى لاحقا، خاضع لفاعلية ودور وكذا تمركز الأحداث حول الذات الفاعلة ومن ثم حاولت اليومية رصد تحركاتها من حيث التغطية المكثفة (التكرارات) والمساحة الكبيرة، فعلى العكس من ذلك نجد موضوعات فئة الموالاة ب (37) تكرارا، لم تتجاوز مساحة (6.54) من الصفحات وهي نسبة ضئيلة جدا، تعكس المعالجة المحتشمة لمواضيع أحزاب التحالف وكذا المجتمع المدني وبالتالي فإن هذه الفئة يبدو أن دورها لم يكن ذا قيمة على اعتبار أنها موالية للسلطة مما يعني أنه دور "ذاب" في السلطة وصار يتداول ما يسمى "بتدجين الأحزاب" وشكلانية دور المجتمع المدني.

- لذا كانت موضوعات فئة السلطة تعالج بأكبر مساحة وبمتوسط حسابي عال يساوي (2.21) صفحة لكل مفردة، بينما لم يتجاوز المتوسط الحسابي لفئة الموالاة (0.43) صفحة في كل مفردة مقارنة بالمتوسط الإجمالي (2.65) بحيث يتضح من

المعالجة الإعلامية المتحيزة لليومية لموضوعات السلطة الهامشية و"القصور الوظيفي" لفئة الموالاة التي ليس بإمكانها الخروج عن "فلك" السلطة.

جدول (12): جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة السلطة:

السلطة / مفردات العينة	التنفيذية	القضائية	التشريعية	المجموع
1	1.78	0.03	/	1.81
2	0.52	/	0.53	1.05
3	3.01	/	/	3.01
4	2.13	0.03	/	2.16
5	0.12	0.16	/	0.28
6	0.18	0.03	/	0.21
7	1.48	0.5	0.33	2.31
8	2.42	0.22	/	2.64
9	2.42	0.22	/	3.25
10	2.38	0.83	0.36	3.79
11	0.86	/	/	0.86
12	0.92	/	/	0.92
13	2.06	0.77	/	2.83
14	5.08	0.01	/	5.09
15	2.94	0.09	/	3.03
∑	29.13	2.89	1.22	33.24
%	87.63	8.69	3.67	100
س	1.94	0.57	0.24	15

نلاحظ من خلال الجدول (12) توزيع المساحة على فئة السلطة ممثلة في السلطات الثلاث: المساحة الكبيرة التي حازت عليها السلطة التنفيذية والمقدرة ب (29.13) صفحة، ثم تأتي بمساحة ضئيلة جدا السلطة القضائية وقدرها (2.89) صفحة، ثم السلطة التشريعية بمساحة (1.22) صفحة، مما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا التفاوت في المساحة.

- إذا كانت السلطة التنفيذية حازت على أكبر نسبة تكرارات وب (187) موضوعا، فإنها كذلك حظيت بمساحة كبيرة جدا تقدر ب (29.13) صفحة، حيث جاءت المفردة (14) بأكبر مساحة أي (5.08) صفحة ثم المفردة (3) ب (3.01) صفحة، أما أصغر مساحة فجاءت المفردة (5) وبمساحة ضئيلة جدا، لم تتجاوز حتى ربع الصفحة (0.12)،... ونظرا للحركية الكبيرة للفئة التنفيذية خاصة على مستوى الهيئات الفاعلة بدءا من الوزارات على اختلافها، ثم رئاسة الجمهورية ممثلة في حركية رئيس الجمهورية (بوتفليقة) من أسفار بغية تحسين صورة الجزائر لدى الآخر، وملامح التوجه إلى رؤى سياسية مغايرة، وكذا الشروع في التعامل مع مختلف الرهانات والعقبات الكؤود أمام البلاد وعلى رأسها مكافحة الإرهاب، والإصلاح الشامل لكبرى القطاعات ومحاربة الجذور "المافاوية" التي أوصلت البلاد إلى التعفن... وكذا نشاطات البلديات تطبيقا لمختلف البرامج، والسير نحو "تقريب الإدارة من المواطن"...

- وجراء ما سبق كانت نسبة مساحة السلطة التنفيذية كبيرة جدا (87.63%) مقارنة بالسلطتين الأخيريين، كما نلاحظ ارتفاع متوسطها الحسابي المقدر ب (1.94) للمفردة، في حين نلاحظ انحسار مساحة السلطة القضائية التي لم تتجاوز نسبة (8.69%) والمتوسط الحسابي (0.57) لكل مفردة على مدى طول فترة البحث، وتفسر هزالة مساحة هذه السلطة إلى الرتبة التي تتخبط فيها هذه السلطة وعدم استقلاليتها وبالتالي تعلل وظائفها التي ينبغي إصلاحها... أما السلطة التشريعية فنلاحظ مساحتها ضئيلة جدا ب (1.22) من الصفحات، في ثلاث مفردات، أما باقي المفردات الإثنا عشر (12) فهي خالية من المواضيع وبالتالي خالية من المساحة، ومرد هذه الضئالة في المساحة كون أن

هذه السلطة تعرف "شللا" شبه كلي وانحسارا وظيفيا كبيرا أمام سطوة وهيمنة الذات الفاعلة غير المعلنة.

- أما على مستوى المفردات فنلاحظ أن المفردة (14) حازت على أكبر مساحة، تجاوزت الخمس صفحات (5.09)، ثم المفردة (10) بمساحة (3.79) صفحة وكذا.... أما أخفض نسبة فكانت في المفردة (5) بأقل من ثلث الصفحة (0.28)... حيث نلاحظ هناك تذبذب في معالجة مواضيع فئات السلطة بين الكثافة والقلة، فجاءت المفردات الأولى متوسطة المساحة (1و2) ثم ارتفعت المساحة في المفردة (3 و4) وانخفضت في (5 و6) ثم عاودت الصعود في (7،8، 9 و10) ثم تقلصت (11 و12) لتعود إلى الكثافة من جديد في المفردات (13-14 و15) وهذا وفقا لوتيرة الأحداث ومختلف المناسبات والمحطات الكبرى ولا سيما السياسية التي عاشتها الجزائر أثناء فترة الدراسة (2002 – 2005).

جدول (13): جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة الموالاة

الموالاة / مفردات العينة	أحزاب التحالف	المجتمع المدني	المجموع
1	0.26	0.09	0.35
2	0.25	0.25	0.5
3	0.06	0.03	0.09
4	0.07	0.66	0.83
5	1.03	/	1.03
6	0.61	0.37	0.98
7	/	0.80	0.80
8	/	0.46	0.46
9	0.06	0.06	0.13
10	/	0.12	0.12
11	0.12	/	0.13
12	/	/	0

13	/	/	0
14	0.33	0.03	0.37
15	0.75	/	0.75
∑	3.66	2.87	6.54
%	55.96	43.88	100
س	0.24	0.19	15

يبين الجدول (13) توزيع المساحة على فئة الموالاة، حيث نلاحظ التقارب النسبي بين كل الفئتين: أحزاب التحالف والمجتمع المدني من حيث المساحة، فكلما حصلت أحزاب التحالف على (21) موضوعا، فإنها خصصت لها يومية الخبر مساحة تفوق الثلاث (3) صفحات (3.66)، أما فئة المجتمع المدني بمجموع (16) تكرارا جاءت بمساحة أقل من ثلاث صفحات (2.87).

نلاحظ التفوق النسبي لمساحة أحزاب التحالف وبنسبة 55.96%، وبمتوسط حسابي يساوي (0.24) للمفردة الواحدة، أما أعلى نسبة مساحة فجاءت في المفردة (5) وبأكثر قليلا من الصفحة الواحدة (1.03)، لأن هذه المفردة حظيت بأكبر تكرارات أي (7) مواضيع وهو الصادر بتاريخ 8 فيفري 2003 فترة التحضيرات للاستحقاقات الرئاسية ليوم 8 أفريل 2004، أما ثاني مساحة فنلاحظها في المفردة (15) ذات الثلاثة (3) مواضيع وثلاثة أرباع الصفحة (0.75)، ثم تأتي المفردة (1) بمساحة ربع صفحة (0.26)... وأقل مساحة تناولتها اليومية بالتغطية نجدها في المفردة (9) بمساحة (0.06) ذات الموضوع الواحد وهي فترة تسبق الانتخابات الرئاسية بأسابيع (17 مارس 2004)، حيث نجد اهتمامات اليومية توجهت لتغطية موضوعات المعارضة – كما سنراه في الفصل السادس- لا سيما الأحزاب المتسابقة على "كرسي" الرئاسة، بحيث لم تكن مواضيع التحالف الرئاسي ذات أهمية، وبعيدة عن إثارة الرأي العام، لإدراك هذا الأخير ببرامجها السياسية التي لا تخرج عن إطار تلميع صورة السلطة وحمل شعارات "جوفاء"، الواقع فندها أكثر من مناسبة، ثم إن الرأي العام الجزائري وكذا الصحافة تنظر إلى كل

موال للسلطة "بالظل" الملازم للطبقة الحاكمة "وبالإمعية" وبالتالي حدوث "شرخ" و"قطيعة" بين الرأي العام الجزائري وكل من يمثل السلطة، الشيء الذي سنؤكده في فئات القيم.

- أما مساحة فئة المجتمع المدني فلا تتعدى الثلاث صفحات (2.87) من مجموع تكرارات (16) موضوعا، وهي بذلك أقل من مساحة أحزاب التحالف، أي ما نسبته (43.88%)، والمتوسط حسابي لا يتعدى الخمس (0.19) في المفردة الواحدة، وأعلى مساحة كانت في المفردة (7) بمساحة (5/4) الصفحة أي (0.80)، ثم تأتي المفردة (4) بمساحة تتجاوز النصف صفحة (0.66)، وهكذا، أما أقل مساحة فكانت في المفردة (14) وبمساحة (32/1) أي (0.03) صفحة، ليتأكد لدينا أن هذه الفئة لم تعن باهتمام من اليومية وبالتالي الدور الأقل فاعلية والأهمية الأقل بالنسبة لتوجهات اليومية نموذج الدراسة، أما من حيث المفردات، فنلاحظ أكبر مساحة كانت في المفردة (5) ثم المفردة (6) فالمفردة (4) تباعا،... تبعا لحركية وكثافة الأحداث والمناسبات العديدة لتواريخ المفردات المذكورة.

جدول (14): جدول يبين مساحة فئة أحزاب التحالف

أحزاب التحالف / مفردات العينة	التجمع الوطني الديمقراطي	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم	المجموع
1	0.26	/	/	0.26
2	/	/	0.25	0.25
3	0.06	/	/	/
4	/	0.16	/	0.16
5	0.36	0.36	0.3	1.03
6	0.64	/	/	0.64
7	/	/	/	0
8	/	/	/	0
9	/	/	0.06	0.06
10	/	/	/	0

11	/	/	0.12	0.12
12	/	/	/	0
13	/	/	/	0
14	0.33	/	/	0.33
15	0.5	/	0.25	0.75
∑	2.16	0.52	0.98	3.66
%	62.66	14.20	26.77	100
س	0.14	0.03	0.06	15

نلاحظ من خلال الجدول (14) مساحة أحزاب التحالف الثلاثة ممثلة في حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" (RND) و"جبهة التحرير الوطني" (FLN) و"حركة مجتمع السلم" (MSP)، فالقراءة الأولية للجدول تبين التفاوت الكبير بين مساحة الأحزاب، مما ينبئ عن حركية الأب واهتمام الجريدة من خلال رصد ورسم مشاهد الأحزاب الفاعلة والمنفعلة على السواء.

- من خلال الجدول تظهر الفرق الكبير في مساحة الأحزاب، فأكبر مساحة كانت في فئة حزب (RND) بأكثر من صفحتين (2.16) ثم يأتي حزب (MSP) بمساحة لم تصل صفحة واحدة (0.98) وأخيرا حزب (FLN) بمساحة تفوق قليلا نصف الصفحة (0.52) وهو الحزب العتيد الذي قاد البلاد عقودا من الزمن، فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التقهقر أمام أحزاب فتية تفتقر إلى "الحنكة السياسية" وطول النفس؟

بدءا، نشير إلى أنه من أهم النتائج المنبثقة من انتخابات 1997 وانتخابات 2002 هي أن الجزائر تملك مجلسا تعدديا، وإن كان (RND) أحرز عام 1997 على الأغلبية النسبية للمقاعد فإن حزب (FLN) أحرز على الأغلبية المطلقة عام 2002، ويعني أن هذا النظام (التمثيل النسبي) سمح بالتناوب بين أهم تشكيلتين سياسيتين على السلطة، وأمام هذا الاتجاه المحافظ الوطني الذي يمثله (RND) و (FLN) من جهة والاتجاه الإسلامي من جهة (9)، ومنه فحصول حزب (RND) على أكبر مساحة وبنسبة 62.66% وبمتوسط حسابي (0.14) أي أكثر من ثمن (8/1) الصفحة لكل مفردة، كل هذا يعكس ما أكدنا عليه

"هيمنة" حزب واحد على باقي أحزاب التحالف، وبالتالي الحزب المهيمن يكون أكثر حركية وفاعلية والأقدر على تبادل الأدوار مع باقي الأحزاب... أما ثاني مساحة فقد حظي بها حزب حمس (MSP) وبنسبة 26.77% وبمتوسط حسابي يقدر ب (18/1) للمفردة الواحدة أي (0.06) وهي مساحة تعكس اهتمامات اليومية بما يسمى "بالتيار الإسلامي المعتدل" الذي يقاسم السلطة المشاركة من خلال الآراء والاقتراحات وبالتالي هو الآخر حزب له فعاليته في الساحة السياسية لا سيما وأنه كان من السباقين إلى مساندة السلطة في عديد الاستحقاقات، أما حزب (FLN) فجاء بأقل مساحة، حيث لم تتعد نسبة 14.20% وبمتوسط حسابي يساوي (0.06) مما يوحي بتقهقر هذا الحزب من جهة، ومن جهة أخرى كون حزب (RND) الكثير من عناصره ينحدرون من حزب (FLN).

مما يلاحظ في الجدول هو المساحة المتواضعة جدا التي خصت بها أحزاب التحالف – رغم التباين- نظرا لجملة أسباب ربما تكون اليومية أخذتها بعين الاعتبار كون أنه لم يعد للظاهرة الحزبية من تأثير بعدما تحول بعضها إلى لجان مساندة للرئيس، فهل يمكن القول – مثلا- إن التجربة الخلافية التناحرية السياسية التي حصلت في بيت ال (FLN) التي انتهت إلى تجميد نشاطه وأرصدته من طرف القضاء الجزائري، هي تعبير ممسوخ عن التدني في الممارسة السياسية والديمقراطية، لأنه كان بدءا خلافا حول "شخص الرئيس" الحالي للجمهورية؟، إن الانزلاق الفاسد سياسيا نحو الأشخاص بدل البرامج والأيديولوجيات والأفكار، وهي مساحة تتسع لتنتقل إلى مستويات أخرى في العلاقات المدنية والإدارية والسياسية، أصبحت مفصل الخلاف، وهو من مع الرئيس ومن ضده؟... إن لحظات التقدم التي أنجزها "بوتفليقة" "كالوئام المدني" وزيادة احتياطي الصرف مثلا، من المفروض أن تحمي ديمقراطيا، وأن يدار التوازن في العملية الصراعية، لا أن يكون العمل على "و أ د" الظاهرة الحزبية، بتحويلها إلى أشبه بلجان المساندة أو يتم إبتلاعها (10) لتبقى أحزاب التحالف زيادة على ما سبق تجد نفسها مجندة وراء برنامج رئيس الجمهورية ولا تتكلم عن برامجها الخاصة.

جدول (15): **جدول يبين مساحة المجتمع المدني**

المجتمع المدني / مفردات العينة	جمعيات	منظمات	نقابات	المجموع
1		0.16	0.03	0.19
2			0.25	0.25
3			0.03	0.03
4			0.66	0.66
5			/	0
6			0.36	0.36
7			0.79	0.79
8			0.38	0.38
9			0.06	0.06
10		0.12	/	0.12
11			/	0
12			/	0
13			/	0
14			0.03	0.03
15			/	0
∑	0	0.28	2.59	2.87
%	0	9.75	90.24	

يتبين من خلال الجدول (15) مساحة المجتمع المدني متمثلة في الجمعيات، النقابات، والمنظمات.

نلاحظ أولا خلو فئة الجمعيات من أي موضوع ومن ثم لا توجد مساحة خصصتها يومية "الخبر" لهذه الفئة، ثم تأتي فئة المنظمات بمساحة قليلة جدا لم تتجاوز ثلث (3/1) الصفحة، أما فئة النقابات فحازت على أعلى مساحة، تقدر ب (2.59) صفحة.

- لقد حظيت فئة النقابات بأعلى مساحة وبنسبة مئوية معتبرة (90.24%) لأنها حصلت على أعلى نسبة تكرارات (87.5%) أي ب (14) موضوعا من أصل (16) –

كما سبق- وهي نسبة عالية جدا توحي إلى سيطرة فئة النقابات على اختلافها – لا سيما العمالية منها- على كل من المنظمات والجمعيات، نظرا للجذور التاريخية المتأصلة خاصة لدى النقابات العمالية، التي تنطوي تحت نهج الاتحاد العام للعمال الجزائري "الملهم" الأول للعمال الجزائريين على اعتبار كونه المدافع والراعي لحقوق العمال ولم يكن يوما خارج الموالاة للسلطة منذ تأسيسه عام 1956، لهذا من يشارك السلطة في الجزائر ويؤيد رؤاها تغدق عليه السلطة الحاكمة بالتأييد والظهور للرأي العام من خلال المشاركة "الظاهرية" في صناعة المشهد السياسي، فمنذ تأسيس هذا الاتحاد إلى اليوم وهو يشارك بفعالية وحركية مستدامة من خلال رموزه الفاعلة – سيدي السعيد حاليا- كأدوات تحركها السلطة كيف تشاء، نتيجة أن الشخصيات الأكثر بروزا هي الأكثر ظهورا في وسائل الإعلام، ويبدو أن اليومية تخضع لقوانين الإشارة الصحفية – كما سنرى في جداول القوالب الصحفية- فلقد تقرر عام 1963 تحقيق الانسجام الكلي بين القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين، ليصبح الاتحاد منذ ذلك التاريخ منظمة نقابية وطنية تمارس نشاطها السياسي تحت إشراف جبهة التحرير الوطني.

- أما عن النسبة الضئيلة جدا لمساحة المنظمات (9.75%) والنسبة المنعدمة للجمعيات نعتقد بأنها راجعة إلى كون الجزائر حديثة العهد بالانفتاح السياسي (1989) وما رافق هذا التاريخ من تحولات عالمية من جهة، وكون المنظمات والجمعيات قبل هذا التاريخ.

- يحكم طبيعة النظام، خاصة مرحلة بومدين- لم يكن لها دور واضح أو مشاركة فعلية حتى وإن كانت موالية، ولكن كانت عبارة عن تنظيمات لبناء الواجهة السياسية في البلاد، وهذا ما جعل ظهورها محتشما جدا على الساحة السياسية ومن تم تهميشها على مستوى جريدة الخبر من المعالجة والتغطية الصحفية.

جدول (16): جدول عام يبين توزيع فئة القيم على موضوعات السلطة

القيم / مفردات العينة	مساواة	انجاز	عدل	تضامن	مصداقية	وطنية	فساد	تسلط	مهارة	محسوبية	جهل المشاكل	التضليل	المجموع
1	1	5			1		3				3	3	16
2		3			1		5			1		2	12
3	2	7			2	1	4		1	1	1	4	23
4		5				3	5		2		1	5	21
5	2	1					2	1				3	09
6	1	2			2		3					2	10
7		4				1	3		1			3	12
8		4			2			1	3		1	6	17
9		6			2		7		1		1	6	23
10	2	10			1		9		1			2	25
11		1					4	1				2	08
12		2					4			1		1	08
13	2				2		7	1	1		2	1	16
14		4			4		11	2	1		1	5	28
15		3			1	1	15				1	3	24
∑	10	57	0	0	18	6	82	6	11	3	11	48	525
%	3.9	22.7	0	0	7.17	2.3	32.5	2.3	4.3	1.19	4.3	19.1	100
س	0.6	3.8	0	0	1.2	0.4	5.4	0.4	0.7	0.2	0.7	3.2	15

الجدول (16) يبيّن توزيع القيم على موضوع السلطة وذلك من خلال رصد القيم التي رسمتها يومية "الخبر" للسلطات الثلاث، حيث نلاحظ الهيمنة المطلقة لقيمة الفساد بتكرار (82) مرة خلال فترة الدراسة (2002- 2005)، ثم تأتي قيمة الإنجاز ب (57) تكرارا، ففئة التضليل ب (48) وهكذا... في حين أقل القيم تكرارا نجدها في كل من القيم: الجهل بالمشاكل ومعاداة الديمقراطية ب (11) تكرارا لكل قيمة، أما القيمة الأخيرة كانت ب (3) تكرارات وهي المحسوبية.

- وقبل محاولة استقراء القيم التي رسمتها – وبالتالي الصورة- اليومية للسلطة، نجد تصريح الرئيس "بوتفليقة" أحسن استهلال، فلقد لخص هذا الأخير في خطاب طويل توجه به إلى الجزائريين يوم 27 أفريل 1999 بقوله: "بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد" وحسب قوله: "دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة، بنهبها بلا ناه ولا رادع" مما يلخص جميع التعلل الوظيفي لعديد الهيئات والمؤسسات الحكومية، كما لا يستثنى المواطن الجزائري بتكريسه "الرداءة" عن قصد أو دونه.

- لهذا جاءت قيمة الفساد بأعلى نسبة (32.5%) وبمتوسط حسابي عال جدا يقدر ب (5.4) تكرارا مقارنة بباقي المتوسطات، وأعلى نسبة نجدها في المفردة (15) و ب (15) تكرارا يعكس فترة "الفساد الكبير" الذي كان في هذه الفترة، وثاني نسبة تكرار لقيمة الفساد نجدها في المفردة (11)... وأقل نسبة كانت في المفردة (5)، وتأتي قيمة الإنجاز ب (57) تكرارا وهي أيضا نسبة معتبرة تعكس الحركية الدؤوبة لمختلف الهيئات والشخصيات الفاعلة، فنسبة (22.7%) وبمتوسط حسابي يقدر ب (3.8%) تكرارا لكل مفردة مؤشرات قويان يدلان على هذه الحركية، ثم تأتي قيمة التضليل بتكرار (48) وبنسبة مئوية معتبرة (19.1) ثم تأتي بنسبة قليلة و ب (18) تكرارا قيمة المصداقية... وأقل تكرارا للقيم نلاحظه في قيمة المحسوبية بنسبة ضئيلة جدا (1.19%) من خلال (3) تكرارات.

- نشير إلى أن أعلى قيمة ظهرت في الجدول هي الفساد، وهي كلمة فضفاضة/ مرنة، من فساد إداري إلى فساد أخلاقي.... ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، إذ نلاحظ أن "الرشوة" و "العمولة" و"السمسرة" أخذت تشكل تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد، في المعاملات اليومية، الذي لا يحاربه نظام آخر، وإذا كان هناك تفاوت في نسب القيم – خاصة السلبية- فذلك له عدة تأويلات وقراءات، قد تعبر عنها الأرقام، وقد تعبر عنها القراءة العميقة للأرقام.

فمن الملاحظة الأولية للجدول بالإمكان معرفة الصورة التي رسمتها يومية "الخبر" للسلطة، وقصد الطرح الموضوعي للوصول على طبيعة هذه الصورة وضعنا ست (6) قيم إيجابية أي نفس الحظوظ في أبعاد الصورة التي رسمتها اليومية، من الصورة النمطية السلبية إلى الصورة الإيجابية، وعدد التكرارات هو الفاصل بين الصورتين.

- فإذا كان الفساد هو القيمة المهيمنة، وهي صورة سلبية جدا، نجد كذلك قيمة أخرى تحمل دلالات الصورة الإيجابية وهي قيمة الإنجاز، ثم تعقبها قيمة سلبية هي التضليل بمجموع تكرارات معتبرة (48)، ثم قيمة المصداقية ب (18) تكرار، وهي قيمة ذات أبعاد إيجابية جدا، فالقيمتين السلبيتين: الجهل بالمشاكل ومعاداة الديمقراطية ب (11) تكرارا، فقيمة المساواة ي (10) تكرارات، فالقيمتين: التسلط والوطنية ب (6) تكرارات لكل واحدة، وأخيرا قيمة المحسوبية ب (3) تكرارات، كما نلاحظ كل القيمتين: العدل والتضامن بدون أي تكرارات.

- من خلال الجدول (16) يمكننا أن نخرج بقراءتين على الأقل: **الأولى**: كون أن هذه القيم تختلف من حيث الدرجات والدلالات والإيحاءات... ثم إن القيم السلبية التي لم تتكرر بقوة وكانت ضعيفة من حيث الظهور مثل "المحسوبية – على الأخص- لم تركز عليها اليومية كصورة نمطية سلبية لوصف السلطة، ليس لكون هذه القيمة قليلة التواجد في الممارسات السلطوية، ولكن الأصم كون أن هذه القيم صارت لدى وسائل الإعلام والرأي العام الجزائري على حد سواء "معلومة بالضرورة"، لذا اليومية تجاوزت عديد القيم

السلبية المتجذرة، وحاولت رصد الصور السلبية الحديثة التي تواكب المتغيرات الجديدة مثل: "معاداة الديمقراطية" و"التضييق على الحريات" و"حقوق الإنسان" و"دور المجتمع المدني" و"الرشادة السياسية"... و**الثانية**، إذا أردنا معرفة القيمة المهيمنة وبالتالي معرفة نمط الصورة المرسومة، بإمكاننا جمع تكرارات القيم الإيجابية – على اختلاف درجاتها- لوحدها، ثم الجمع تكرارات القيم السلبية ليصبح لدينا، (91) قيمة إيجابية من مجموع (252) أي 36.1%، أما القيم السلبية فعددها (161) قيمة أي ما نسبته 63.8%.

جدول (17): جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة التنفيذية

سلطة تنفيذية / مفردات العينة	مساواة	انجاز	عدل	تضامن	وطنية	مصداقية	التضليل	فساد	تسلط	معاداة ديمقراطية	محسوبية	جهل المشاكل	المجموع
1		4				1	2	2				2	11
2		2					1	5					8
3	2	7				2	4	4				1	21
4		5					3	4		2			17
5									1				1
6		1					1	2					4
7		3					2						8
8		3					4		1	3		1	12
9		6					5	5		1		1	19
10	1	8					2	7					19
11		1					2	3	1				7
12		2					1	4			1		8
13							1	5				2	8
14		4					4	10	2			1	25

19	1				13	1		1			3		15
187	9	1	6	5	64	33		6	0	0	49	3	∑
100	4.8	0.5	3.2	2.6	34.2	17.6		3.2	0	0	26.2	1.6	%

إذا كان الجدول السابق يحوي على قاراءات عامة، فإن الجدول (17) يعطي معالما أكثر وضوحا لصورة السلطة التنفيذية من خلال القيم السائدة، فليس من العسير أن نعرف الصورة التي رسمتها يومية "الخبر" للسلطة، على اعتبار أن القيم هنا تعكس بصدق ووضوح اتجاه اليومية، فنلاحظ في الجدول هيمنة قيمة الفساد ب(64) تكرارا، تظهر مقدار الانحراف و التعفن الحاصل على مستوى هذه الهيئة خاصة فئة الوزارات التي حازت على أعلى نسبة تكرارات (57) ثم البلديات، فرئاسة الجمهورية – كما سبق – وهي الهيئات الأكثر عرضة للرأي العام من خلال وسائل الإعلام من جهة، وهي المكلفة بالسهر على تنفيذ رؤى الفاعلين في البلاد من مشاريع وبرامج وخطط واستراتيجيات وهذه الهيئات ومنذ استقلال الجزائر – وعلى الخصوص مرحلة التسعينات – ترسم سورتها دائما بالفساد وعدم النزاهة.. كما تؤكد النسبة العالية لقيمة الفساد المقدرة ب (34.2%) وأعلى نسبة تكرار نسجلها في المفردة (15) أي بدءا من (الأربعاء 12 أكتوبر 2005) وهي فترة "الغليان الاجتماعي"نتيجة تعلل وظيفي" صارخ "من مشاكل الوظيفي العمومي على المنظومة التربوية و التعليم العالي، و أزمة القبائل التي يجد فيها الكثير من" تجار السياسة" متكأ لتحقيق المكاسب، ولجعل البلاد لا تهدأ محدثة بذلك هزات عنيفة في البلاد و تفاوت المواطنين في الحقوق و الواجبات، مما يثير بعض الثغرات هنا وهناك، لتصبح أعمال الشغب و"العصيان المدني" في منطقة القبائل تقليدا يحتذى به الكثير من مواطني البلاد في عديد الولايات ...

- وربما نجد في تحليل الباحث " عبد الحميد إبراهيمي لظاهرة الفساد في الجزائر رصدا جيدا لهذه الظاهرة التي أرخ لها في ثلاث مراحل:

أولا: انطلاقا من ظاهرة الفساد بنوعية: الفساد الصغير الذي انتشر بشكر واضح ليغدو ظاهرة اجتماعية روتينية، في حين بدأ الفساد الكبير مع عملية التصنيع الهائلة في الميدان

التكنولوجي عبر مشاريع "المفتاح في اليد" و"المنتجات في اليد" التي كانت نوعا من التجارة وليس من نوع نقل التكنولوجيات... **ثانيا**: اتساع دائرة الفساد مع نمو الاستثمارات والواردات (1979 – 1990) حيث لم تتمكن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ العام 1980 من الحد منه بل زاد واتسع في مختلف القطاعات، و**ثالثا**: من الفساد إلى النهب في حقبة التسعينيات (1991-2002) حيث أدت هيمنة عدد من المسؤولين، ومحاولة تطبيق الليبرالية المتوحشة إلى اتساع عملية الفساد، وتمركز الثروة في أيد قليلة، وإفقار غالبية الشعب الجزائري، وتحول خمسة عشر مليون جزائري إلى مستوى ما تحت الفقر (12)... وهذا التواتر من الفساد لا يزال يزحف ليمس جميع منحي الحياة "ويكبل" جميع السواعد من رموز هذا البلد عن محاولات ترميم البيت من الداخل.

- كما نلاحظ أن المفردة (14) تكررت فيها قيمة الفساد ب (10) مرات وهي نسبة معتبرة تمهد القصور الوظيفي الخاضع الذي تناولناه، لتنحصر قيمة الفساد في باقي المفردات.

- وتأتي قيمة الإنجاز في الرتبة الثانية بنسبة معتبرة (26.6%) أي (49) تكرارا، وهي قيمة إيجابية تعكس الحركية التي تعرفها هذه السلطة ولا سيما في فترة الدراسة، ونشير إلى تمركز قيمة الإنجاز بالخصوص من خلال فاعلية وفعالية القوى الأمنية التي تكررت (36) مرة، كلها تحوي قيمة الإنجاز، حيث تدخل في إطار إنجاز مختلف الوظائف المنوطة بهذه القوات على اختلافها (حماية مدينة، قوات أمن، شرطة قضائية، شرطة الحدود...) وعلى اختلاف وظائفها، خاصة التدخلات السريعة (حوادث المرور، المخدرات، الشغب، شبكات التهريب والمافيا...) وقيم الإنجاز المتبقية توزعت على نشاطات بعض البلديات ورئاسة الجمهورية،... وهو عبارة عن رصد فقط من طرف الجريدة لنشاطات السلطة التنفيذية، نظرا لطبيعة الجريدة (يومية إخبارية)... لتأتي قيمة التضليل في الرتبة الثالثة، بمجموع (33) تكرارا، وبنسبة معتبرة (17.6%)، وهي قيمة شاملة تتفرع عنها الصفات التالية: المراوغة، المماطلة، التلاعب، المزايدة، الوعود الكاذبة، وهي صور سلبية لطالما كانت لسيقة بكل ما هو تابع للنظام (السلطة)، وبالخصوص هيئات تنفيذ القرار (بلديات، ولايات، وزارات...) لذا انتشرت البيروقراطية

بمفهومها السيئ (الرقابة، التماطل، الروتين...) ثم تأتي قيمة المصداقية كسلوك حضاري يؤمن بالشفافية كمبدأ راقي من مبادئ الديمقراطية، بنسبة (11) تكرارا أي (5.8%) أما ضآلة هذه القيمة مرده غياب الشفافية والنزاهة وكأن الفكر "السميثي" (آدم سميث) يزحف على ممارسات مسؤولينا على اعتبار أنه "ليس هناك أصدقاء دائمون ولا أعداد دائمون ولكن هناك مصالح تنتهي الصداقات، عندما تنتهي المصالح" ولكن لا يمكن أن نعدم وجود بعض الفاعلين من رئيس الجمهورية إلى أبسط مسؤول، ثم تأتي قيمة سلبية، ولكني بنسبة ضعيفة، مقارنة بما سبق من قيم – و ب (9) تكرارات تأتي قيمة الجهل بالمشاكل من خلال بعض ممارسات السلطة التي رسمتها اليومية، تنبيء عن جهل – في غالبه متعمدا- الطبقة الحاكمة بالواقع الجزائري المعيش، كما صورته عبارة "الشعب في واد، والحاكم في واد آخر" فلا يقبل عقلا أن يتكلم المسؤولونن عن الرفع من مستوى ثقافة الفرد الجزائري، وهو الذي لا يجد "رغيف خبز يسد رمقه!... وتأتي في الأخير قيم ضئيلة جدا، قيمة الوطنية (3.2%) مجسدة في بعض المخلصين، وقيمة معاداة الديمقراطية (3.2%) كمطلب حضاري أملته المتغيرات العالمية، فقيمة المساواة (1.6%) من خلال بعض أدوار الفاعلين عملا بقاعدة "الناس سواسية أمام القانون"، ثم قيمة المحسوبية بنسبة ضئيلة جدا (0.5%) وهي قيمة لا تخرج عن فلسفة ب "الشيء إذا أفرط في الوجود فهو غير موجود"، أما القيمتين الأخيرتين، العدل والتضامن فكانتا خاليتين، نظرا للتوجه الجديد الذي تعرفه الجزائر وأعتقد أن المبادئ الاشتراكية تعتمد على هذه القيم (التضامن- التعاون...) بل وتغالي فيها، أما التوجه الجديد للبلاد – بوادره- نحو تبني الفكر الليبرالي فإنه يرفض هذه المبادئ والقيم... إلا أننا لا نعدم وجود هذه القيم في المجتمع الجزائري من خلاله ثقافته...

جدول (18): جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة القضائية

سلطة قضائية / مفردات العينة	مساواة	انجاز	عدل	تضامن	وطنية	مصداقية	التضليل	فساد	تسلط	معاداة ديمقراطية	محسوبية	جهل المشاكل	المجموع
1								1					1
2													0
3													0
4								1					1
5	1												1
6					1								1
7		1											1
8					2								2
9								2					2
10								2		1			3
11													0
12													0
13	2				2			2	1	1			8
14													1
15					1			1					2
∑	3	1	0	0	6	0	0	10	1	2	0	0	23
%	13	4.3	0	0	26	0	0	43.4	4.3	8.6	0	0	100

يبين الجدول (18) توزيع القيم على فئة السلطة القضائية بحيث نلاحظ هيمنة قيمة واحدة وبصورة مطلقة من بين سبت (6) قيم ذات التكرار في الجدول، وهي قيمة الفساد ب (10 تكرارات وبنسبة عالية جدا (43.4%) وهي نسبة تعكس الصورة السلبية جدا التي رسمتها لها يومية "الخبر".

رغم المعالجة القليلة (23 تكرارا) التي حظيت بها هذه السلطة نجد النسبة العالية لقيمة الفساد مما يجعل هذه السلطة تعيش فعلا تعللا وظيفيا كبيرا، فإذا كان يفترض أن تكون هذه الهيئة "القاضي" الأول، المحاسب لجميع المخالفات بدءا برئيس الجمهورية وصولا إلى أدنى مواطن جزائري، ولكن هذه النسبة العالية من الفساد والصورة النمطية لهذه السلطة تؤكد القصور الوظيفي خاصة سلك القضاء، من عدم كفاءة القاضي، وقبوله للرشاوى، ووقوعه تحت ابتزازات "المافيا السياسية" خاصة وأصحاب المال "والجاه" والنفوذ، وما أزم الوضع وجعل صورة السلطة القضائية مقترنة بالفساد – كما صورته اليومية- هو إشكالية مبدأ الفصل بين السلطات، على اعتبار أن الفصل يمنح الاستقلالية لكل سلطة وبالتالي القيام بالدور الفعلي، أما في إطار تكامل الوظائف وتنسيقها يبدو أنه هو السبب الكامن وراء ظاهرة الفساد "فتح أبواب الذرائع" من وساطات ومحاباه وإزدواجية في تطبيق القانون، ما دام القاضي العادل غي محمي "واقعيا" وليس قانونيا – على اعتبار أن القانون لا يطال الجميع- وما نلحظه من تعبيرات في هذه السلطة دليل على خلل كبير... من ذلك ما قام به الرئيس بوتفليقة يوم 17 جويلية 2006 في مجال القضاء من تعيينات وإنهاء مهام، لتبقى قضية "الخليفة" شاهد عيان على فساد وقصور هذه السلطة.

- كما نلاحظ في الجدول قيمة المصداقية بنسبة لا بأس بها (6 تكرارات)، فقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضا في رؤى الجريدة – كيف تجمع بين قيمتين / صورتين متناقضين لوصف ظاهرة واحدة؟- لكن الواقع أن قيمة المصداقية تعطينا صورة أن هذه السلطة رغم الخلل الوظيفي إلا أنها تقوم ببعض الوظائف المنوطة بها بمسؤولية – والواقع يؤكد ذلك- هذا من جهة، ومن جهة كون القضايا التي تفصل فيها هذه الهيئة لا تتعلق – في الغالب الأعم- بكبار المسؤولين، ولكن بالمواطنين العاديين والبسطاء من فصل في النزاعات، وقضايا الطلاق ونزع الملكية للمنفعة العامة، والمخدرات، والتهريب والتزوير، والسرقة والغش... من القضايا البسيطة، كما نلاحظ انحصار باقي القيم، من قيمة المساواة إلى قيمة معاداة الديمقراطية، تتمثل خاصة في سجن الصحافيين وتغرمهم...

جدول (19): جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة التشريعية

سلطة تشريعية / مفردات العينة	مساواة	انجاز	عدل	تضامن	وطنية	مصداقية	التضليل	فساد	تسلط	معاداة ديمقراطية	محسوبية	جهل المشاكل	المجموع
1													0
2		1					1						2
3													0
4													0
5													0
6													0
7													0
8		1											1
9													0
10		2											2
11													0
12													0
13													0
14													0
15													0
∑													5
%	/80	/	/	/	/	20	/	/	/	/	/	/	100

يتضح منن خلال الجدول (19) توزيع القيم على فئة السلطة التشريعية التي كانت أضعف السلطات تكرارا (5)، ومواضيعها الخمسة ظهرت في المجلس الشعبي الوطني، ولم يعن مجلس الأمة بأي موضوع من قبل اليومية، حيث ظهر في هذا الجدول قيمتين

فقط هما: الإنجاز والتضليل، أما باقي القيم فلم تحظ بالظهور نظرا لطبيعة هذه السلطة ووظيفتها.

- رغم ما تعانيه هذه السلطة هي الأخرى من "شكلانية التواجد" وهامشيته، وتعلل وظائفها وعدم جدوى رموزها... نجد يومية "الخبر" لم تتطرق إلى فسادها، بل ركزت على قيمة الإنجاز بنسبة عالية (80%) أي (4) تكرارات من أصل (5)، محاولة منها التركيز على إنجاز بعض المهام كالمصادقة على بعض القوانين، أو التحضيرات لدورات انعقاد دوراته بعض التعديلات (كما صادق على التعديل الدستوري يوم 9 أفريل 2002)، لتبقى هذه السلطة بعيدة عن إقرار قوانين فعلية ومصيرية للبلاد، لتبقى مجمدة وبعيدة عن ما يسمى "بالمساءلة التشريعية"، التي تعد من أعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية، من تنفيذ الحكومة ومراقبتها ومعارضتها وتحديد المسؤوليات لأعضاء الحكومة فرادى أو جماعات.

- أما القيمة الثانية هي التضليل بنسبة ضئيلة جدا (20%) تحوي تأويلات وإيماءات عن ممارسات الفاعلين في هذه السلطة لبناء "الواجهة" لتضليل الرأي العام ووسائل الإعلام، والصورة التي رسمتها جريدة "الخبر" للسلطة التشريعية من خلال قيمة الإنجاز – وهي قيمة محايدة- لا تعكس إلا صورة محايدة تصف بعض النشاطات، وأما قيمة التضليل فترسم صورة سلبية لبعض الفاعلين في هذه السلطة جراء النمطية والجمود الكبيرين اللذين تعاني منهما، وما دام الخلل معروف حسب ما ترسمه الظاهرة يوميا، نجد يومية "الخبر" لا تبقى تكرر نفس المواضيع "المستهلكة" ولكن تنصرف إلى مواكبة الأحداث من خلال رصد مختلف النشاطات، حتى وإن كانت محتشمة، ولا تعكس الواقع، لأن رقابة المواضيع وتكرارها تولد "الملل" لدى القارئ وبالتالي ينصرف عن قراءة الجريدة، هذه الأخيرة التي صارت تخضع إلى منطق السوق.

جدول (20): جدول عام يبين توزيع القيم على فئة الموالاة

موالاة / مفردات العينة	مساواة	انجاز	عدل	تضامن	وطنية	مصداقية	التضليل	فساد	تسلط	معاداة ديمقراطية	محسوبية	جهل المشاكل	المجموع
1	1	1					1				1		4
2					1							1	2
3										1		1	2
4							2				1		3
5	1	1					3	2					7
6	1	1			1		1	1					5
7							1	2					3
8							2						2
9					1		1						2
10													01
11								1					01
12													0
13													0
14							1			1			2
15							2	1					3
∑	4	3	0	0	3	0	14	7	0	2	2	2	37
%	10.8	18.9	0	0	8.1	0	37.8	8.1	0	5.4	5.4	5.4	
س	0.26	0.2			0.2		0.93	0.46		0.13	0.13	0.13	

يبين الجدول (20) توزيع القيم على فئة الموالاة من أحزاب التحالف والمجتمع المدني، حيث نلاحظ التفاوت الكبير في القيم الثمانية، وأعلى قيمة وبنسبة ساحقة نجدها في قيمة التضليل بمجموع (14) تكرارا، ثم تأتي بنسبة متوسطة قيمة الفساد ب (7) تكرارات، ثم تنحصر هذه القيم في قيمة المساواة (4) وقيمة الإنجاز (3)، ثم كل من القيم:

محاداة الديمقراطية، الجهل بالمشاكل والمحسوبية، بتكرارين لكل قيمة، كما نلاحظ في الجدول كل من القيم، العدل، التضامن، الوطنية والتسلط بدون أي تكرار، كما نلاحظ أيضا الهيمنة التامة للقيم السلبية على القيم الإيجابية، فإذا كان مجموع تكرارات القيم السلبية لا يتعدى العشرة (10)، فإن مجموع تكرارات القيم السلبية هو (27) تكرارا أي (72.9%) مما يدفعنا إلى استقراء الظاهرة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء سيطرة القيم / الصور السلبية التي رسمتها جريدة "الخبر" لفئة الموالاة؟

إن النسبة المئوية العالية (37.8%) لقيمة التضليل تنبئ عن مقدار الممارسات اليومية للأطراف الموالية للسلطة – خاصة أحزاب التحالف على اعتبار أنها الأكثر عرضة للرأي العام وسائل الإعلام، من فقدانها الدور الحقيقي لها، لتصبح "ظلا" للسلطة، وإن جاز القول تحول كل موال للسلطة "ديكورا" تستعمله هذه الأخيرة متى تشاء، وبالتالي تصح عبارة "الأحزاب المدجنة" وغيرها... وأما هذا التعلل يلجأ الموالون للسلطة إلى التضليل كأسلوب وقائي لإعادة بناء صورتهم "المهترئة" لإيهام الرأي العام، بأن السلطة والموالاة تشكل ذات منسجمة تقوم على الحوار والشفافية والرقابة المتبادلة... وبالتالي تكون الموالاة جراء الخلل الوظيفي في مهامها الحقيقية تلجأ إلى الفساد، وهو ما يوضحه الجدول من خلال التكرارات (7) والنسبة المئوية المتوسطة (8.1%) ويتمثل الفساد هنا في الرشاوي وتجاهل القانون والتعامل مع "المافيا السياسية"، لكن ما نشير إليه هو أن النسبة المتدنية لقيمة الفساد راجع إلى كون الموالاة لا تملك سلطة إصدار القرار أو العقاب أو المحاسبة، عكس السلطة الحاكمة المخولة بذلك- لذا الفساد اقتصر على ما ذكرنا سابقا.

أما باقي القيم فجاءت متدنية بين الإيجابية والسلبية على اعتبار أن أي فاعل سياسي في الجزائر، لا يمكن أن يكون سيئا كلية، وإن كان كذلك، فالسياسي المحنك هو الذي يقود خصومه إلى نقاط قوته أي إلى مزاياه الحسنة التي يريدها الرأي العام والصحافة.

جدول (21): جدول يبين توزيع القيم على فئة أحزاب التحالف

أحزاب التحالف / مفردات العينة	مساواة	انجاز	عدل	تضامن	مصداقية	وطنية	التضليل	فساد	معاداة ديمقراطية	جهل المشاكل	محسوبية	المجموع
1	1	1										2
2					1							1
3									1			1
4							1					1
5	1	1					3	2				7
6	1	1					1					3
7												0
8												0
9					1							1
10												0
11								1				1
12												0
13												0
14									1			1
15							2	1				3
∑	3	3	0	0	2	0	7	4	2	0	0	21
%	14.2	19	0	0	9.5	0	33.3	14.2	9.5	0	0	100

نلاحظ من خلال الجدول (21) توزيع القيم على فئة أحزاب التحالف، حيث نلاحظ أن القيمة المهيمنة وبنسبة ساحقة هي قيمة التضليل ب (7) تكرارات وبنسبة (33.3%)،

وهي قيمة تظهر مقدار سلبية ونمطية الصورة التي رسمتها جريدة "الخبر" لأحزاب التحالف، مما يؤكد التركيبة البشرية لأحزاب التحالف، المختلفة أيديولوجيا، والمتنافرة في خططها ورؤاها لسير البلاد، ونهجها،... كلها عوامل تؤكد – مع الأسف- أن هناك من المناضلين في التركيبة البشرية لأحزاب التحالف الحكومية القائمة اليوم ثلثهم من الانتهازيين والثلث الآخر من الرحل من حزب إلى آخر، والثلث الباقي من الغوغائيين (13)، وبالتالي نجد كل حزبي يدعي معرفة الميكانيزمات الكفيلة بتطوير البلاد، وحتى "نجاتها"، وهي صورة ناطقة رسمتها اليومية لأحزاب التحالف بوصمها بالتضليل والمراوغة والتلاعب، وإيحاء الرأي العام الجزائري بأنها تمثله وتنقل اهتماماته إلى الفاعلين في السلطة، بيد أن الحقيقة لا تعدو أن تكون عملا سياسيا مصلحيا للأحزاب، وتمويها لبناء الواجهة من طرف السلطة.

- كما نلاحظ تراجع باقي القيم، بدءا من قيمة الفساد، فالمساواة والإنجاز، فالمصداقية ومعاداة الديمقراطية، كما ينبغي أن نشير بأن القيم السائدة أكثر هي السلبية و ب(13) مقابل(8) للقيم الإيجابية، و بالتالي صورة سلبية رسمتها اليومية لأحزاب التحالف.

- أما الجدول (22) الخاص بتوزيع القيم على فئة المجتمع المدني، فهو يتشابه كثيرا مع سابقه، حيث نلاحظ كذلك هيمنه قيمة التضليل ب(7) تكرارات ثم الفساد ب(3)، فالجهل بالمشاكل و المحسوبية بتكرارين لكل قيمة، أما القيم الإيجابية فكانت ضئيلة جدا، ومنه نلاحظ الهيمنة المطلقة للقيم السلبية على فئة المجتمع المدني و ب(14) تكرارا أي (87.5%) وهي أرقام ذات دلالات واضحة كون أن المجتمع المدني الموالي للسلطة لا يعد و – هو الآخر – أن يكون أداة تحركه السلطة متى تشاء وكيفما تشاء.

جدول (23): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على موضوعات السلطة

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	ريبورتاج	الدعم بالصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1	9	3	1	2		2	2+1	2+16
2	8	3		1		1	1+1	1+12
3	12	8	1			4	1+2	1+4+23
4	15	5			1	6	3+	3+6+21
5	4	4				5	1	5+9
6	7	3				3		10
7	8	3	1			4		4+12
8	8	7	1		1	6		6+17
9	11	7	3	1		2	1	2+23
10	17	5	1	1		6	1	6+25
11	6	1				/		1+8
12	7	1				4		4+8
13	9	5	2			3		3+16
14	14	8	4	1		9	1	9+28
15	10	7	6	/	1	2		2+24
∑	145	70	21	6	3	57	7+7	7+57+252
%	57.53	27.77	8.33	2.38	1.19	-	2.77	100
س	9.66	4.66	1.4	0.4	0.2		0.46	15

يبين الجدول العام (23) توزيع فئة الشكل على موضوعات السلطة ويعني شكل الرسالة الإعلامية التي جاءت فيها الموضوعات على أساس أن اللغة الإعلامية تختلف من لغة الأدب ولغة العلم، فهي ذات التجريد الصفري" (الميت) فهي لغة الواقع موجهة إلى كل الجماهير على اختلافهم الثقافي، لتبقى المهمة الأولى نقل الواقع (المعلومة) وليس التعبير عن الواقع (الرأي) وعلى حد تعبير "حسين هيكل" (14) "أستطيع أن أعيش إذا قلت لي ما يجري وبدون آراء، لكن كيف أعيش بالآراء وحدها دون ما جرى"، ومنه فللصحفي مهمتين، **الأولى** التعبير عن الواقعة، **والثانية** الرأي، عملا بالقاعدة **المعروفة**: الخبر مقدس، والتعليق حر".

يتبين من خلال الجدول السيطرة المطلقة لجنس الخبر الصحفي على باقي الأجناس المدرجة وبنسبة عالية جدا بمجموع (145) تكرارا من مجموع (252)، ليأتي التقرير الصحفي بنسبة لا تصل حتى نصف تكرارات الجنس الأول و ب (70) تكرارا فقط، ثم نجد التعليق ب (21) تكرارا، وأخيرا وبنسب قليلة جدا يأتي من الأجناس: الكاريكاتير (7) والحديث (6)، وأخيرا الريبورتاج (3)، هذا بالنسبة للأجناس أما عناصر الدعم لهذه الأجناس نجدها في الصورة الفوتوغرافية والكاريكاتير الذي نجده في جريدة الخبر شارحا لبعض المواضيع والأخبار... لهذا كله ما مقدار الإثارة في جريدة "الخبر"؟

- عالجت جريدة "الخبر" موضوعات السلطة – خلال فترة الدراسة- بقالب صحفي واحد فاق النصف وبنسبة 57.53% وهي نسبة ساحقة تظهر طبيعة الصحيفة – يومية إخبارية- من جهة، ونظرا للقيم الإخبارية التي يحويها جنس الخبر الصحفي وبالتالي الأيديولوجيا المتبعة لمعالجة القضايا السياسية من الانتماء إلى إحدى المدرستين في التحرير الصحفي من جهة أخرى، فالخبر يعتمد على السرعة والاختصار والمواكبة والبساطة، لهذا نجد اليومية اعتمدت على الاستعمال المكثف لجنس الخبر وبمتوسط حسابي عالي جدا (9.66 تكرار لكل مفردة من المتوسط الإجمالي) لأن جمهورها واسع"، ويبدو أنها تعمد إلى استعمال الإثارة للتأثير واستمالة القارئ – كما سنرى في الجدول (24) – وأعلى نسبة لاستعمال المخبر الصحفي نجدها في المفردة (10) وب (17) تكرارا نظرا لكثافة الأحداث السياسية،... ويأتي التقرير الصحفي ثنائيا وبمجموع

تكرارات لا يصل إلى نصف مجموع القالب الأول، وهو لا يختلف كثيرا عن الخبر الصحفي وهناك من يسميه "التقرير الإخباري"، لكن الفارق الجوهري بين القالبين هو قوة العنصر الذاتي بالنسبة للتقرير لأن الخبر قد نستقيه من وكالات الأنباء، بينما التقرير يلزم الصحفي بالتواجد في عين المكان، وهو ما يكلف المؤسسة الصحفية طاقما بشريا معتبر ينتشرون في شتى المناطق (داخليا وخارجيا)، كما يحمل التقرير تفاصيل هامة لا نجدها في الخبر، فمن خلال الاستعمال المكثف لجنين إخباريين بمجموع (215) تكرارا مجتمعين إدراك الاتجاه "الإثاري" لليومية واعتمادها على رصد الظاهرة السياسية بنقل المعلومة بالدرجة الأولى، هذه الأخيرة التي يجب في كثير من الأحيان شرحها وتفسيرها وخلفيات حدوثها والفاعلين فيها...

كما نلاحظ أن باقي الأجناس جاءت بنسب ضئيلة جدا، بدءا من التعليف بـــ (21) تكرارا وللتعليق ضرورة قصوى لدى القارئ لمميزاته، كونه ينطلق من الخبر (المادة الخام) ليظهر موقف الصحفي تجاه الحدث، فالعنصر البارز في التعليق هو الموقف أو الرأي، وهو يميل كذلك إلى القصر والسرعة في التعليق على الحدث، وربما يكون بأسلوب مشوق وحتى ساخرة، فأدرجته جريدة الخبر ليس للتعبير عن الوقائع ولكن لإبداء توجهها وموقفها تجاه مختلف الأحداث، ثم يأتي الحديث الصحفي بنسبة ضئيلة جدا بـــ (6) تكرارات و(2.38%)، ظهر من خلال إجراء بعض الأحاديث مع مختلف الفاعلين السياسيين والناشطين الحقوقيين إبان بعض المناسبات (الحملات الانتخابية، اليوم العالمي لحرية الصحافة،....) كما نلاحظ النسبة الضعيفة جدا للكاريكاتير (الركن القار في جريدة الخبر لصاحبه أيوب) و بـــ (2.77%) الذي يعطي للقارئ صورة تعتمد على تجسيم الخطاء وإبرازها بطريقة مضحكة ومثيرة تجلب القارئ، ومرد التواجد الضعيفة لعنصر الكاريكاتير كونه يتعرض لمختلف القضايا الاجتماعية، والموضوعات السياسية جزء هام منها، وآخر الأجناس الصحفية تكرارا نجده في الريبورتاج (1.19%) وهو نوع صحفي فكيري يعتمد على الشرح والتحليل والتفسير والتعليل من خلال عنصره الحاسم، الصورة أو المشهد.

- كما نشير أخيرا إلى أن العنصرين التيبوغرافيين (الصورة الفوتوغرافية والرسم الكاريكاتوري) التي أرفقت بهما المادة التحريرية، وضعا لدعم الموضوع وجلب اهتمام القارئ من جهة، وخلق توازن في صفحات الجريدة، والدراسات العلمية تثبت هذه القوة التأثيرية للصورة.

جدول (24): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على فئة السلطة

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	ريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1	7	2		2		2	2+1	1+2+12
2	8	1		1			1+	10
3	9	7	1				1+1	1+18
4	10	8	1			4	3+1	3+4+20
5		1					1	2
6	5					1		1+5
7	6	2	1			2		2+9
8	7	6	1		1	6		6+15
9	9	7	3	1		1	1	1+21
10	16	5	1	1		6	1	6+24
11	5	1	1					7
12	7	1				4		4+8
13	9	5	2			3		3+16
14	14	8	4	1		9	1	9+28
15	9	6	5		1	1		1+21
∑	121						7+	7+39+215
%	56.27	27.90	9.30	2.79	0.93	-	3.25	100

أما الجدول (24) فيبين توزيع فئة الشكل على فئة السلطة – من خلال السلطات الثلاث- حيث نلاحظ الاعتماد المطلق لجريدة "الخبر" في استعمال الخبر الصحفي لمعالجة

موضوعات السلطة وبمجموع 4) فيبين توزيع فئة الشكل على فئة السلطة – من خلال السلطات الثلاث- حيث نلاحظ الاعتماد المطلق لجريدة "الخبر" في استعمال الخبر الصحفي لمعالجة موضوعات السلطة وبمجموع (121)، ثم يأتي بأقل من النصف التقرير وب (60) تكرارا، فالتعليق ب (20) تكرارا، أما باقي الأجناس فكانت ضعيفة جدا.

- إن هيمنة جنس الخبر بنسبة مطلقة (56.27%) يظهر طبيعة الجريدة ونزوعها إلى الاستفادة من ميزات وقيم هذا الجنس من: حداثة وصراع وشهرة وهي أهم القيم الإخبارية التي تركز عليها "الصحافة الصغيرة" التي بدأت تأخذ من شكلها الصغير (Tabloid)، وغزارة الصور، والعناوين الضخمة، والنصوص المختصرة، بحثا عن التشويق والإثارة... الخ عوامل تأثير على القارئ، ولإبراز أكبر عدد ممكن من القضايا وأهمها، من خلال محاولة الأخذ بالقاعدة "قليل من كل شيء في كل يوم" إلى حد ما... لذا غلب جنس الخبر على المعالجة الإعلامية خاصة في فئة السلطة التنفيذية (بلديات – وزارات – رئاسة الجمهورية...) وعليه فقد اهتمت الجريدة برصد حركية الفاعلين فقط أو إعادة رسم الصورة، ونعتقد أن الجريدة هنا نزعت – إلى حد ما- إلى قول "اللورد نور ثكليف: "إن الشيء الوحيد الذي يساعد على زيادة توزيع الجريدة هو الخبر، والخبر هو كل ما يخرج عن محيط الحياة العادية المألوفة، ويكون مدار حديث العامة والخاصة) (15)، لأنه كان على حساب العديد من الأجناس ذات القيمة والأهمية من جهة، وتجاهل القارئ من مادة متنوعة من جهة، أخرى، وهذا كذلك يحيلنا إلى المدرسة الصحفية المتبعة، أما التقرير فأعقب الخبر بنسبة متوسطة تقدر ب (27.90%) حاولت من خلاله الجريدة التوسع في العملية التحريرية (theediting process) باستعمال التقرير كما يتميز به من قوة العنصر الذاتي مما يبين قدرة الصحيفة على تغطية مختلف الأحداث وفي عديد الأماكن – وجداول فئة المصدر توضح ذلك- إضافة إلى حجم التفاصيل (السرد – الوصف – الحوار- الانطباعات الشخصية) لذا الموضوعات التي عولجت بالتقرير من طرف الصحيفة نجد فيها توسع وإحاطة لخلفيات الأحداث وإعلام شامل للقارئ من ذلك موضوعات (دسترة الأمازيغية – التحضير للاستحقاقات – الورشات المفتوحة – الإرهاب – البنوك....)، ثم يأتي التعليق بنسبة ضعيفة (9.30%) حيث حاولت الجريدة من خلاله

إعلان رأيها في بعض القضايا، ثم يأتي الكاريكاتير "لأيوب" بنسبة (3.25%) وهو الركن القار في الجريدة، من خلاله يرسم "أيوب" صورة بأبعاد: التهكم والسخرية، وتناول الأحداث والأشخاص والأفكار والعادات والمؤسسات، وكل النشاطات الإنسانية من زاوية ساخرة ناقدة، وأخيرا نجد الريبورتاج بنسبة ضئيلة جدا (0.93%) أي بتكرارين فقط، ومرد ضآلة حضوره في المادة التحريرية الصحيفة كونه أكثر الأنواع اقترابا من لغة الأدب، من خلال الصور الحية التفاصيل أي لغة الصورة (الفوتوغرافية) ولغة الصحفي (خيال، وصف...) ويبدو أن جريدة "الخبر" ترفض النزوع إلى لغة التفاصيل والخيال والإطالة، والدليل على ذلك الغياب الكلي لكل من المقال والعمود الصحفيين....

- كما نلاحظ الصورة الفوتوغرافية المدعمة للنص بنسبة لا بأس (39 صورة) أرفقت الجريدة عدة مواضيع بصور على أساس الأهمية المزدوجة (للصحيفة وللقارئ)، من ذلك ما أثبتته الدراسة التي أجراها كل من (L.lain) و (P.J.Harwood) "حول تأثير الصور الصحفية تجاه الأشخاص الذين يرد ذكرهم في الأخبار، أشارت نتائجها إلى أن: القراء يستطيعون رؤية الصور الخاصة بالأفراد الذين يرد ذكرهم في القصص الإخبارية يكون أسرع في التعرف على السمات الشخصية لهؤلاء الأشخاص الذين لم يرو مطلقا أي صور لهؤلاء الأشخاص (16)، وكذلك الصور الكاريكاتورية المدعمة للنصوص، رغم ضآلة تواجدها (7 رسومات) كانت مصاحبة لمادة تحريرية تشرحها وتعلق عليها، وإن كان بشكل ساخر مضحك وليس كالصورة الصحفية

جدول (25): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على فئة الموالاة

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	ريبورتاج	بالصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1	2	1	1			/		4
2		2				1		2
3	2					4		2
4		3				2		2+3
5	4	3				5		5+7
6	2	3				2		2+5
7	2	1				2		2+3
8	1	1				/		2
9	2					1		1+2
10	1					/		1
11	1					/		1
12						/		0
13						/		0
14	1	1				/		1+2
15	1	1	1			1		1+3
∑	19	16	2	0	0	18	0	18+37
%	51.35	43.24	5.40	0	0	-	0	100

وأما الجدول (25) الخاص بتوزيع فئة الشكل على فئة الموالاة، أحزاب تحالف ومجتمع مدني – نلاحظ كذلك التفوق الصحفي على غيره، ولكن بنسبة ضئيلة جدا قبل

التقرير، ثم التعليق، والغياب الكلي لباقي الأجناس (الحديث والريبورتاج، والكاريكاتير)، وبنسبة معتبرة للصورة الفوتوغرافية.

لقد عالجت يومية "الخبر" موضوعات الموالاة بقالبين هيمنا على باقي القولب، أولا الخبر الصحفي بنسبة (51.35%) وهي نسبة لا تخرج عن اهتمام الجريدة بكثافة الأحداث وبأقل كلمات (الاقتصاد اللغوي) أي الاستفادة من خصائص الخبر من خلال الإجابة على أهم الأسئلة الستة، إضافة إلى عنوان الخبر الذي يكون في الغالب ذا وظيفة شارحة مفسرة، ثم إن مقدمة الخبر كذلك تؤدي دور تصوير مشاهد الحدث بشكل مفيد، أما التقرير فيقارب من حيث النسبة الخبر، أي (43.24%)، مما يوحي بأن الجريدة أثناء معالجتها لموضوع السلطات الثلاث ركزت بنسبة مطلقة على الخبر الصحفي (57.77%)، أما في فئة الموالاة فنجد نوعا من التوازن بين الخبر والتقرير، بحيث منحت فئة الموالاة مساحة من المعالجة الموسعة والشاملة والرصد العلمي الذي يعتمد على التواجد الفعلي للصحافي في عين المكان، عكس الخبر الذي يجعل من وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخرى مصدرا رئيسيا في كثير من الأحيان، مما يوحي باهتمام الجريدة بفئة الموالاة وتحركاتها، وإن كانت تكراراتها قليلة مقارنة بتكرارات السلطات الثلاث، وآخر نسبة نجدها في جنس التعليق وهو ابتعاد من الجريدة عن إبداء رأيها، كما نلاحظ نسبة لا بأس من الصورة الفوتوغرافية المدعمة للموضوعات عن طريق تزويد جزء كبير من أحداث الموالاة بالصور الخاصة بالشخصيات مدار الحدث.

- وإذا أردنا التفصيل في فئة الموالاة، نجد الجدول (26) يبين توزيع فئة الشكل على أحزاب التحالف، حيث نلاحظ تساوي كل من الجنسين، الخبر والتقرير ب (10) تكرارات لكل واحد، وبنسبة (47.61%)، أما الأجناس الأخرى فهي خالية، وهو ما يعكس اهتمام اليومية بأحزاب التحالف من خلال معالجة موضوعاتها بأسلوبين خبريين، أولهما يعتمد على عناصر الجدة، ومواكبة الأحداث والإثارة، وثانيهما يعتمد على الإحاطة الشاملة للحدث والإجابة عن جميع أسئلة الخبر، والتعمق فيها، أما الصور الفوتوغرافية فنلاحظها معتبرة (12 صورة)، أي ما يعادل صورة لكل موضوعين، مما يعطي صورة واضحة عن اهتمام الجريدة، عكس الجدول (27) الخاص بتوزيع فئة الشكل على المجتمع

المدني، بحيث نلاحظ تفوق الخبر الصحفي (56.25%) على التقرير (37.5%) ويعني توجه الصحيفة إلى المعالجة السريعة والسطحية للأحداث على أساس مواكبة الأحداث وانحصار التعليق بنسبة ضئيلة جدا (6.25%)، وغياب باقي الأجناس، كما نلاحظ النسبة المتوسطة للصورة الفوتوغرافية.

جدول (28): جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على فئة السلطة

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1		9	3	12
2		10		10
3	1	20		21
4		18		18
5		1	1	2
6		5		5
7	1	7	1	9
8		15		15
9		20	1	21
10		23	1	24
11		7		07
12		8		08
13		16		16
14		25	1	26
15		20	1	21
∑	2	204	9	215
%	0.99	94.88	4.18	100

يبين الجدول العام (28) توزيع فئ المصدر على فئة السلطة، ومن خلال المصادر المدرجة (الوكالات، المراسلون، والفاعلون) دون التوسع في هذه المصادر، لأن الجريدة لم تعتمد إلا على المصادر المبينة في الجدول، وهو اعتماد شبه كلي على مصدر واحد، أمام انحصار للمصدرين الآخرينـ مما يعطينا صورة واضحة المعالم عن استراتيجية المؤسسة الصحفية وإمكاناتها.

- نلاحظ الهيمنة المطلقة للمراسلين (الصحافيين) وب (204) تكرارا من أصل (215)، أي ما نسبته (94.88%) أمام الفاعلين ب (9) تكرارات والوكالات بتكرارين فقط، فمن خلال هذه الأرقام يمكننا الخروج بقراءات أولها كون أن اعتماد الجريدة على المراسلين في تغطية الأحداث الخاصة بالسلطة مرده الإمكانات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجريدة، من الطاقم التحريري الذي يبلغ حوالي 80 صحفيا، إلى امتلاكها 45 مكتبا في الجزائر والعواصم العربية والأجنبية، فهي بذلك ذات حضور جيد في كبرى ولايات الوطن، مما يؤهلها إلى تغطية جيدة لرصد مختلف الأحداث السياسية، لهذا ساد على الموضوعات قالبين صحفيين – كما سبق معنا- هما الخبر بالدرجة الأولى ثم تلاه مباشرة التقرير، وكلاهما يعتمد على تواجد الصحفي في عين المكان، وفي شتى النشاطات السياسية (زيارات، مؤتمرات، ندوات، محاكمات، تدخلات أمنية...) وحتى السبق الصحفي الذي تحققه كثيرا الصحيفة، وقوة المصدر، وهذا ما حذا بالجمهور للإقبال على استهلاك مادتها يوميا، أما الفاعلون كمصدر ثاني اعتمدت عليه جريدة "الخبر" فهي بنسبة ضئيلة جدا لم تتعد (4.18%)، وهذه الضآلة في الاعتماد على الفاعلين السياسيين خاصة كمصدر لتزويد اليومية بالوقائع تجلت في بعض الأحاديث التي أجرتها الجريدة – خلال الفترة الدراسية- مع مختلف الفاعلين، وخاصة قبيل انتخابات ال 8 أفريل 2004 كالأحاديث التي أجريت مع "أحمد الطالب الإبراهيمي" و"مواقف الحقوقيين... الخ لأن في مثل هذه المواقف والأحداث لا يوجد من يعبر عن الظاهرة مثل "صانعها" أو الفاعل فيها،... وأخيرا نجد المصدر الثالث المعتمد وهو الوكالات ممثلة في "وكالة الأنباء الجزائرية" (و.أ.ج) دون غيرها فكان بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر (0.99%) يعني

غنى وانصراف الجريدة عن هذه الوكالة مادامت تملك مصادر الأخبار وقدرة الوصول إليها.

والأرقام والاستقراءات في الجدول العام تؤكدها الجداول الفرعية بدءا من الجدول (29) الخاص بتوزيع فئة المصدر على السلطة التنفيذية، حيث نلاحظ هيمنة المراسلين (178 تكرارا)، وبنسبة عالية جدا (95.18%) أما الفاعلون فبمجموع (7) تكرارات من أصل (9) أي أن (77.77%) من الفاعلين نجدها في السلطة التنفيذية، كما نجد التكرارين الوحيدين للوكالات نجدها في هذه السلطة، وهذا ما يعني بصورة عامة مسألتين، الأولى قوة تواجد العنصر الذاتي في قلب الحدث، والثانية، مصداقية المصدر عن طريق الحصول على المعلومة من مصدرها، ما جعل الصحيفة تحوز على مصداقية واسعة لدى القارئ الجزائري.

كما أن هذه الأرقام والتحليلات تؤكدها أرقام الجدول (30) الخاص بتوزيع فئة المصدر على السلطة القضائية حيث نلاحظ أولا غياب مصدر الوكالات، والنسبة الضئيلة جدا لمصدر الفاعلين من خلال تكرارين (2) فقط، وبالتالي هيمنة مصدر المراسلين بنسبة (91.30%) من خلال التغطية المستمرة للعنصر الذاتي لمختلف القضايا (محاكمات، سجن، إفراج، تغريم...) ودور الفاعلين هنا لا يكاد يذكر لأنه سبق الذكر أن هذه السلطة تعاني تعللا وظيفيا، ليتحول دورها إلى تغطية القضايا البسيطة ومع المواطنين البسطاء، أما وظيفة الرقابة والمساءلة للمسؤولين بدءا من رئيس الجمهورية إلى المواطن العادي فتبقى حلما بعيد المنال... وعلى العكس من ذلك، نلاحظ في الجدول (31) توزيع فئة المصدر على السلطة التشريعية، حيث نجد الغياب للمصدرين، الوكالات والفاعلين، والتكرارات الخمس (5) نجدها في مصدر المراسلين، كون أن هذه السلطة لا تحوي على فاعلين يحركون جمودها وركودها وقصورها الوظيفي عن القيام بالوظيفة المركزية المخولة لها – قانونيا وليس واقعيا- لتبقى تعاني الرقابة والقصور عن الانفراد بقرارات ومواقف خارج إطار السلطة الحاكمة.

- إذا كانت الجداول السابقة سيطر عليها مصدر واحد، فإن جداول فئة الموالاة لا يخرج عن هذا النمط، بل نلاحظ مصدرا واحدا يسيطر على فئة المصدر، وهو المراسلون

بنسبة مطلقة (100%)، مما لا يتيح مجالا للشك من كون الجريدة تملك طاقما صحفيا معتبر من جهة، وإقصاء أو تجاهل وتغييب للفاعلين السياسيين سواء على مستوى أحزاب التحالف أو المجتمع المدني، وبالتالي التحيز الواضح من طرف الجريدة في بناء الأجوندا، فإذا كانت الوكالات كمصدر يعتمد عليه في استيفاء الأنباء **** هنا، فمرده الإمكانيات البشرية خاصة الصحيفة – كما أكدنا عليه- لكن ما مرد غياب الفاعلين، خاصة وأن كلا من أحزاب التحالف والمجتمع المدني يتحركون من منطلق أيديولوجي بحث مما يثير التساؤلات العديدة، التي لا نعثر على جواب لها إلا من خلال التصريح الشخصي؟

- يمكن الإجابة على سؤالنا من خلال الأرقام الخاصة بالجدول (33) الذي يبين توزيع فئة المصدر على أحزاب التحالف، حيث كانت جل موضوعاته بمصدر واحد هو المراسلون، ربما القراءة الأولية تقودنا إلى تجاهل الجريدة لأدوار الفاعلين في أحزاب التحالف الثلاثة، أو كون هذا الدور لا يعدو – كما قلنا- أن يكون ظلا للذات الفاعلة الأولى والأخيرة في البلاد وهي السلطة الحاكمة، وبالتالي راحت الجريدة ترصد حركية الأحزاب من خلال ما ينقله مراسلوها من أخبار وتقارير، وليس ما يطرحه الفاعلون لوسائل الإعلام، وهذا يعني أن تفعيل الأحداث كان من طرف الجريدة وليس العكس، أما الجدول (34) الخاص بتوزيع فئة المصدر على المجتمع المدني ب (16) تكرارا كانت كلها من مصدر واحد هو المراسلون الصحافيون، وهو الآخر فيه نزوع الجريدة إلى تجاهل دور المجتمع المدني، والموضوعات التي عنيت موضوعاته لا يعدو أن يكون تغطية الحدث والتنويع من مادتها الإعلامية مراعاة لمتطلبات الجريدة الإخبارية اليومية ملزمة بتقديم ما يهم وثير القارئ.

من خلال الجداول ال34 لهذا الفصل يمكن أن أخرج بالنتائج التالية:

- تركيز جريدة "الخبر" على المعالجة الإعلامية لموضوعات السلطة التنفيذية خاصة، وتهميش للسلطتين الأخيرين خاصة التشريعية، والتقارب النسبي من المعالجة لموضوعات الموالاة.
- التوظيف "المحتشم" للصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى لموضوعات السلطة.

- المساحة المعتبرة المخصصة للسلطات الثلاث (83.55%) وانحصارها في فئة الموالاة (16.44%).
- الصورة السلبية جدا لموضوعات السلطة، من خلال القيم التي حملتها المواضيع، حيث نجد (63.88%) قيما سلبية، هيمنت عليها قيمة الفساد بصورة مطلقة (32.5%)، وبالتالي الصورة السلبية المرسومة للسلطة من طرف الجريدة.
- سيادة وهيمنة القالب الصحفي الإخباري من خلال أولا الخبر – وبصورة معتبرة – (57.53%)، وثانيا، التقرير (27.77%)، مما يوحي بنزوع الصحيفة ، الإثارة إلى حد ما.
- الاعتماد شبه الكلي للجريدة على المراسلين مما يؤهلها للوصول إلى مصادر الخبر، وبالتالي الاستغناء عن باقي المصادر، وخاصة أن الحدث محلي.

هوامش الفصل الخامس:

1- أسبوعية حوادث الخبرة الصادرة بتاريخ 074 نوفمبر 2005 – العدد 80 – ص 7.

2- الفكر البرلماني: مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية، يصدرها مجلس الأمة، الجزائر – العدد 9- 2005 – ص 8.

3- بومدين بوزيد: الوجه الباطني للاستبداد والتسلط – مركز دراسات الوحدة الغربية، بيروت، لبنان، 2004؟ ص 160.

4- مسعود شيهوب: الرقابة على دستورية القوانين – النموذج الجزائري- مجلة الفكر الفكر البرلماني – العدد 9 – 2005 – ص 23- 24.

5- أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، لبنان، 2004 – ص 83.

6- بوكرا إدريس: الاقتراع النسبي وأثره على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر – مجلة الفكر البرلماني – عدد 9 – 2005 – ص 62.

7- محمد منير حجاب: المعجم الإعلامي – دار الفكر للنشر والتوزيع – مصر – ط1 – ص 337.

8- محمد عبد الحميد: السيد بهنسي: تأثيرات الصورة الصحفية – عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة – القاهرة – ط 1 – 2004 – ص 23.

9- بوكرا إدريس – مرجع سابق – ص 66-67.

10- بومدين بوزيد: مرجع سابق ص .162

11- محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان – 2004 – ص .83

12- محمد جمال باروت: خلاصة تنفيذية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان – 2004 – ص 48-.49

13- بومدين بوزيد – مرجع سابق – ص .162

14- مجلة عالم الاتصال – سلسلة الدراسات الإعلامية – د.م.ج – 1992 – ص 85.
15- عبد العزيز شرف: الأساليب الفنية في التحرير الصحفي – دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر – 2000 ص .84
16- محمد عبد الحميد: المرجع السابق ص 22-23.

الفصل الرابع
الصحافة في الجزائر

4-1- صحافة ما بعد الاستقلال
4-2- صحافة الالتزام
4-3- مهنة الصحافة و التشريعات
4-4- مشاكل الصحافة في الجزائر
4-4-1- مشاكل الطبع
4-4-2- مشكل شبكة التوزيع
4-4-3- مشكل الإعلان
4-5- تجربة الصحافة الخاصة
هوامش الفصل الرابع

تعتبر الصحافة المكتوبة أحد أهم وسائل الإعلام الحديثة، بل أنها أقدم هذه الوسائل ظهورا، فقد سبقت الصحف معظم وسائل الإعلام، إلى جانب أن الدراسات التي أجريت حتى اليوم تثبت أن الصحافة – كوسيلة إعلامية عصرية- لم تكن موجودة في الجزائر قبل 1830، كما أن هذه الصحافة لم تكن كذلك موجودة في العالم العربي، إذا استثنينا جريدة "الوقائع" المصرية التي أصدرها في القاهرة (محمد علي) عام 1828 باللغة العربية والتركية [1]، مما يجعل الصحافة الجزائرية بشهادة المختصين صحافة رائدة في العالم العربي، فقد عرفت ازدهارا في عهد الاستعمار إذا أخذنا في الاعتبار الصحف التي ظهرت في هذه الفترة، إذ بلغت أكثر من 150 صحيفة وإضافة إلى نوعية مضمون هذه الصحافة [2]، وليس يخفى على أحد، صحافة جمعية العلماء المسلمين ودورها الإصلاحي الإرشادي الداعي إلى التكامل والتكافل الاجتماعيين، وإحياء "المرجعية" الفكرية والعاداتية للمجتمع.

- مع كل هذا يمكن القول بأن الصحافة الجزائرية إبان "الاستعمار" صحافة ظرفية، غير مهنية "احترافية" وبالتالي هي أميل إلى الأعمال الأدبية والدعائية منها إلى الصحافة "العلمية"، نتيجة لهذا نصرف النظر عن هذه الفترة، محاولين التعمق في صحافة ما بعد الاستقلال لأسباب نعتقد جدواها دون غيرها من المراحل – وهذا ما سيأتي- بعد البدء بسؤالنا عن طبيعة صحافة جزائر ما بعد الاستقلال.

4-1- صحافة ما بعد الاستقلال

عرفت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال (1962) نقلة نوعية، لكنها لم تكن شاملة، ولا جذرية، نتيجة مخلفات الاستعمار الثقافي، أكثر من 80% من الأميين، مما يعيق تطور الصحافة المكتوبة عموما، وانعدام الخبرة في مجال الإعلام اليومي، وبروز بعض المثقفين الاندماجيين المتفرنسين الذين كانوا متواجدين في بعض مراكز القرار، ومعظم وسائل الاتصال المكتوبة، والسمعية البصرية، حيث تركوا بصماتهم واضحة في توجهها الأيديولوجي شكلا ومضمونا: محاصرة وتهميش الإعلام العربي خاصة، وغير العلماني خاصة" تركيز الدعم المعنوي، المادي والفني، على الصحف الصادرة بالفرنسية،

(موسوعات، قواميس، منح تكوينية، مسايرة تقنيات الاتصال ووسائله....)، تأجيل أو تعطيل القرارات المرتبطة بالتقريب، بداية اليوميات الجهوية في السبعينات، وانتهاء ببعض مواد قانون الإعلام التي تدعم اللغة العربية في مجالي الإعلام والإشهار في العشرية الأخيرة من القرن العشرين....

- كل هذه المشاكل، بالإضافة طبعا إلى آثار ارتباط الصحافة بطبيعة النظام السياسي السائد في البلاد – وهذا ما سنؤكده لاحقا- أثرت كما ونوعا على مختلف أبعاد تطور الصحافة المكتوبة [3] وفقا لأيديولوجية مع التنظيم الاجتماعي "نصرة" للأنا الاجتماعي.

- إن صحافة ما بعد الاستقلال تحيلنا إلى نهج اختياره صانعوا المشهد السياسي في الجزائر وإن تعددت تسميات هذا التوجه من مرحلة الأحادية أو (الإعلام الموجه) إلى مرحلة هيمنة السلطة على الإعلام، إلى صحافة الالتزام... الخ، ولكن ما نؤكده أن هذه المرحلة – مرحلة الاستقلال- تمثل خيارا إستراتيجيا وبناء المؤسسات، وإصلاح كل ما دمره الاستعمار، حيث كان الإعلام المكتوب لسان حال الحزب الواحد، وذلك بقيامه بتعبئة همم الرأي العام وإطلاعه على المشاريع والمؤسسات والهياكل القاعدية، لكسب ثقة الجماهير، وكذلك تفادي ظهور المعارضة التي – حتما- ستعيق التنمية الشاملة.

4-2- مرحلة الالتزام:

- تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات، كان للحكومة والحزب الواحد فيها سلطة الاحتكار لهذه الوسيلة.

1- الفترة الأولى (1962- 1965): وهي فترة قصيرة نسبيا، امتدت من الاستقلال (5 جويلية 1962) إلى 19 جوان 1965 تاريخ نتيجة الرئيس "أحمد بن بلة"، وتميزت هذه المرحلة بسيطرة السلطة بشكل يكاد يكون مطلقا، وكانت دائما الحجة أن استعادة السيادة الوطنية لا بد أن يعقبها حتما تحكم في مجال السياسة الإعلامية [4]، تميزت هذه المرحلة كذلك بغياب نصوص جزائرية تنظيم هذا القطاع، وبإنشاء يومية

"Le peuple" و"الشعب" عام 1962 ومجلة "الجيش" و(Révolution Africaine) (1963)، وذلك بالموازاة مع تأميم اليوميات الفرنسية التي كانت تصدر في أهم المدن الجزائرية L'Echo d'Oran – la dépêche de Constantine- La dépêche d'Algérie- L'Echo d'Alger) لتعوض بيوميات جزائرية تصدر باللغة الفرنسية (Ennasr – Oran – Républicain – El djoumhouria – Alger soir) ومن جهة أخرى سمح ليومية (Alger Républicain) الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائري، باستئناف نشاطها في اليوم الأول من الاستقلال، وذلك عكس صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كانت رائدة الإعلام الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي.

- وكانت هذه اليوميات متشابهة المضمون ومتواضعة النوعية، مما جعل سحبها مجتمعة لا يتجاوز 80 ألف نسخة، بينما كانت الصحف الفرنسية المهيمنة على الساحة الإعلامية، تسحب مجتمعة 125 ألف نسخة، قبل تأميمها عام 1963 وبعد هذا التأميم خلفتها في هيمنتها الصحف الفرنسية الآتية من باريس (Libération – Le monde)، قبل أن تمنع بدورها في المرحلة الموالية، وكان هذا التفوق راجع أساسا إلى الخبرة الطويلة، الإمكانات المادية الكبيرة، والقراء التقليديين حتى في الوسط الجزائري. [5]

- رغم كل هذا فإن السياسة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة تجاه الصحافة المكتوبة تمثلت في أهداف ثلاثة سعت لتحقيقها [6] هي:

1- جزأرة الصحافة التي كانت تصدر غداة الاستقلال.

2- هيمنة الحكومة والحزب على النشاط الصحفي.

3- إقامة نظام اشتراكي للصحافة الوطنية.

وكتقييم للسياسة الإعلامية التي كانت سائدة آنذاك أن النظام الحاكم أقام لمواجهة الصحافة المستقلة والكولونيالية بعض الطرق مكنته من فرض هيمنته على قطاع الإعلام منها: [7]
أولا: إصدار صحف تابعة له، ثانيا: مراقبة الصحف الوطنية المستقلة.

ما يجدر ذكره أن هذه المرحلة تميزت بالفوضى والغموض وغياب سياسة إعلامية واضحة.

2- الفترة الثانية: (1965- 1979): والتي تمتد إلى ما بعد وفاة الرئيس هواري بومدين واستلام الرئيس "الشاذلي بن جديد" السلطة، حيث تم سنة 1979 انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي وافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام، فانعقاده إذن يعتبر حدثا سياسيا وإعلاميا مهما.

- فبعد (التصحيح الثوري) الذي قامت به السلطة، إنشاء المجلس الثوري الذي غدا هو المتحكم في مقاليد الحكم بما فيها توجيه قطاع الإعلام الذي كان يتميز بعدم الوضوح من جراء تدخل الصحافة المستقلة شيئا ما عن الصحافة التابعة لقطاع الدولة، بما أن تغير نظرة القيادة والإستراتيجية التي اتبعها، عجل بروز قطاعات أخرى على حساب قطاع الاتصال الذي أهمل كلية ليفسح المجال إلى الجانب الاقتصادي الذي اعتبر حجر الزاوية في إعادة مصداقية الدولة وهيبة السلطة، وأضف إلى ذلك أن الإعلام في هذه الفترة بالذات عرف تركيزا على الوسائل السمعية البصرية، دون قنوات الاتصال الأخرى [8]، ولهذا نجد من يسمي هذه الفترة بمرحلة التركيز على الإعلام السمعي البصري.

- زيادة على ما ذكرناه، تميزت هذه الفترة بتطور وتوسع معتبرين، وبظهور أول لائحة خاصة بالإعلام – كما قلنا- أوكلت للصحافة دور الخدمة العمومية وقننت تبعيتها للحكومة، كما تميزت هذه الفترة بتوقف يومية "الحزب الشيوعي الجزائري" في إطار صفقة سياسية مع الحزب الحاكم، ويومية (Le soir d'Alger)، كما تم تحويل يومية (Le peuple) إلى (El-Moudhahid) هذه الأخيرة التي أعطي لها دفع كبير، وأصبحت تسيطر على ساحة الإعلام المكتوب في الجزائر، إلى حين المرحلة الموالية، (203 آلاف نسخة لوحدها) مقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978). [9]

- في نوفمبر 1967 أصدرت قوانين تجعل من اليوميات ذات طابع تجاري وصناعي، وتجعل مدير المؤسسة صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي، ولكنه يبقى تحت وصاية وزارة الإعلام ذو التوجه الإعلامي والسياسي.

- وظلت باقي يوميات المرحلة الأولى على حالها مع ظهور أهم أسبوعية متفرنسة بعد الاستقلال (El Hadaf)، وأول مجلة دينية خاصة بالفرنسية (Que sais-je de l'Islam)، وعدة مجالات وزارية وقطاعية بالعربية، الثقافة (عام 1970)، الأصالة،

ألوان، الوحدة، منبر الاقتصاد، الفلاح، الجزائرية، الشرطة، أول نوفمبر، الثورة والعمل... بالإضافة إلى ذلك، فقد تميزت هذه المرحلة بإقامة نظام اشتراكي للإعلام، ووضع جميع الصحف تحت وصاية الإعلام، وتركيز الاهتمام على الوسائل السمعية البصرية، على حساب الإعلام المكتوب، كما عرفت هذه المرحلة التعريب التدريجي لكل من يوميتي "النصر" بالشرق الجزائري (ابتداء من 1972) و"الجمهورية" بالغرب الجزائري (ابتداء من 1976 فقط، رغم قرار التعريب شمل الاثنين في آن واحد.[10]

جدير بالذكر هنا أن دستور 1976 قد كرس حق المواطن في الإعلام ثم في الجهة المقابلة حث على الملكية العامة لوسائل الإعلام وبالتالي يجعل من الإعلام وظيفة مثل بقية الوظائف التي تعتمد على الدولة من جميع النواحي... لكن على المستوى العملي بقيت هذه المواد القانونية مجرد أفكار، وكخلاصة لما سبق نقول بأن هذه الفترة لا تختلف عن سابقتها من حيث الرقابة والقيود والتوجيه الإيديولوجي المتبع في السياسة الجزائرية بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين.

3- الفترة الثالثة (1979-1989): تسمى هذه المرحلة بمرحلة الإعلام الحزبي الموجه، فقد عرفت سنة 1979 انتقال السلطة السياسية في الجزائر إلى نخبة حاكمة ذات قناعة سياسية وأيديولوجية معينة إلى جماعة أخرى تربت في أحضان النظام السياسي السابق، لكنها غير متشبعة بأفكاره ومناهجه، فكان لا بد من أن تغير إستراتيجية العمل، وهذا التغيير مس العديد من القطاعات، وأهمها قطاع الإعلام [11]، وهو ما نراه لاحقا، فتميز كذلك بظهور مجلة دينية رسمية جديدة "العصر"، وبعض المجلات الإسلامية الخاصة مثل: "التذكير" (البديل المعرب لمجلة Que sais-je de l'Islam) و"الإرشاد" وأسبوعيات: "المنتخب"، "أضواء"، "المسار المغربي" باللغتين،... ويوميتين مسائيتين عام 1985 هما: "المساء" بالعربية، و"آفاق" (Horizon) بالفرنسية... مثلت كلها بعض الانفتاح الإعلامي والتحول المحتشم في المسار السياسي للبلاد، الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية، بدلا من الطابع السياسي، ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية، وإمكانيات مادية، مما ساعد على تنشيطه ونشوء نوع من التنافس بين اليوميات

الصباحية بالأسبوعيات، واليوميات المسائية، التي بدأت تفرض نفسها، إلى حين مرحلة جديدة وتوجه مغاير.

- وأما فيما يخص الصحف الجهوية (وكلها صادرة بالعربية) فلم تتمكن من التطور وتأدية دورها التواصلي التقريبي المنوط بها، وذلك لأن المسؤولين تصوروا هذا التقريب من الزاوية التقنية فقط، لأن ما كان يهم هو إيصال الرسالة من القمة إلى القاعدة (وليس العكس) (...)، إن أهم إصدارين لجهويتين: "النصر" (60-80 ألف نسخة) و"الجمهورية" (30-50 ألف نسخة) لا يخصصان سوى الصفحة الواحدة، من 16/14 صفحة للجهويات والمحليات، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة لم تسلم هي الأخرى – على غير المتوقع مع الانفتاح الجديد- من التميز في التعامل الإعلامي الرسمي بين الصحف العربية والصحف الصادرة بالفرنسية، فقد حظيت مسائية (Horizon) باهتمام ودفع كبيرين، كما استمر تفضيل يومية (El Moudjahid) على غريمتها "الشعب" التي لم تزود مثلا بنظام الطباعة عن بعد (Téléimpression et fac-simité) إلا في أكتوبر 1988، بينما استعملت (El Moudjahid) منذ منتصف السبيعنات، كما ظلت أسبوعية (Algérie Actualité) على عكس عزيمتها "أضواء" المهجورة ماديا وإعلاميا وبشريا، الابن المدلل لوزارة إعلام جزائرية أقصت العربية من قاموس مخاطب بها، ومراسلاتها والصحف العربية في مجال اهتماماتها ودعمها إلى مجال تهميشها والضغط عليها... – حيث كانت "مديرية الإعلام المعرب"- حسب نائب مديرها آنذاك: حبيب راشدين – تضطر عند الوشاية بها إلى تلخيص محتوى كافة العناوين المعربة وترجمتها إلى الفرنسية للسيد الوزير [12]،... فإذا أردنا أن نحكم هذه الفترة نقول إن الإعلام كان موجها من طرف الحزب الواحد، فهو الذي كان سائدا وفرض منطقة – دون الخوض في الأسباب- غير أن الأحداث السياسية الوطنية والدولية جعلت هذا المنطق المعمول به يبدأ في الإندثار بشكل ملفت للانتباه خصوصا من خلال الرئيس آنذاك في سنة 1982، وما حمله من كشف غير منتظر للأوضاع الاجتماعية، ساهمت في تغيير اللوحة الإعلامية التي ستعرف مع نهاية 1988 العديد من التموجات [13]، وبالتالي الدخول في عهد جديد لم

تعرفه الجزائر ما بعد الاستقلال، كان له بالغ الأثر على قطاع الإعلام عموما والصحافة المكتوبة الجزائرية بصفة خاصة جدا، وهو ما سنوضحه لاحقا.

- خلاصة لما سبق ذكره، فإن الصحافة الجزائرية على تباين مراحلها الثلاثة منذ الاستقلال وإلى غاية عام 1989، عرفت الاحتكار من طرف السلطة والحزب الحاكم، وتسخير هذه الوسيلة في الدفاع عن الأيديولوجية السائدة آنذاك، وبالتالي صحافة هذه الفترة هي صحافة التزام وخضوع والقوانين أكدت ذلك... لكن بعد عام 1989، عرفت الجزائر تغيرات جذرية على الصعيد السياسي ثم الإعلامي، نقلت توجه أيديولوجي مغاير لما سبق.

4-3- مهنة الصحافة والتشريعات:

إن دولة كالجزائر لم تعرف التشريعات الإعلامية إلا فيما بعد، ولكن هذا لا يعني غياب مواد ونصوص قانونية منظمة للصحافة، وإن لم تكن نابعة من الإرادة السياسية للبلد آنذاك، فقد تم العمل بقوانين المستعمر، طبقا للقرار الذي اتخذه المجلس التأسيسي في ديسمبر 1962 مادام لا يتعارض مع السيادة الوطنية وما عدا هذا فإن القطاع كان رهن الظروف ولا يخضع لأي خطة معينة، وقد كان الفضاء الإعلامي في هذه الفترة يتميز بنوع من حرية التعبير والملكية الخاصة، وقد أكد على هذا دستور 1963 في المادة (19) حيث جاء فيها أنه: "تضمن الجمهورية الجزائرية حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، حرية الجمعيات، حرية الكلمة، والتدخل عموما، وحرية الاجتماعات" ومعنى هذه المادة أن الحقل الإعلامي الذي ركز عليه دستور 1963 كان يهدف إلى مواصلة منح فرص التعبير للأفكار التي تكوّن البنية الفكرية لثورة التحرير [14]، مواصلة لنشر أيديولوجية الحزب الحاكم وتعزيز التنظيم السياسي، وهكذا استمرت النظرة "الضيّقة" لقطاع الإعلام ولم تخصص له الدولة الجزائرية العناية والاهتمام والدراسة، رغم وجود بعض المواد القانونية... وعليه سنتناول موضوع التشريعات الإعلامية في الجزائر من خلال:

4-3-1- قانون الإعلام 1982: لقد عكفت اللجنة الوطنية للتشريع (C.N.L) على تحضير قانون للإعلام يعوض مجموع التشريعات السابقة التي تدخل في إطاره، وهو قانون الإعلام الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في 31 ديسمبر 1981، ودخل حيز التنفيذ في 1982 [15]، فلقد صدر هذا القانون يوم 06 فيفري 1982، وهو أول قانون يخص القطاع منذ الاستقلال، وبالتالي تم إلغاء التشريعات الموروثة من عهد الاستعمار وذلك بموجب الأمر الصادر في 1973/07/05، فكل النصوص المعتمدة خلال سنوات (1962-1980) كانت تعالج القضايا الخاصة بالملف منفصلة ومجزأة، من ذلك قانون المؤسسات المؤسسات الصحفية في نوفمبر 1967، وكذا قانون الصحفي في سبتمبر 1968، وقانون النشر (أفريل 1973).

- قبل "الولوج" إلى محتوى هذا القانون الإعلامي نذكر أن الجزائر تفتقد إلى ما يسمى بالتراث الإعلامي، لاعتمادها فيما سبق – كما أكدنا- على التراث الاستعماري بكل تناقضاته، ومنه فليس غريبا أن يحمل قانون الإعلام لعام 1982 نقائصا وتناقضات والبعد عن الواقع المعيش، وهذا ما سنؤكده فيما بعد، أما إذا عدنا إلى محتويات هذا القانون نجدها تشكل (119) مادة، توزعت على خمسة (05) أبواب وتسع (09) مواد تضمنت المبادئ العامة.

* المبادئ العامة، أول مبدأ يؤكد أن الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية (المادة 1)، يعني أن الإعلام يعبر بقيادة جبهة التحرير الوطني، وفق الاختيارات الاشتراكية أما المبدأ الثاني، فأقر بحق المواطن في الإعلام واعتبره حقا أساسيا لجميع المواطنين، والمبدأ الثالث يتعلق بلغة صدور النشريات، حيث أن اللغة الوطنية يجب تعميم استعمالها في الأجهزة المكتوبة والمسموعة وكذا المرئية (المادة 04).

والمبدأ الرابع خاصة المادة (03) منه تؤكد توجيه النشريات الإخبارية العامة ووكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون والصحافة المصورة هو من اختصاص القيادة السياسية للبلاد وحدها، وهو يعكس سيطرة الدولة على وسائل بث الخبر... والمبدأ الخامس والأخير وفيه تأكيد على الدور السياسي والتربوي والاجتماعي الذي يجب على المؤسسات الإعلامية أن تلعبه. [16]

- وخلاصة هذه المبادئ هو الاحتكار الكلي لكل وسائل الإعلام وجعلها أداة تحركها كيفما تشاء، وبالتالي النظر إلى الصحافة على أنها سلاح دعائي يكرس المبادئ الشمولية التسلطية للدولة الجزائرية.

- وإذا أتينا على ذكر الأبواب الخمسة لهذا القانون، وباختصار نجد: [17]

* الباب الأول: ويهتم بالنشر والتوزيع (وهو محتكر من طرف السلطة)، الباب الثاني: ممارسة المهنة الصحفية، فتشير المادة (45) إلى: "أنه تمنح للصحفي المحترف الأول مرة الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونا: [18]، أما المادة (47) وضعت حدودا لممارسة هذا الحق في حالة ما إذا كانت المعلومات المقدمة لهذا الصحفي من شأنها (أن تنال من الأمن الداخلي والخارجي للدولة (...) أو تمس بكرامة المواطن وبحقوقه الدستورية، والباب الثالث من القانون تحت عنوان: توزيع النشرات الدولية والتجول للبيع، حيث تنص المادة (60) أن الدولة تتولى احتكار توزيع النشريات الدورية والوطنية والأجنبية، في كامل التراب الوطني، أما الباب الرابع: الإبداعات الخاصة والمسؤولية والتصحيح، فقد جاء في المادة (71) أن "المدير وصاحب النص أو النبأ يتحمل مسؤولية كل نص مكتوب في نشرية دورية أو كل نبأ تنشره الوسائل السمعية البصرية..." إذ يجب هنا معرفة صاحب النص قبل نشره أو ما يسمى الرقابة القبلية.

- الباب الخامس والأخير: الأحكام الجزائية، فالمادة (43) مادة تبين العقوبات والجزاءات المترتبة عن مخالفة أحكام هذا القانون....

- إذا أردنا إبداء ملاحظات أولية وبسيطة عن قانون الإعلام 1982، نقول بأنه جاء بأحكام تنظيمية لبعض أعمال الإعلام ولم يطلع قط بمهمة توضيح إشكالية مهنة الصحفيين ضف إلى أن العديد من نصوصه لم تطبق في الميدان، كذلك نلاحظ أن هذا القانون أقر احتكار الإنتاج والتوزيع فيما يخص الإعلام المكتوب والمصور للدولة ولا يجوز للأفراد من رجال الأعمال والمستثمرين الذين يودون العمل في هذا القطاع الحساس لهم امتلاك أو خلق مؤسسات إعلامية خاصة [19]، وعموما هذا القانون يكرس الهيمنة

المطلقة للدولة على قطاع الإعلام وفق ما تقتضيه المصلحة، خاصة التمسك بقطاع السمعي البصري دون سواه، وهذا ما سيتضح في قانون الإعلام 1990.

4-3-2- قانون الإعلام 1990: نظرا لما جاء في دستور فبراير 1989، من إشادة بمبدأ حرية التعبير والذي أكده على وجه الخصوص منشور 19 مارس 1990، جاء قانون الإعلام الجديد في جو يعرف الانتقال من نسق سياسي إلى نسق آخر مغاير تماما للأول.

- صدر قانون الإعلام الجديد في 3 أفريل 1990، متضمنا تسعة (09) أبواب تتدرج تحتها (106) مادة، وهذه الأبواب انطوت على:

- الباب الأول: أحكام عامة [20] حوت تسع (09) مواد، فقد جاء في المادة (02)، "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية... وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35، 36، 39، 40 من الدستور"، ثم يوضح كيفية ممارسة الحق في الإعلام، من خلال المادة (04) فيما يلي: عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام- العناوين والأجهزة التي تملكها أو تنشؤها الجمعيات ذات الطابع السياسي- العناوين والأجهزة التي ينشؤها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري- ويمارس من خلال أي سند اتصالي كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفوني، وهذا توجه جديد يسمح بإنشاء أجهزة إعلامية خاصة إلى جانب أجهزة ووسائل إعلام الدولة، وهذه إضافة جوهرية وأساسية في هذا القانون، في حين كانت المادة (06) محددة للغة النشريات الدورية، حيث (تصدر النشريات الدورية للإعلام العام باللغة العربية...) وهو كذلك توجه جديد وموقف صريح للسان الأمة، أما فيما يخص المواد (7-8-9) تعلقت بالمجلس الأعلى للإعلام، والحكومة في كيفية الممارسة الإعلامية.

- ما يلاحظ على هذه الأحكام العامة اختلافها الجذري عن الأحكام العامة لقانون الإعلام 1982، الذي عكس منذ البداية احتكار السلطة للإعلام، ولكن قانون الإعلام

1990 من المبادئ العامة أظهر توجه السلطة الجديد، من خلال حرية ممارسة الإعـــلام وحرية الامتلاك لبعض وسائله.

- فإذا عدنا إلى باقي محتوى هذا القانون، نجد في الباب الثاني (تنظـــيم المهنـــة) [21]، فتم في الفصل الأول تحديد العناوين والأجهزة التابعة للقطاع العام) والمهمـــة التـــي يجب أن تضطلع بها، وعموما من المادة (10) إلى المادة (13) فهذه المواد الأربع احتوت على جملة من الأفكار تجمع في عمومها على ضرورة ضمان المساواة فـــي إمكانيـــات التعبير عن تيارات الرأي والتفكير وكذا التكفل بتشجيع بث الثقافات الشـــعبية وترســـيخ الوحدة الوطنية والقيم العربية الإسلامية في المجتمع [22]، في حين أن الفصل الثاني مـــن الباب الثاني فإنه تضمن (13) مادة من المادة (14 إلى المادة 27) وجاءت تحت عنـــوان (إصدار النشريات الدورية) وتضمنت مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية النشر وتحديد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا الأمة وهذا مع التأكيد علـــى احتـــرام النظـــام والآداب العامة في إطار يراعي خصوصيات الانتماء.

ما يلاحظ على هذا الفصل، خاصة المادة (26) حددت طبيعة العمليات الإشـــهارية وضرورة عدم تطرقها: "... يجب ألا تشمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان مـــن شأنه أن يشجع العنف والجنوح"، كما أكد هذا الفصل على حـــق الطفـــل مـــن دوريـــات ونثريات تستهدفه.

- أما الباب الثالث (ممارسة مهنة الصحفي) يحوي المواد (من المـــادة 28 إلـــى المادة 40)، فقد تناول تعريف الشخص الذي يقوم بمهنة العمل الصحفي وواجباته وحقوقه [23]، فقد جاء في المادة (30) أن المجلس الأعلى للإعلام يحدد شروط بطاقـــة الصـــحفي المحترف وكل ما يتعلق بها، أما المادة (31) ففيها إمكانية العمل في الجزائر لصـــحافيين أجانب، وجاءت المادة (33) بأنه: "تكون حقوق الصحافيين المحتـــرفين فـــي الأجهـــزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية أو السياسية" كما أعطت المادة (34) حق الصحفي في الاستقالة والتعويض عن ذلك إذا غيرت الوسيلة الإعلامية خـــط تحريرها، ثم حق الصحفي المحترف في الوصول إلى مصدر الخبر (المادة 35) ولكـــن هذا الحق يستغل ما لم (... ألا تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنيـــة أو أمـــن

الدولة...) المادة (36) لكن هذا المساس تتعدد أشكاله وبالتالي تستعمله السلطة لصالحها كذريعة لتعزيز موقفها على حساب الحق في الوصول إلى الخبر ومصادره، كما أوصت المادة (40) على ضرورة تحلي الصحفي باحترام أخلاق وآداب المهنة وما تدعو إليه.

- أما الباب الرابع (المسؤولية وحق التصحيح وحق الرد) ضم (12) مادة (من المادة 41 إلى المادة 52) وتناول في مجموعه مسؤولية النشر وطرق الرد وكيفيات التصحيح، وعليه فقد ورد في المادة (52): "يجب على أجهزة الإعلام المكتوبة أو المنطوقة أو المصورة أن تنشر أو تبث مجانا أي حكم نهائي بانعدام وجه الدعوة على شخص اتهمته هذه الأخيرة" [24]، غير أن الباب الخامس (النشر والتوزيع والبيع بالتجول) من المادة (53 إلى 58) فقد أفرد بالحديث حول قضايا توزيع النشريات الدورية، وضرورة اشتمال التصريح بالبيع المتجول على كل المعلومات الحقيقية المتعلقة بالمنتوج الإعلامي، بالإضافة إلى قضية توزيع الحصص الإذاعية الصوتية والتلفزيونية والتي أوصت فيها المادة بضرورة إخضاعها إلى مقاييس علمية [25]، ثم نلاحظ أن الباب السادس (المجلس الأعلى للإعلام) تناول عبر 18 مادة هيئة المجلس الأعلى للإعلام من حيث صلاحياته وتشكيلاته ورسم مختلف العلاقات التي تتم بينه وبين المتعاملين في قطاع الإعلام والصحافة من ناشرين وموزعين وصحفيين، وكذا جهات وهيئات مختصة في الميدان، غير أن الملاحظ أن تخصيص هذا الكم الهائل من المواد لهذا المجلس من دون أن تكون له فاعلية على صعيد الممارسة هو أمر مبالغ فيه، فأين مواقفه من الأوضاع التي تشهدها المهنة والتي قاربت في إحدى الفترات العصبية على الاندثار بسبب الضغوط والتهديدات من جراء تصاعد العمليات الإرهابية.

- أما شق العقاب أو ما اصطلح على تسميته في القانون بالأحكام الجزائية التي تصدرت الباب السابع، فالبارز أنها جاءت معاكسة لروح مبدأ حرية التعبير والممارسة الإعلامية الجادة، فمن المادة (77) إلى المادة (99) كانت عبارة (... يعاقب....) والتي وردت في 18 مادة بالإضافة إلى عبارة (يتعرض) هي السمة الغالبة على هذا القانون، فلم يترك المجال للإبداء الخاص، فأصبح الصحفي لا يكتب بقدر ما يراعي أولا ما يكتبه

سوف يدخله السجن أم لا؟.... وباقي الأبواب اشتملت على أحكام ختامية وأخرى انتقالية لها صلة بأمور تنظيمية لمهنة أصحاب المتاعب [26]....

خلاصة لما سبق ذكره بخصوص قانون الإعلام 1990 الذي جاء في خضم ملف الإصلاحات السياسية الشاملة التي جاء بها دستور فبراير 1989، وقد تأخر بحوالي سنة تقريبا، وكان هذا التأخير طبيعي جدا نظرا للصراعات والحساسيات التي كانت تتصارع من أجل الاستيلاء على هذا القطاع الهام، لكن هذه التجربة في مجال الإعلام لم تقتصر على قانوني الإعلام (1982) و(1992) لتعدل وتضيق الخناق على الصحافة الجزائرية بفضل تعديل قانون العقوبات في 16 ماي 2001، هذا التعديل الذي لقي استهجانا كبيرا من قبل الصحافيين خاصة.

4-3-3- تعديل قانون العقوبات (2001)

لقي هذا التعديل سخط واستهجان كل الإعلاميين والمدافعين عن الحريات، وهو إجراء سلطوي يضيق الخناق على مهنة الصحافة وينقص من الخطوات العملاقة للصحافة الجزائرية على مستوى المنطقة العربية على الأقل، هذا القانون الذي يجرم الصحافيين والمؤسسات الإعلامية من خلال التعرض إلى الشخصيات العمومية... ولكن قبل الخوض في هذه التعديلات لا بد من معرفة أنواع المخالفات التي تصدر من قبل الأفراد أو المؤسسات، فحسب قانون العقوبات الجزائري تقسم الجرائم إلى:

- المادة 27: "تقسم الجرائم تبعا لخطورتها، جنايات وجنح ومخالفات، وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنايات أو الجنح أو المخالفات" وجاء في المادة 28 ما يلي: "لا يتغير نوع الجريمة إذا أصدر القاضي فيها حكما يطبق أصلا على نوع آخر منها، نتيجة لظرف مخفف للعقوبة، أو نتيجة لحالة العود يكون عليها المحكوم عليه" وتنص المادة الموالية على تشديد العقوبات، فجاء في المادة 29: "يتغير نوع الجريمة، إذا القانون حث على عقوبة تطبق أصلا على نوع آخر أشد منها، نتيجة لظروف مشددة" [27].

- نظرا لتغير الظروف السياسية والإعلامية ودخول الجزائر مرحلة التعددية، ونظرا لنقص قانون الإعلام (1990) ارتأى المهتمون بهذا المجال إنشاء قانون إعلامي جديد يسد الثغرات الموجودة على مستوى الممارسة العملية، وبالفعل فقد طرحت الحكومة ضمن برنامجها الذي نوقش في البرلمان، مشروع قانون إعلامي يتضمن من بين ما يتضمن: منح أفضلية خاصة لمشاكل الصحافة المستقلة الفتية وإيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات المادية، خاصة الطبع والتوزيع، كما أعلن من جهة أخرى حماية وجود الصحافة المسماة "مستقلة" لأنها تعتبر واحدة من ركائز، العملية الديمقراطية، لكن هذا المشروع بقي حبيس الأدراج ولم ير النور قط، فبتاريخ 16 ماي 2001 صادق البرلمان الجزائري على قانون العقوبات المعدل الذي عرضه وزير العدل في جلسة صاخبة بفعل (207) صوتا لصالح القانون، مقابل (118) صوتا، وتدور كل التعديلات حول مسألة القذف الصادر من الصحفيين أو الأئمة تجاه رموز الدولة والهيئات النظامية [28]، ناهيك عن السب والشتم المحظورة قانونيا، خاصة إذا كانت هذه الجرائم لا تستند إلى واقعة، فقد

جاء في المادة (297) من قانون العقوبات أنه: "يعد سبا كل تعبير مشين، أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد واقعة" [29]، أما "القذف" فقد جاء في المادة 297 من قانون العقوبات الجزائري ما يلي: "يعد قذفا كل إدعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف، واعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به، أو إسنادها إليهم، أو إلى تلك الهيئة، ويعاقب على نشر هذا الإدعاء أو ذلك مباشرة أو بطريق إعادة النشر حتى ولم تم ذلك، على وجه التشكيك، أو إذا قصد به شخصا أو هيئة دون ذكر الاسم، ولكن كان من الممكن تحديدها من عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو اللافتات أو الإعلانات موضوع الجريمة" [30]، مما لا يدع مجالا للشك أن ما قاله الأستاذ "خالد محمد خالد" في كتابه (أزمة الحرية في عالمنا) يتماشى ووضعية الصحافة الجزائرية، إذ قال: "لقد قلنا من قبل أن الصحافة المؤممة هي إلى حد كبير شئنا أم أبينا واقعة تحت سلطة الحكومة، الأمر الذي يجعل الصحفي يلتفت حواليه عشرين مرة، قبل أن يكتب كلمة أو ينشر خبرا أو أن يحرر نقدا" [31]، وتبعا لما نشرته وزارة العدل ما بين سنة (1998، 1999) يظهر أن جل المتابعات القضائية التي بوشرت ضد الصحفيين أو مؤسساتهم كلها شكاوى ناجمة عن أشخاص طبيعيين، وهذه الشكاوي في غالبيتها تتزوي تحت القذف والوشاية الكاذبة، المعاقب عليها طبقا للمواد (2-6-9)، ومنه جاءت عدة تعديلات في قانون العقوبات (2001) من بينها نذكر المادة (144 مكرر) المتضمنة عقوبة من ثلاثة (3) أشهر إلى إثني عشر (12) شهرا سجنا وغرامة تتراوح ما بين (50000) دينارا جزائريا و(250000) دينارا جزائريا لكل من يهين رئيس الجمهورية بكلمات تحمل السب والقذف مهما كانت الوسيلة الإعلامية أو بواحدة من هذين العقوبتين، وتتضمن نفس المادة (مكرر 1) أنه "في حالة خرق ما تنص عليه هذه المادة، فإنه يتم مصادرة المنشور اليومي أو الدوري أو أي نوع آخر، ويتابع صاحب القذف والمسؤولين على النشرية والتحرير وتنعكس على الجريدة نفسها" التي تدفع غرامة مالية تتراوح بين خمس مائة ألف (500000) دينارا جزائريا إلى خمسة (05) ملايين دينارا جزائريا.

- وتنص المادة (87 مكرر 10) عقوبة ثلاث (3) سنوات إلى خمس (05) سنوات سجنا ضد كل شخص ينشر خطابات تحمل تصريحات ضد وحدة وتماسك المجتمع [32]،

مما أعطى "الضوء الأخضر" للسلطة بإلصاق التهم والزج بالصحافيين في السجون وغلق المؤسسات الإعلامية... مما جعل الجزائر تتأخر في مجال احترام الحريات حيث أصبح الواقع يفيد أن هناك إجراءات عملية للانغلاق والردع أكثر منها نحو الانفتاح، والجزائر في هذا الشأن متأخرة مقارنة مثلا بالمغرب حسب تقدير المنظمة الأمريكية (Freedom House) نظرا للقوانين الزجرية في حق الصحافيين الجزائريين [33] مما جعل الأصوات تتعالى من قبل المنظمات المهتمة بحرية الصحافة، حيث سنتطرق في آخر نقطة من البحث إلى مسألة الصحافة الخاصة كتجربة رائدة في الجزائر.

- جدير بالذكر في الأخير أنه لا يكفي التشريع ووضع القوانين لإرساء مبادئ حرية الإعلام، ما لم تكن هناك إرادة حقيقية من طرف السلطة لتخرج من – إن صح التعبير - "انفصام الشخصية" الحاصل على مستوى التقنيين والواقع اليومي.

4-4- مشاكل الصحافة في الجزائر

تدرك دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة ما للإعلام من أهمية سياسية في تشكيل الرأي العام، وأهمية اقتصادية في تدعيم خطط التنمية، والتنشيط الاقتصادي، وأهمية ثقافية من خلال إطلاع الناس على آفاق جديدة من المعرفة والثقافة، وأهمية اجتماعية بتأثيرها على أشكال أنماط الحياة الاجتماعية السائدة لذا فإن هذه الدول تسيطر سيطرة مباشرة – من خلال ملكية وإدارة وسائل الإعلام- على الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء، وفي دول أخرى تسيطر على ما يتعلق بوسائل الاتصال الجماهيري، من إذاعات وصحف ودور نشر ووكالات أنباء، ووكالات إعلان...الخ.

- وتكاد تلتقي معظم الدول في وضع قوانين العمل الإعلامي وخاصة من خلال قوانين المطبوعات واللوائح المنظمة العمل الإعلامي، ومثل هذه القوانين تؤثر على إدارة المؤسسات تأثيرا مباشرا، وغير مباشر، فهي تؤثر على طبيعية الرسالة الإعلامية، كما تؤثر على التوظيف، وعلى عملية النشر ذاتها وعلى اتخاذ القرار [34]، وبالتالي تعاني الصحافة المكتوبة من مشاكل عدة أولها المشاكل القانونية وما ينتج عنها، ثم تعقبها جملة من المشكلات تباعا.

- ومشكلات الصحافة في الجزائر لا تخرج عن هذا الإطار، حيث نتجنب الخوض في المشكلات القانونية – التي تناولناها في عنصر التشريعات الإعلامية، كما أننا سندلل عليها عمليا في آخر عنصر في الفصل- ولكن سنخوض في بعض المشكلات – ولو بشكل مبسط، والمتمثلة في:

4-4-1- مشكلات الطبع: هذا المشكل متعلق بطبيعة ملكية الصحافة، هذه الملكية التي لا تخرج في عمومها عن ثلاثة أنواع؛ يقوم النوع الأول منها على الملكية الخاصة للصحف سواء اتخذت هذه الملكية شكل ملكية الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الخاصة، وهو النوع الذي يسود النظام الليبرالي، أما النوع الثاني من ملكية الصحف، فهو يقوم على الملكية العامة، سواء اتخذت هذه الملكية شكل الملكية المباشرة للحكومة من خلال المؤسسات والهيئات العامة، أو اتخذت شكل ملكية الحزب الحاكم، وهذا النوع من الملكية العامة للصحف هو الذي يسود النظام الصحفي الاشتراكي، أما النوع الثالث من الملكية فهو الذي يقوم على الملكية المختلطة للصحفي أي أنه يسمح بالملكية الخاصة للصحف إلى جانب الملكية العامة، وهو الذي يسود النظام الصحفي السلطوي [35]، والجزائر تأخذ بهذا النظام وهذا بعد التعددية المزدوجة (السياسية والإعلامية)، الشيء الذي جعل الصحافة في هذا البلد لا تعاني من مشكلات الطبع فحسب، ولكن أيضا ما ينجر عن الطبع من تدخل للسلطة – وهو الأخطر- في مضمون الرسائل الإعلامية وتوجهاتها بحيث صارت الصحافة ذات الطابع العمومي أو (صحافة الخدمة العمومية) المملوكة للدولة أو الموالية لها من خلال نشر أيديولوجية السلطة، تعرف الرعاية والدعم المالي خاصة، سواء أكان هذا الدعم سريا أو علنيا، من جهة ودعما مباشرا أو غير مباشر من الحكومة [36]، وبالتالي الانتشار الواسع، وهذا سواء من حيث الطبع الجيد (الورق- الألوان) أو الظهور اليومي أو كذلك من حيث المعاملة الخاصة للمؤسسة الصحفية عامة، في حين تتعرض الصحافة المناوئة للسلطة في الجزائر إلى المضايقات والعقوبات- وتجربة الصحافة الخاصة خير دليل- وكذا التقطع في الصدور بسبب مشكلات في الطبع مختلفة في كثير من الأحيان... ولكن ما يجدر ذكره هو التجربة الرائدة لمحاولة امتلاك مطابع خاصة، فاستثناء مطبعتي "الوطن" (ELWATAN) و"الخبر" (الصحيفة الأكثر انتشارا على

الصعيد الوطني، فإن جميع المطابع مملوكة من الدولة [37]، وهذا ما يفسر شدة المعارضة أو الموالاة للسلطة، بحيث المؤسسات الصحفية الخاصة – على وجه الخصوص- كلما كانت أكثر استقلالية عن الحكومة كان خطها التحريري أكثر وضوحا.

4-4-2- مشكل شبكات التوزيع: ما يزيد من النيل من الحرية واستقلالية الصحافة مشكل التوزيع الذي يعتبر مساعدا قويا لتطوير الصحافة إذا كان مسايرا لها وملاءمته معها ويكون عرقلة لتطويرها إذا كان عكس ذلك، والجزائر لم تنتهج في هذا الميدان سياسة معينة وواضحة من البداية، فلقد بقيت رهينة الوضع الذي ورثته من الاستعمار سنين عديدة، ولم تبدأ تتخلص من هذه الوضعية إلا في السنوات القليلة الأخيرة، ومعنى هذا أنها مازالت تحت تأثير هذا الوضع، ويمتاز هذا الوضع بازدواجية التوزيع: توزيع الصحافة الوطنية وتوزيع الصحافة الأجنبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجد ظاهرة جديدة وهي إنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع على أنقاض شركة "هاشيت" وشركة "المواصلات" [38]، فمشكلة التوزيع في الجزائر طرحت في السابق – كما قلنا- قضية توزيع الصحافة الأجنبية في الجزائر، حيث كان توزيع هذه الصحافة يطغى على الصحافة الوطنية منذ الاستقلال، ففي سنة 1968 حذفت من التوزيع بعض الصحف التي كانت تحمل رسالة استعمارية وعنصرية، وفي سنة 1975 تقرر خفض حجم توزيع الصحافة من ناحية عدد الصحف، ومن ناحية عدد النسخ، فانخفض عدد الصحف من 291 إلى 261 وانخفض عدد النسخ من 433.384 نسخة إلى 324.042، والملاحظ أن هذه الأرقام تدل على أن عدد النسخ من الصحافة الأجنبية الموزعة في الجزائر كان يفوق بكثير عدد النسخ من الصحافة الوطنية من 1962 حتى سنة 1975 وأن في هذه السنة أصبح هناك نوع من التوازن بينهما [39]، والمشكل الأخطر من هذا – بسبب التفاوت- هو جعل الشركة الوطنية للنشر والتوزيع تتمسك بتوزيع الصحافة الأجنبية وتعتبرها كمورد أساسي لها، يغطي العجز الذي يسببه لها توزيع الصحافة الوطنية وأخذت لا تعير أي اهتمام بتوسيع شبكتها في التراب الوطني بحيث أن الصحافة الوطنية لم تكن توزع إلا في البلديات التي توزع فيها الصحافة الأجنبية فمن بين 677 بلدية موجودة في الجزائر لم يكن إلا 280 منها تصل إليها الصحافة الوطنية يعني 60% من البلديات الجزائرية لا تقرأ

الصحافة الوطنية [40]، لكن السياسة الإعلامية التي أتبعت فيما بعد جعلت الموازين تتغير خاصة بعدما ظهرت نوايا التعريب في الجزائر.

- إن الوضع الراهن للصحافة الجزائرية ينبئ بوجود مشاكل حقيقية على مستوى التوزيع، فلحد الآن مازال هناك مؤسسات صحفية تشتكي من عدم وجود جريدتها على مستوى كبرى عواصم البلاد، كما أن بعض المناطق من الجزائر – ربما- لا تصلها ولا جريدة واحدة، كحال الجنوب الجزائري، حتى ولو كانت هذه الصحف ذات انتشار واسع وتوزيع جيد، دون نسيان مشكل آخر هو التوزيع غير المنتظم للصحف خاصة اليومية... مما يساهم في غياب ما يسمى "بالقارئ الوفي".

4-4-3- مشكل الإعلان: لا بد من الذكر بأن الإعلان في الجزائر تأثر بنمطين سياسيين عاشتهما الجزائر، ففي عهد الجمهورية الأولى (الاشتراكية) فقد كان الإعلان (الإشهار) يعتبر أحد الأركان الأساسية لخدمة التنمية الوطنية، فقد أكدت اللائحة السياسة الإعلامية الصادرة عن الدورة السابعة للجنة المركزية أهمية تنظيميه وتوسيعه كأسلوب فعال ووسيلة إعلام تعرف بالإنجازات والمنتوجات الوطنية ليسهم في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الجماهير.

وحتى لا يوظف الإشهار لأغراض خاصة أو ينحرف عن الرسالة الواجب القيام بها، فقد نص قانون الإعلام على تولي الدولة احتكار الإشهار مع إسناد ممارسة هذا الاحتكار لمؤسسة أو مؤسسات عمومية وبغية النهوض بالإعلام الاقتصادي وتعزيز وتنمية الإعلام الإشهاري للتعريف بالإنتاج الوطني، فقد درس وصادق مجلس الوزراء المجتمع تحت رئاسة الرئيس "الشاذلي بن جديد" يوم 25 سبتمبر 1983 على إجراءات تهدف إلى تطوير الإعلام لصالح الإنتاج الوطني، وهكذا فقد تم تحديد ثلاثة أهداف أساسية وهي الاستعمال الأقصى للإنتاج الوطني وترقية الإنتاج الوطني داخليا وخارجيا وحماية الإنتاج وكبح عملية الاستيراد [41]، ولكن الإعلان في الصحافة الجزائرية اليوم يعرف احتكارا آخر رغم التعددية الإعلامية، فالوكالة الوطنية للنشر والإعلان مؤسسة رسمية تعنى بشراء المساحات الإعلانية في الصحف، وهي المسؤولة عن هذه العملية، ولا يحدث

هذا إلا بإيعاز من السلطة التي تتحكم في الإشهار الصادر عن الهيئات ومؤسسات الدولة، وبه توجه وتمارس الرقابة على الصحافة من خلال منحها أو حرمانها من مداخيل الإشهار التي تعتمد عليها كثيرا الدولة لضمان بقائها في الساحة الإعلامية، فمن الأسباب التي عاقت الصحافة أن تلعب دورا كاملا في نشر الإعلان هو استخدام الحكومة لأسلوب الضرائب على الإعلان كوسيلة للحد من نفوذ الصحف [42]، من جهة أخرى.

- على وجه العموم يقوم الإعلان التجاري بدور صغير نسبيا في الصحافة العربية، إذا ما قورن مثلا بذلك الدور الذي يقوم به في الصحافة الأمريكية، فبينما يستغل الإعلان في الصحافة الأمريكية كعمل تجاري في نظام الإعلان الاستهلاكي، ينظر إلى الصحافة العربية على أن لها بشكل أساسي أغراض أخرى مثل نقل المعلومات والتعليق عليها، بينما ينظر إلى الإعلانات بشكل واضح بأن لها دور ثانوي وحتى هامشي [43]، ولهذا الإعلان في الصحافة الجزائرية زيادة على ما ذكر يفتقر إلى الأسلوب العلمي لقلة الاعتماد على مهندسي الإشهار، وبالتالي فإن صحافتنا أمام رهانات كبرى إذا ما أرادت مواكبة متطلبات السوق والخدمة الزبونية.

- إذا أردنا تعداد مشكلات الصحافة في الجزائر فهي كثيرة، ونعتقد أن أولها القيد القانوني الذي تنتج عنه باقي المشكلات التي تعيق تقدم هذه الصحافة، هذا من جهة، وكذا الافتقار إلى دعم مالي كافي للصحيفة (....) زيادة عن الافتقار إلى المصداقية، حيث يصبح الصحفي ميالا إلى قبول الرشوة أو (أنه يبيع لمن يدفع أكثر) [44]، من جهة أخرى، أما بالنسبة للمشكلات سالفة الذكر، فإنه في الجزائر تقوم علاقة ثلاثية ما بين الجرائد والمطابع ووكالة الإشهار، حيث تمارس من خلالها المطابع ضغوطات شديدة – قد تصل إلى حد إيقاف السحب- على الجرائد الخاصة لدفع ديونها في الوقت الذي ترفض فيه وكالة الإشهار دفع مستحقات الجرائد، ففي الثمانينات انتزعت من صحيفة "الشعب" الناطقة بالعربية مطبعتها التي كانت قد قامت بشرائها من حصيلة أرباحها، ثم فرض عليها تغيير مقرها أكثر من مرة [45]، ناهيك عن إشكال التوزيع وما يتعلق به من آلات توزيع الجرائد وإلى مختلف نقاط البيع وفي الوقت المناسب، فهناك بعض الصحف لا تصل إلا بعد

منتصف النهار بسبب سوء التوزيع وهذا ما يحرم القارئ من الاطلاع على الأخبار، ويعرض الجريدة للكساد والخسارة.

4-5- تجربة الصحافة الخاصة:

إذا كانت الصحف في الجزائر و إلى غاية عام 1989 تابعة للنظام الحاكم، فان دستور 1989 الذي يسمح تشكيلات جمعيات سياسية ويقر بحرية التعبير و النشر، قد سمح للأحزاب بامتلاك صحف خاصة بها، وحتى للأشخاص الاعتباريين، ولو أن قانون الإعلام الذي عليه تقع مسؤولية تنظيم هذا المجال لم يرض به أغلبية الصحافيين، ومنه أصبحت البلاد تتوفر على نوعين من الصحافة، وهي صحافة القطاع العام أو ما يسمى بـ (صحافة الخدمة العمومية) وصحافة القطاع الخاص، إضافة إلى صحافة الأحزاب... وقبل الخوض في تجربة الصحافة الخاصة أو المستقلة في الجزائر، نشير إلى أن النظام الحاكم كان هو الذي يشرف على الصحافة وبطريقتين [46]:

أ- عن طريق الحكومة: تشرف على الصحافة عن طريق وزارة الإعلام، وهذه الصحف هي: "الشعب"، "النصر"، الجمهورية (وهي يوميات صباحية ناطقة بالعربية)، و"المساء" (يومية مسائية بالعربية)، "المجاهد" (يومية صباحية بالفرنسية) و"آفاق" (يومية مسائية بالفرنسية).

وهناك: "أضواء" و"المنتخب" (رياضية) وكلتاهما أسبوعيتان بالعربية، ثم "الجزائر الأحداث" (أسبوعية بالفرنسية).

ب- الصحف الصادرة عن طريق الحزب والمنظمات الجماهيرية: فهي كما يلي: "المجاهد الأسبوعي" (بالعربية) "الثورة الإفريقية" (أسبوعية بالفرنسية)، وتعتبر الصحيفتان لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني، أما صحف المنظمات الجماهيرية فهي: "أول

نوفمبر" (شهرية بالعربية) لسان حال منظمة المجاهدين، و"الوحدة" (أسبوعية بالعربية) وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وهي لسان حال اتحاد الشبيبة الجزائرية، و"الجزائرية" (شهرية بالعربية) لسان حال اتحاد النساء الجزائريات، و"الثورة والفلاح" (شهرية بالعربية) لسان حال اتحاد الفلاحين الجزائريين، و"الثورة والعمل" (أسبوعية بالعربية والفرنسية) لسان حال اتحاد العمال.

لكن تجربة الصحافة الخاصة وكثيرا ما تسمى "بالمستقلة" التي تعتبر مكسبا، -وهذا ما سنخلص إليه في الأخير- كابدت الكثير من الضغوطات و"التعسفات" السلطوية... حيث يمكن القول أن الصحافة المستقلة في الجزائر هي المجال الوحيد الذي انفلت من رقابة السلطة منذ الانفتاح الديمقراطي الذي اقره دستور 23 فبراير 1989، فهي اليوم متنفس للتعبير في مجتمع عانى كثيرا من انغلاق قنوات الاتصال الرسمية، فعندما نتكلم عن حرية التعبير في الجزائر إنما نقصد الصحافة الخاصة المكتوبة فقط، كون وسائل الإعلام الثقيلة كالتلفزيون والإذاعة لا يزالان تحت "رقابة مشددة" للسلطة، التي أعلنت صراحة أنها لن تفتح مجال السمعي البصري إلى حين تشاء... والتلفزيون لا يزال أسير لغة إعلامية أبوية فارغة، ومطنبة بمفردات الثناء على كل ما هو رسمي أو ما يسمى بـ (التلميع الدائم للسراب)، كون أن التشريعات الإعلامية في الجزائر بقي عبارة عن أفكار نظرية تتطلب واقعا سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا مناسبا حتى تستطيع أن تصل إلى مجال الاعتقاد الموضوعي بتطبيقها، فلا يعقل أن نشيد الديمقراطية وقيمها المنحدرة في الكثير من دول العالم، ثم نقول باتخاذ إجراءات مغايرة لروح هذه الأخيرة، وبالتالي نعرض الذين يقاومون من أجل سيادة أفكار حرية التعبير والرأي إلى سلسلة من الاغتيالات والمتابعات، وبالنسبة إلى المؤسسات الإعلامية إلى الغلق والتعليق والمتابعة القضائية، فقد كانت سنوات التسعينات خصوصا إعلانا لميلاد مثل هذه السلوكات التي تمثلت في الاعتقالات التي طالت نخبة من هذه الأمة [48]، فلقد تجاوزت الصحافة الخاصة سلسلة من الاعتقالات الوحشية قد ابتدأها المتطرفون والتي استمرت من عام 1993 إلى 1997 وأودت بحياة

58 صحفيا [49]، كما واجهت أيضا ومنذ أوائل التسعينيات التدخل من قبل الحكومة الـــذي تمثل في توقيف العديد من العناوين * والتي نورد منها على سبيل المثال [50]:

- ففي جانفي 1992 تم إيقاف 08 صحافيين من اليومية الناطقة باللغـــة العربيـــة "الخبر" من بينهم مدير النشر، رئيس التحرير، وهذا بسبب خبر أعتبر يمثل نداء للجـــيش لحثه على العصيان من طرف أحد زعماء الإنقاذ آنذاك.

- في 08 أوت 1992 علقت اليوميتين النـــاطقتين بالفرنســـية (la Nation – le Matin) فالأولى كانت مهمتها نشر معلومات تمس بالمصالح العليا للبلاد، أما الثانية فقد نشرت معلومات لا أساس لها من الصحة وتساهم في بث الفوضى داخل البلاد.

- أما في 09 أوت 1992 فقد تعرضت جريدة "الجزائر اليوم" إلى التعليق والسبب هذه المرة كان نشر معلومات بغية بث الذعر في نفوس المواطنين، وهو ما يتعارض مع روح المصالحة الوطنية.

- أيضا في 01 أكتوبر 1992 تم تعليق يومية "Liberté" لمدة 15 يوما والقضية كانت تتعلق بنشر إعلان مسبق عاجل لمعلومات، وهو يتعلق بأسرار لا يجوز الإفصـــاح عنها، بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نشير في هذه الفترة أن وزير الإعلام آنذاك السيد "بـــن عمر زرهوني" كان قد وجه رسالة شديدة اللهجة في 03 نوفمبر 1994 حذر فيها رجـــال الإعلام من بغية الاستمرار في تأييد الخطاب الديني المتطرف، وقد شكل هذا التدخل فـــي شؤون مهنة المتاعب محور النقاش الذي ساد لفترة معتبرة، وتساءل العديد؛ هل أن حرية التعبير في خطر أم لا؟ وجاءت الردود متناقضة، واستمر الوضع الإعلامي فـــي حالـــة تدهور مستمرة... ليصل في الأخير إلى مأزق المصادقة على تعديل قـــانون العقوبـــات (2001) حسب المهتمين بحرية الصحافة، وربما كان إعلان مرسوم حالة الطوارئ فـــي البلاد منذ 1992 ذريعة للمس بحرية الصحافة.

* المعلقات العشر: هو تعبير مجازي أطلق على الصحف التي تم تعليقها في فترة التسعينات من بينها "السلام" وكانت صحيفة ناجحة تعرضت إلى التضييق عليها في مجال الإشهار والتوزيع، كما أغلقت "الجزائر اليوم" بتهمة نشرها ما يتعارض مع القوانين، وأغلقت صحيفة "الحوار" التي أصدرتها جبهة التحرير الوطني، وصحيفة "الوجه الآخر" الساخرة، وكان من أكثر الأمور لفتا للنظر توقف "الشروق العربي" التي كانت توزع أعلى نسبة وصلت إليها صحيفة ناطقة بالعربية وتم ذلك عبر توقف المطابع عن التعامل معها رغم أنها لم تكن مدينة.

- ففي عام 2001 قام "عبد العزيز بوتفليقة" وهو الذي يعاني من تجربة مريرة مع الإعلام بإقرار مجموعة من التعديلات للقانون الجنائي – كما ذكرنا سابقا- تنص بموجبها بالسجن لمدة أقصاها عام واحد، وغرامة أقصاها (250.000) دينارا جزائريا (ما يعادل 3.200 دولا أمريكي) على من يقدم على التشهير بالرئيس، كما تعرض عقوبة مشابهة وفقا لهذه التعديلات على التشهير بالبرلمان والجيش [51]، مما نتج عنه تجسيدا محليا لهذه الإجراءات، حيث قام بعض المسؤولين باستغلال هذه القوانين القمعية الجديدة محدثة رقابة ذاتية في صفوف الصحافيين.

- ففي شهر (شباط) وفي أعقاب شكوى من وزارة الدفاع قامت الحكومة بتقديم لائحة اتهام ضذ (سليمة تلمساني) الصحفية في صحيفة الوطن اليومية (Elwatan) والتي تنشر بالفرنسية، وذلك بسب تشهيرها بالجيش في مقالة نشرتها بتاريخ 2001/12/11 تتهم فيها الشرطة العسكرية بسوء التصرف، كما تتضمن الدعوى على اسم رئيس التحرير لصحيفة الوطن (عمر بلهوشات)، كذلك قامت وزارة الدفاع بتقديم شكاوى تشهير ضد ثلاثة (03) صحفيين على الأقل وهم: علي ديلم (رسام كاريكاتير من صحيفة Liberté)، ومحمد بن شيكو (رئيس تحرير صحيفة le Matin)، ورسام الكاريكاتير أحمد هشام، حيث تم فرض عقوبة مالية تبلغ (10.000 دينارا جزائريا) ما يعادل (130 دولار أمريكي) على "علي ديلم" في قضية أخرى تقدمت بها وزارة الدفاع ضده في شهر (كانون الأول)، ليصبح بذلك أول صحفي يحاكم بموجب تعديلات القانون الجنائي، أتت هذه القضية بسبب رسم كاريكاتير للرئيس السابق "محمد بوضياف".

- وفي شهر شباط حاول المدعي العام إعادة تثبيت الحكم لمدة عام مع وقف التنفيذ والذي صدر ضد (بلهوشات) من صحيفة "الوطن" في عام 1997، لقد صدر هذا الحكم بسبب الأقوال التي صرح بها للإعلام الفرنسي يشير بها إلى احتمال مسؤولية بعض مسؤولي الحكومة عن مقتل بعض الصحفيين خلال الحرب الأهلية بين عامي 1993-1997 [52]، حيث تم في هذه الفترة إلصاق التهم لمجرد ذكر بعض الصفات، التي اعتبرتها السلطة "عبارات إهانة"، فعلى سبيل المثال قضية جريدة "الجزائر اليوم" حيث توبعت بتهمة إهانة هيئة نظامية على إثر مقال نشرته بتاريخ 14 مارس 1993 على إثر

نشرها حدث محاكمة واضع قنبلة بمركز الشرطة، التي اعتبرتها وزارة العدل والمحكمة المعنية إهانة للجهاز القضائي [53]، وبالتالي التعدي على رموز الدولة وسيادتها وهو الشيء المحضور قانونا في كل الدساتير.

كما نسجل في هذا المجال كذلك أن محكمة الجزائر قد أصدرت أحكاما بتاريخ 25 يناير 2005 من الأستاذ "علي جري" مدير نشرية يومية (الخبر)، ونائب رئيس المنظمة العربية لحرية الصحافة يقضي ستة (06) أشهر حبس غير نافذ وفرض غرامة مالية قيمتها ثلاثة (03) ملايين دينار جزائري أو ما يقابل (30 ألف أورو) في قضية رفعها وزير الداخلية "يزيد زرهوني"، وذات العقوبة صدرت في حق كل من السيد "عمر بلهوشات" مدير نشرية يومية (Elwatn) والسيدة (سليمة تلمساني) صحفية بنفس اليومية، وكذلك في نفس اليوم أصدرت محكمة الجزائر حكما ضد (علي جري) بشهرين حبسا، غير نافذ في قضية أخرى رفعها الأمين العام الأسبق لوزارة الفلاحة ووزير التنمية الريفية الحالي (رشيد بن عيسى)، كذلك تم التماس توقيف جريدة (le soir d'Algérie) الناطقة بالفرنسية لمدة ستة (06) أشهر من قبل النيابة العامة [54]، ناهيك عن الضغوطات التي تتعرض لها مختلف الصحف خاصة الصحف الخاضعة "لعطايا" الدولة من حيث المساعدات المالية والطبع، بغض النظر عن التجربة الرائدة لكل من جريدتي (الوطن) الناطقة بالفرنسية و"الخبر" اللتين تملكان مطبعة الشيء الذي يزيد في استقلاليتهما.

- هذا وقد حمل السيد "حسين زهوان" رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الوضعية التي تعاني منها الصحافة في الجزائر بأن المسؤولية تقع على المسؤولين السياسيين الذين يقول عنهم: "من واجبهم حماية الصحافة"، وفي انتظار أن تقوم السلطات السياسية في بلادنا بهذه المهمة، آثار "زهوان" عدة نقائص يعاني منها المجتمع الجزائري والصحافة بصفة خاصة "كغياب تنظيم نقابي قوي وضعف ناشطي حقوق الإنسان في الجزائر، سواء من حيث الإمكانيات أو من حيث القيم والتقاليد التي يمكنها أن تشكل سلطة معنوية يصعب على أي كان تجاوزها..." [55] مبديا استياءه لهذه الوضعية من جهة، ومن جهة أخرى دعا إلى اتحاد الصحافيين للدفاع عن مهنة الصحافة.

- إن التجربة الفتية للصحافة الخاصة (المستقلة) بالرغم من كل ما تعرضت وتتعرض له في بلد حديث العهد بالتعددية... إلا أن هذه التجربة رائدة تستحق الرعاية والاهتمام والتشجيع، والأشواط التي قطعتها هذه التجربة تجعلها مفخرة وسابقة فريدة على المستوى العربي والدول الجارة، وهذا إن دل فإنه يدل على تبلور فكر سياسي واجتماعي متطور، يحاول إعطاء الصحافة المهام الجوهرية التي ينبغي أن تقوم بها باعتبارها المرآة العاكسة للمنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيمية للمجتمع الجزائري.

هوامش الفصل الرابع

1- عزيزي عبد الرحمان: عالم الاتصال، سلسلة الدراسات الإعلامية د، م، ج الجزائر 1992 ص 97.

2- عزيزي عبد الرحمان: المرجع نفسه، ص 98.

3- فضيل دليو: وسائل الاتصال وتكنولوجياته – منشورات جامعة قسنطينة – الجزائر- 2002 ص 73.

4- إسماعيل معراف قالية: الإعلام حقائق وأبعاد د، م، ج الجزائر 1999 ص 42.

5- فضيل دليو – مرجع سابق: ص 74-75.

6- زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال د- م- ج- الجزائر 1991 ص 95.

7- إسماعيل معراف قالية: مرجع سابق ص 44-45.

8- إسماعيل قالية – مرجع سابق – ص 46.

9- فيصل دليو – مرجع سابق 2002 ص 75.

10- فضيل دليو: المرجع نفسه ص 75.

11- إسماعيل قالية: مرجع سابق ص 51.

12- فضيل دليو: مرجع سابق 2002 ص 76.

13- إسماعيل قالية: مرجع سابق ص 54.

14- إسماعيل قالية مرجع سابق ص 44.

15- BRAHIMI (BRAHIM): le droit à l'information édition 5AGE. Liberté Algérie 2002 p 36-37.

16- BRAHIM BRAHIMI : Op. Cit. p 65.

17- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- قانون الإعلام 1982 ص 24.

18- إسماعيل قالية: مرجع سابق ص 65.

19- إسماعيل قالية: المرجع نفسه ص 64-65.

20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- قانون الإعلام 1990 ص

21- الجريدة الرسمية.

22- إسماعيل قالية: مرجع سابق، ص 68-69.

23- إسماعيل قالية: المرجع نفسه، ص 69.
24- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 1990.
25- إسماعيل قالية: مرجع سابق، ص 70.
26- إسماعيل قالية: المرجع نفسه، ص 71-72.
27- قانون العقوبات – طبعة جيددة د، م، ج الجزائر 1981 ص 9.
28- مسعودي بدر الدين: استراتيجية معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، إشراف د/بولكعيبات إدريس، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص 79.
29- محمد صبحي نجم : شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم الخاص د، م، ج الجزائر ط1 ب س ص 104.
30- محمد صبحي نجم: المرجع نفسه ص 98.
31- مصطفى مرعي: الصحافة بين السلطة والسلطان – عالم الكتب – القاهرة ط1، 1980 ص 14.
32- مسعودي بدر الدين – مرجع سابق ص 79-80.
33- موقع أنترنيت: http:www:AAWSAT.com، تاريخ الزيارة 2006/03/10.
34- محمد فريد عزت: إدارة المؤسسات الإعلامية – العربي للنشر والتوزيع – مصر- 1994 – ص 28.
35- فاروق أبو زيد: مدخل في علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، مصر 1998- ص 103.
36- محمد فريد عزت: مرجع سابق ص 17.
37- موقع أنترنت www.Mondiploar.com بتاريخ الزيارة: 2006/03/10.
38- زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال د، م، ج الجزائر 1991 ص 100.
39- عزي عبد الرحمان وآخرون: مجلة عالم الاتصال، د، م، ج الجزائر 1992 ص 138-139.
40- زهير إحدادن: مرجع سابق ص 100-101.

41- نور الين بلبل: الإعلام وقضايا الساعة- دار البحث للطباعة والنشر – قسنطينة ط1- 1984- ص 52-53.

42- فاروق أبو زيد: مرجع سابق ص 62.

43- وليم إيه- روو: (ت) موسى الكيلاني : الصحافة العربية – مركز الكتب الأردني – مصر ط2 – 1987 ص 52.

44- ألبرت. ل. هستر -واي لان –ج. تو (ت) كمال عبد الرؤوف: دليل الصحفي في العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر 1992، ص 29.

45- محي الدين عميمور: الجزائر الحلم والكابوس، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ط2، 2003، ص 15.

46- الطاهر بن خرف الله: من التعددية السياسية إلى حرية الصحافة وتعددها، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، الجزائر 1991، ص 64-65.

47- موقع أنترنيت: http:www:AAWSAT.com تاريخ الزيارة 2006/03/10.

48- إسماعيل قالية: مرجع سابق، ص 74.

49- موقع أنترنيت: http\\www.CPI.ORG/SATTACKS/ARABIC: تاريخ الزيارة 2006/03/05.

50- إسماعيل قالية: مرجع سابق، ص 74-75.

51- موقع أنترنيت: http\\www.CPI.ORG/SATTACKS/ARABIC: تاريخ الزياة 2006/03/05.

52- موقع أنترنت: http://www.CPI.ORG: تاريخ الزيارة 2006/03/05.

53- M'hamed Rabeh: la presse Algérienne. 1ère édition – BATNA 2002, P 27.

54- موقع أنترنت: http\\www.ElSOHOF.com تاريخ الزيارة 2006/03/05.

55- يومية الخبر: الصادرة يوم الثلاثاء 7 فيفري 2006 عدد 4603، ص 5.

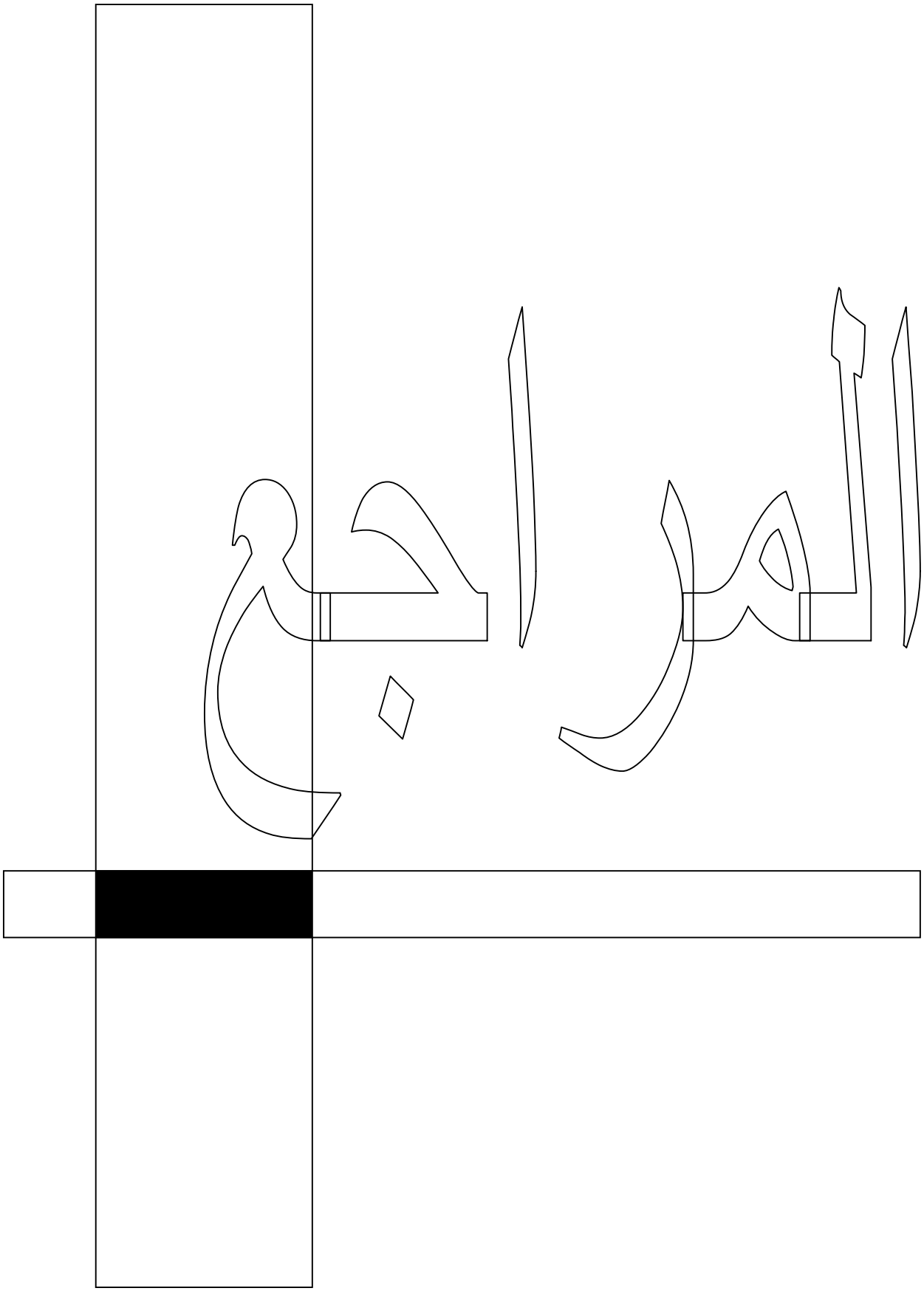
المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- طه عبد العاطي نجم: الصحافة و الحريات السياسية-دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع-مصر -ب ط -.2004

2- رشد طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية –دار الفكر العربي – مصر –ب ط – مصر –ب ط -1987.

3- محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية –عالم الكتب –مصر –ب ط - 2000.

4- محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام-د، م، ج –الجزائر –ب ط - 1983.

5- محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير –عالم الكتب –مصر –ب ط –ب ط -2000.

6- محمد عبد الحميد. السيد بهنسي: تأثيرات الصورة الصحفية –عالم الكتب للنشر والتوزيع و الطباعة –القاهرة –مصر –ط1 -.2004

7- فيصل دليو: وسائل الاتصال و تكنولوجياته –منشورات جامعية قسنطينة –الجزائر - 2002.

8- صبحي محمد نجم: شرح قانون العقوبات الجزائري –القسم الخاص –د، م، ج – الجزائر –ط 1 –ب ت.

9- مصطفى مرعي: الصحافة بين السلطة و السلطان –عالم الكتب –مصر –ط1 -1980.

10- فاروق أبو زيد: مدخل إلى علم الصحافة –عالم الكتب –مصر –ط2 -1998.

11- محمد فريد عزت: إدارة المؤسسات الإعلامية –العربي للنشر و التوزيع –مصر - 1994

12- نور الدين بليبل: الإعلام و قضايا الساعة –دار البعث للطباعة و النشر –قسنطينة – ط1 –الجزائر -.1984

13- وليم إيد –روو -(ت) موسى الكيلاني: الصحافة العربية –مركز الكتب الأردني – مصر –ط2 -1987.
14 – ألبرت –ل- هستر –واي لان –ج- تو (ت) كمال عبد الرؤوف: دليل الصحفي في العالم الثالث –الدار الدولية للنشر و التوزيع –مصر -1992.
15- محي الدين عميمور: الجزائر –الحلم و الكابوس –دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع –الجزائر –ط2 -2003.
16- بيار لاروك (ت) جوزيف عبود كبة: الطبقات الاجتماعية – منشورات عويدات – بيروت –باريس –ط2 -1980.
17- عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا السلطة –دار المعارف الجامعية –مصر-ب ط - 1990.
18- جمال غريد: الجزائر: ثنائية المجتمع و ثنائية النخبة: النخب الاجتماعية –مكتبة مدبولي –مصر –ط1 -2005.
19- عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة –دار الفجر للنشر و التوزيع –مصر –ط1 -2004.
20- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر –دار الغرب الإسلامي – ب ب –ط1 - 1997.
21- حسن بركة: أبعاد الأزمة في الجزائر –دار هومة –الجزائر –ب ط -1996.
22- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين –دار المعرفة – الجزائر –ب ط -1999.
23- سعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري –دار الهدى للطباعة و النشر –الجزائر – ب ط –
24- نصر محمد عارف: إيستمولوجيا السياسة المقارنة –المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع –لبنان –ط1 -2002.
25- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث –المؤسسة الوطنية للكتاب –الجزائر - 1984.
26- عبد اللطيف حمزة: الإعلام و الدعاية –دار الفكر العربي –بغداد –ب ط -1967.

27- جون ستوتلز: ألان جيرار (ت) : عصفور عيسى: استطلاعات الرأي العام –منشورات عويدات –بيروت –باريس –ط 2 -.1982
28- عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث –دار الفكر العربي –مصر -.1997
29- حسن حمدي: مقدمة في دراسة و أساليب الاتصال –دار الفكر العربي –مصر - 1987.
30- حسن حمدي: الاتصال و بحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري –الرياض – السعودية -.1992
31- محمد تامالت: الجزائر من فوق البركان –بدون دار نشر -.1998
32- عمر صدوق: آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة –د. م. ج -.1995
33- محمد عبد الناصر جابي: رجال مرحلة الانتقال المعطلة: النخب الاجتماعية –مكتبة مدبولي –مصر –ط1 -2005.
34- حسن قرنفل: المجتمع المدني و النخبة السياسية –إفريقيا الشرق –المغرب –ب ط - 2000.
35- علي عجوة: العلاقات العامة و الصورة الذهنية –عالم الكتب –مصر –ط3 -.1999
36- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلاقات العامة و الإعلام من منظور علم الاجتماع – المكتب الجامعي الحديث –مصر –ب ط -2003.
37- أديب خضور: البحوث الإعلامية –مطبعة خالد بن الوليد –سوريا –ط1 -.1986
38- محمود أدهم: مقدمة إلى الصحافة المصورة –مطابع الدار البيضاء -المغرب –ب ط – ب ت.
39- شاكر عبد الحميد: علم نفس الإبداع –دار غريب للطباعة للنشر و التوزيع –مصر –ب ط -1995.
40- عاطف عدلي العبد: صورة المعلم في وسائل الإعلام –دار الفكر العربي –مصر –ط 2 -2001.
41- عاطف عدلي العبد: الاتصال و الرأي العام –دار الفكر العربي –مصر –ب ط - 1993.

42- عبد الله إبراهيم –سعيد الغانمي: معرفة الآخر –المركز الثقافي العربي –لبنان –ب ت.
43- نجيب الحصاري: جدلية الأنا –الآخر –الدار الدولية للنشر و التوزيع –مصر –ط1 - 1996.
44- مندوب مظفر: التلفزيون و دوره التربوي في حياة الطفل العراقي –دار الحرية للطباعة و النشر –بغداد –ب ط -1983.
45- تيسير أبو عرجة: الإعلام العربي –دار مجدلاوي للنشر و التوزيع –مصر –ط1 - 1996.
46- حاتم بن عثمان: العولمة و الثقافة، دار النفائس –الأردن –ب ط -1999.
47- حامد عبد الله ربيع: مقدمة في العلوم السلوكية –دار الفكر العربي –مصر –ب ط - 1972.
48- عبد العزيز شرف: مقدمة في العلوم السلوكية –دار الفكر العربي –مصر –ب ط - 1972.
49- روبرت شيالديني (ت) سعد جلال: التأثير: وسائل الإقناع –دار الفكر العربي – مصر –ط 1 -1998.
50- ميلفين ل –ديظير –ساندرابول –روكتيش (ت): كمال عبد الرؤوف: نظريات وسائل الإعلام –الدار الدولية للطباعة و النشر و التوزيع –ط 1 –القاهرة -1993.
51- زكريا بن صغير: الحملات الانتخابية –دار الخلدونية للنشر و التوزيع –الجزائر – ب ط -2004.
52- ربحي مصطفى عليان: عدنان محمد الطابوسي: الاتصال و العلاقات العامة –دار صفاء للنشر و التوزيع –الأردن –ط1 -2005.
53- محمد عبد الرحمن الحضيف: كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ -مكتبة العبيكات – السعودية – ط 2 -1998.
54- جان جبران كرم: مدخل إلى لغة الإعلام –دار الجيل –لبنان –ط 2 -1986.
55- محمد سعيد السيد: إنتاج الأخبار في الراديو و التلفزيون –عالم الكتب –مصر – ب ط –ب ت.
56- محمد فريد عزت: دراسات في فن التحرير الصحفي في ضوء معالم قرآنية –د .م .ج.

57- محمود السيد: الصحافة المشبوهة –مركز الحضارة العربية –القاهرة –مصر –ب ط - 2000.
58- حسن عماد مكاوي: الاتصال و نظرياته المعاصرة –الدار المصرية اللبنانية –مصر – ب ط -1998.
59- إسماعيل معراف قالية: الإعلام: حقائق و أبعاد –د. م. ج –الجزائر -1999.
60- ت. ب. بوتومور (ت) جورج جحا: النخبة و المجتمع –المؤسسة العربية للدراسات والنشر –بيروت –لبنان –ط 1 -1972.
61- زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال –د. م. ج –الجزائر -1991.
62- محمد بن عبد القادر حاتم: الإعلام و الدعاية –مكتبة الانجلو مصرية –القاهرة –مصر -1972.
63- عبد العزيز شرف: الأساليب الغنية في التحرير الصحفي –دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع –مصر -2000.
64- بومدين بوزيد: الوجه الباطني للاستبداد و التسلط – مركز دراسة الوحدة العربية – بيروت –لبنلن -2004.
65- محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد و معاييره –مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان -2004.
66- محمد جمال باروت: خلاصة تنفيذية -مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت – لبنان -2004.
67- سيد ياسين: مستقبل المجتمع العربي - مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت – لبنان –ط1 -1992.
68- الطاهر لبيب: صورة الآخر: العربي ناظرا و منظورا إليه - مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت – لبنان –ط1 -1999.
69- محمد سعيد العشماوي: الإسلام السياسي –موفم للنشر –الجزائر -1990.
70- سلاطنية بلقاسم و آخرون: المجتمع العربي –منشورات جامعة منتوري –قسنطينة - 1999.

71- عبد الله جاب الله: الانتخابات بين الأمل في التغيير و عقبة التقصير و التزوير –ب د –ب ط –الجزائر -2004.
72- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي –د. م. ج –الجزائر -.1990
73- إحسان عسكر: الخبر و مصادره –عالم الكتب –مصر –ب ط –ب س.
74- حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح –مركز الدراسات الوحدة العربية –بيروت –لبنان – ط 01 -.2004
75- محمود الفضيل: مفهوم الفساد و معاييره –مركز الدراسات الوحدة العربية –بيروت – لبنان –ط 01 -.2004
76- حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين -مركز الدراسات الوحدة العربية – بيروت –لبنان –ط 01 -.2000
77- حيدر إبراهيم علي: تجديد الاستبداد في الدول العربية –مركز الدراسات الوحدة العربية –بيروت –لبنان -2004.

ب- القواميس و الموسوعات و المعاجم:

1- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية –مكتبة لبنان –بيروت -1993.

2- أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية –مكتبة لبنان ناشرون –بيروت -2004.

3- جميل صليبا: المعجم الفلسفي. ج1 –الشركة العالمية للكتاب –لبنان -.1994

4- جيوفر روبيرتز و ألستر إدواردس: المعجم الحديث للتحليل السياسي –الدار العربية للموسوعات –لبنان –ط 1 -1999.

5- عبد الرحمن العيسوي: موسوعة ميادين علم النفس. ج7 –دار الراتب الجامعية –لبنان – ط 1 -2004.

6- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة. ج 1 –المؤسسة العربية للدراسات و النشر – بيروت –ط 2 -1993.

7- فراس البيطار: الموسوعة السياسية و العسكرية. ج1 –دار أسامة للنشر و التوزيع – الأردن –ب ط -2003.

8- محمد منير حجاب: المعجم الإعلامي –دار الفكر للنشر و التوزيع –مصر – ط1 - 2004.

9- ميشال مان (تعريب): عادل مختار هواري –سميد عبد العزيز مصلوع: قاموس العلوم الاجتماعية –الدار المعرفية –مصر –ب ط -1999.

ج- القوانين و الموائيق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –ميثاق 1976 –الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –دستور 1976 –الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –قانون الإعلام 1982– الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –دستور فبراير 1989 – الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –قانون الإعلام 1990 – الجزائر.
- المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام: حوارات حول الثورة –ج 3 –طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية -1986 –الجزائر.
- قانون العقوبات: طبعة جديدة –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر -1981.
- وزارة الإعلام و الثقافة: خطب الرئيس بومدين –ج 2 –طبع البحث –الجزائر -1970.
- وزارة المجاهدين: نداء أول نوفمبر 1954: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث –الجزائر.

د- الرسائل الجامعية:

- أحمد بن مرسلي: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية –دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين 1965 -1978 –أطروحة دكتوراه دولة في الإعلام و الاتصال – جامعة الجزائر -1994.
- أحمد طعيمة: أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر -98 -98.
- بدر الدين مسعودي: إستراتيجية معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية –جامعة قسنطينة -2004 -2005.
- رقية بوسنان: صورة الولايات المتحدة في الصحافة العربية بعد 11 سبتمبر –مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام الإسلامي –جامعة قسنطينة -2005 -2006.

هـ- الدوريات و المجلات:

- بوكرا إدريس: الاقتراع النسبي و أثره على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر –مجلة الفكر البرلماني –العدد 9 -2005.
- مسعود شيهوب: الرقابة على دستورية القوانين –النموذج الجزائري –مجلة الفكر البرلماني –العدد 9 -2005.
- رياض الصيداوي: الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر –مجلة المستقبل العربي –عدد 245 -1999.

- علي محمد فخرو: حول الديمقراطية في البلدان العربية - مجلة المستقبل العربي - 1998.
- مزياني فريدة: سلطات رئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية –مجلة الآداب و العلوم الإنسانية –قسنطينة –الجزائر –عدد 4 -2004.
- محمد المنحزنجي: العلاج بالتصور –مجلة العربي –الكويت –العدد 508 -2001.
- مجلة عالم الاتصال: سلسلة الدراسات الإعلامية –د. م. ج –الجزائر -1992.
- قداري حرز الله: مفهوم الحكم الراشد –مجلة الفكر البرلماني –الجزائر –عدد 08 - 2005.
- أحمد أبو زيد: اليمين القديم و مستقبل التيار المحافظ –مجلة العربي -الكويت –عدد 563 -2005.

و- الجرائـــــد:

- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2002/1/7 –العدد 3412.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2002/4/9 –العدد 3490.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2002/7/17 –العدد 3568.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2002/10/24 –العدد 3646.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2003/2/8 –العدد 3724.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2003/5/18 –العدد 3802.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2003/8/25 –العدد 3880.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2003/11/4 –العدد 3958.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2004/3/17 –العدد 4036.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2004/6/24 –العدد 4114.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2004/9/04 –العدد 4182.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2004/12/12 –العدد 4265.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2005/4/25 –العدد 4378.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2005/7/04 –العدد 4456.

- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2005/10/12 –العدد 4534.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2006/02/07 –العدد 4603.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2006/4/05 –العدد 4670.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2006/05/03 –العدد 4693.
- الخبر: يومية مستقلة –الصادرة بتاريخ: 2005/03/17 –العدد 4345.

- الشروق اليومي: إخبارية وطنية –الصادرة بتاريخ: 2004/01/22 –العدد 981.
- الشروق اليومي: إخبارية وطنية –الصادرة بتاريخ: 2006/2/4 –العدد 1601.
- الشروق اليومي: إخبارية وطنية –الصادرة بتاريخ: 2006/04/20 –العدد 1359.

- جريدة البيان –الإمارات العربية -2002/04/03.
- حوادث الخبر –ملحق أسبوعي شامل يصدر عن شركة "الخبر": الصادرة بتاريخ: 2005/11/07 –العدد 80.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A- Livres :

1- Armand Mattelart : La communication –monde –histoire des idées et de stratégies –série histoire contaeporaires –édition la découverte –paris 1992.

2- Brahimi Brahim : Le droit à l'information –édition SAEC –Liberté –Algérie -2002.

3- Jean Piaget –Barbel Inhehder : L'image chez l'enfant –presse universitaire de France -1966 –France.

4- Haralambos Micheal : Socilogy : New directions –England –causes way press –1985.

5- Mhamed Rabeh: La presse Algérienne – 1ère édition –Batna -2002.

6- Micheal Denis : Image et cognition –presse universitaire de France -2ème édition -1989 –Paris.

7- Mostefaoui Belkacem : L'usage des media en question –O.P.U Algérie -1982.

8- Pierre Albert : La presse –collection Que sais je ? –P.U.F.

9- Rouadjia Ahmed : Les frères et la mosquée : enquête sur le mouvement Islamiste en Algérie –édition Bouchene –Algérie -1991.

B- Encyclopédies, dictionnaires et périodiques

- Encyclopaedia Britannica : a new surrey of universal knowledge- V12.

- Grand Larousse Universal- tom 8.

- Grand Larousse de la langue française- T 5 –librairie Larousse –paris -1982.

C- Sites Internet

- www.alwatan.com
- www.razgat.com
- www.elkhabar.com
- www.aawsat.com
- www.cpi.org
- www.mondiploar.com

الملاحق

1- استمارة تحليل المضمون.
2- نماذج عن عينة الدراسة.
3- ملخص للدراسة باللغتين
(إنجليزية، فرنسية)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري –قسنطينة-

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم علوم الإعلام و الاتصال

استمارة تحليل مضمون رقم: [ ]

صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية

دراسة وصفية تحليلية –يومية "الخبر" نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص وسائل الإعلام و المجتمع

إعداد الطالب:

بن عيسي الشيـــــــخ

إشراف الأستاذ:

د/ إدريس بولكعيبات

السنة الجامعية 2005 – 2006

استمارة تحليل المضمون للفصل الخامس (صورة السلطة في صحيفة "الخبر")

(1): جدول عام يبين تكرارات موضوعات السلطة على الصفحات

الصفحة / مفردات العينة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	∑
1																									
2																									
3																									
∑																									

(2): جدول عام يبين تكرارات فئة السلطة على الصفحات

السلطة / مفردات العينة	التنفيذية	القضائية	التشريعية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(3): جدول يبين تكرار فئة السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية / مفردات العينة	البلديات	المجالس البلدية	المجالس الولائية	الوزارات	القوى الأمنية	الحكومة	رئاسة الجمهورية	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(4): جدول يبين تكرار فئة السلطة القضائية

السلطة القضائية / مفردات العينة	المجلس الأعلى للقضاء	المحاكم	المجالس القضائية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(5): جدول يبين تكرار فئة السلطة التشريعية

السلطة التشريعية / مفردات العينة	مجلس الأمة	المجلس الشعبي الوطني	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(6): جدول عام يبين تكرارات فئة الموالاة على الصفحات

الموالاة / مفردات العينة	أحزاب التحالف	المجتمع المدني	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(7): جدول عام يبين تكرار فئة أحزاب التحالف

الأحزاب / مفردات العينة	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي	حركة مجتمع السلم (حمس)	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(8): **جدول يبين تكرار فئة المجتمع المدني**

المجتمع المدني / مفردات العينة	جمعيات	منظمات	نقابات	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(9): **جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة السلطة**

السلطة / مفردات العينة	التنفيذية	التشريعية	القضائية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(10): **جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة الموالاة**

الموالاة / مفردات العينة	أحزاب التحالف	المجتمع المدني	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(11): **جدول عام يبين توزيع المساحة على موضوعات السلطة**

الموضوعات / مفردات العينة	السلطة	الموالاة	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(12): **جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة السلطة**

السلطة / مفردات العينة	التنفيذية	القضائية	التشريعية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(13): **جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة الموالاة**

الموالاة / مفردات العينة	أحزاب التحالف	المجتمع المدني	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(14): جدول يبين مساحة أحزاب التحالف

أحزاب التحالف / مفردات العينة	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي	حركة مجتمع السلم (حماس)	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(15): **جدول يبين مساحة المجتمع المدني**

المجتمع المدني / مفردات العينة	جمعيات	منظمات	نقابات	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(16): جدول عام يبين توزيع القيم على موضوعات السلطة

القيم / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													

Σ												

(17): جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة التنفيذية

القيم / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													
Σ													

(18): جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة القضائية

القيم / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													
Σ													

(19): جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة التشريعية

السلطة التشريعية / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													
Σ													

(20): جدول يبين توزيع القيم على فئة الموالاة

الموالاة / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(21): جدول يبين توزيع القيم على فئة أحزاب التحالف

أحزاب التحالف / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(22): جدول يبين توزيع القيم على فئة المجتمع المدني

المجتمع المدني / مفردات العينة	المساواة	الإنجاز	العدل	التضامن	المصداقية	الوطنية	الفساد	التسلط	معاداة الديمقراطية	المحسوبية	الجهل بالمشاكل	التضليل	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(23): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على موضوعات السلطة

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(24): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على فئة السلطة

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(25): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على الموالاة

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(26): جدول يبين توزيع فئة الشكل على أحزاب التحالف

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(27): جدول يبين توزيع فئة الشكل على المجتمع المدني

فئة الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(28): جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على فئة السلطة

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(29): جدول يبين توزيع فئة المصدر على السلطة التنفيذية

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(30): جدول يبين توزيع فئة المصدر على السلطة القضائية

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(31): جدول يبين توزيع فئة المصدر على السلطة التشريعية

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(32): جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على فئة الموالاة

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(33): جدول يبين توزيع فئة المصدر على أحزاب التحالف

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(34): جدول يبين توزيع فئة المصدر على المجتمع المدني

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

استمارة تحليل المضمون للفصل السادس (صورة المعارضة في صحيفة "الخبر")

(1): جدول عام يبين تكرارات موضوعات المعارضة على الصفحات

الصفحة / مفردات العينة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	∑
1																									
2																									
3																									
∑																									

(2): جدول عام يبين تكرارات فئة المعارضة على الصفحات

المعارضة / مفردات العينة	الأحزاب	المجتمع المدني	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(3): جدول يبين تكرار فئة الأحزاب

الأحزاب / مفردات العينة	اليمينية	اليسارية	الإسلامية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(4): جدول عام يبين تكرار فئة المجتمع المدني

المجتمع المدني / مفردات العينة	منظمات	نقابات	جمعيات	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(5): جدول عام يبين تكرار فئة النقابات

النقابات / مفردات العينة	العمال	الأساتذة	المحامون	أخرى	المجموع
1					
2					
3					
∑					

(6): جدول عام يبين تكرار فئة الجمعيات

الجمعيات / مفردات العينة	ثقافية	علمية	رياضية	أخرى	المجموع
1					
2					
3					
∑					

(7): جدول عام يبين تكرار فئة المنظمات

المنظمات / مفردات العينة	حقوق الإنسان	نسوية	أخرى	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(8): جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة الأحزاب

الأحزاب / مفردات العينة	اليمينية	اليسارية	الإسلامية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(9): جدول عام يبين تكرارات الصورة الفتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة المجتمع المدني

المجتمع المدني / مفردات العينة	منظمات	نقابات	جمعيات	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(10): جدول عام يبين توزيع المساحة على موضوعات المعارضة

المعارضة / مفردات العينة	الأحزاب	المجتمع المدني	المجموع
1			
2			
3			
∑			

(11): جدول يبين توزيع المساحة على فئة الأحزاب

الأحزاب / مفردات العينة	اليمينية	اليسارية	الإسلامية	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(12): جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة المجتمع المدني

المجتمع المدني / مفردات العينة	منظمات	نقابات	جمعيات	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(13): جدول يبين توزيع المساحة على فئة المنظمات

المنظمات / مفردات العينة	حقوق الإنسان	نسوية	أخرى	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(14): جدول يبين توزيع المساحة على فئة الجمعيات

الجمعيات / مفردات العينة	ثقافية	علمية	رياضية	أخرى	المجموع
1					
2					
3					
∑					

(15): جدول يبين توزيع المساحة على فئة النقابات

الجمعيات / مفردات العينة	العمال	الأساتذة	المحامون	أخرى	المجموع
1					
2					
3					
∑					

(16): جدول عام يبين توزيع القيم على موضوعات المعارضة

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	النضال من أجل السلطة	كشف أخطاء سيادة القانون	حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بيادق السلطة	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(17): جدول عام يبين القيم على فئة الأحزاب

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	النضال من أجل سيادة القانون كشف أخطاء السلطة	النضال من أجل حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بيادق السلطة	المجموع
1												
2												
3												
∑												

(18): جدول يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب اليمينية

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	النضال من أجل سيادة القانون كشف أخطاء السلطة	النضال من أجل حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بيادق السلطة	المجموع
1												
2												
3												
∑												

(19): جدول يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب اليسارية

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	النضال من أجل سيادة القانون كشف أخطاء السلطة	النضال من أجل حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بيادق السلطة	المجموع
1												
2												
3												
∑												

(20): جدول يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب الإسلامية

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	كشف أخطاء السلطة	سيادة القانون النضال من أجل	حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بياذق السلطة	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(21): جدول عام يبين توزيع القيم على فئة المجتمع المدني

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	كشف أخطاء السلطة	سيادة القانون النضال من أجل	حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بياذق السلطة	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(22): جدول يبين توزيع القيم على فئة النقابات

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	كشف أخطاء السلطة	سيادة القانون النضال من أجل	حمل مشروع حقيقي للتغيير (البديل)	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بياذق السلطة	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(23): جدول يبين توزيع القيم على فئة الجمعيات

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	النضال من أجل كشف أخطاء السلطة	النضال من أجل سيادة القانون (البديل)	حمل مشروع حقيقي للتغيير	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بيادق السلطة	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(24): جدول يبين توزيع القيم على فئة المنظمات

القيم / مفردات العينة	وضوح الأفكار	اليد النظيفة	النضال من أجل الديمقراطية	النضال من أجل كشف أخطاء السلطة	النضال من أجل سيادة القانون (البديل)	حمل مشروع حقيقي للتغيير	التلاعب	الاستغلال	الوصولية	الكذب	الوجود الشكلي	بيادق السلطة	المجموع
1													
2													
3													
∑													

(25): جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على موضوعات المعارضة

الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(26): جدول يبين توزيع فئة الشكل على فئة الأحزاب

الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(27): جدول يبين توزيع فئة الشكل على فئة المجتمع المدني

الشكل / مفردات العينة	الخبر	التقرير	التعليق	الحديث	الريبورتاج	الصورة الفوتوغرافية	الكاريكاتير	المجموع
1								
2								
3								
∑								

(28): جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على موضوعات المعارضة

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(29): جدول يبين توزيع فئة المصدر على فئة الأحزاب

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

(30): جدول يبين توزيع فئة المصدر على فئة المجتمع المدني

فئة المصدر / مفردات العينة	الوكالات	المراسلون	الفاعلون	المجموع
1				
2				
3				
∑				

فهرس الجداول

جداول الفصل الخامس: **صورة السلطة في صحيفة "الخبر"**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1) :	جدول عام يبين تكرارات موضوعات السلطة على الصفحات	
(2) :	جدول عام يبين تكرارات فئة السلطة على الصفحات	
(3) :	جدول يبين تكرارات فئة السلطة التنفيذية.	
(4) :	جدول يبين تكرارات فئة السلطة القضائية.	
(5) :	جدول يبين تكرارات فئة السلطة التشريعية.	
(6) :	جدول عام يبين تكرارات فئة الموالاة على الصفحات.	
(7) :	جدول عام يبين تكرارات فئة أحزاب التحالف.	
(8) :	جدول عام يبين تكرارات فئة الموالاة على الصفحات.	
(9) :	جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة السلطة	
(10) :	جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة الموالاة.	
(11) :	جدول عام يبين توزيع المساحة على موضوعات السلطة	
(12) :	جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة السلطة	
(13) :	جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة الموالاة	
(14) :	جدول يبين مساحة أحزاب التحالف	
(15) :	جدول يبين مساحة المجمع المدني	
(16) :	جدول عام يبين توزيع القيم على موضوعات السلطة.	
(17) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة التنفيذية.	
(18) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة القضائية.	
(19) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة السلطة التشريعية	

ـــــــ الجداول

(20) :	جدول عام يبين توزيع القيم على فئة الموالاة	
(21) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة أحزاب التحالف	
(22) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة المجتمع المدني	
(23) :	جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على موضوعات السلطة.	
(24) :	جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على فئة السلطة.	
(25) :	جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على فئة الموالاة.	
(26) :	جدول يبين توزيع فئة الشكل على أحزاب التحالف.	
(27) :	جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على المجتمع المدني.	
(28) :	جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على فئة السلطة	
(29) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على السلطة التنفيذية.	
(30) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على السلطة القضائية.	
(31) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على السلطة التشريعية.	
(32) :	جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على فئة الموالاة.	
(33) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على أحزاب التحالف.	
(34) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على المجتمع المدني.	

جداول الفصل السادس: صورة المعارضة في صحيفة "الخبر"

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1) :	جدول عام يبين تكرارات موضوعات المعارضة على الصفحات	
(2) :	جدول عام يبين تكرارات فئة المعارضة على الصفحات	
(3) :	جدول يبين تكرارفئة الأحزاب.	
(4) :	جدول عام يبين تكرار فئة المجتمع المدني.	
(5) :	جدول عام يبين تكرار فئة النقابات.	
(6) :	جدول عام يبين تكرار فئة الجمعيات.	

ـــــــ الجداول

(7) :	جدول عام يبين تكرار فئة المنظمات.	
(8) :	جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة الأحزاب.	
(9) :	جدول عام يبين تكرارات الصورة الفوتوغرافية في الصفحة الأولى في فئة المجتمع المدني.	
(10) :	جدول عام يبين توزيع المساحة على موضوعات المعارضة.	
(11) :	جدول يبين توزيع المساحة على فئة الأحزاب.	
(12) :	جدول عام يبين توزيع المساحة على فئة المجتمع المدني.	
(13) :	جدول يبين توزيع المساحة على فئة المنظمات.	
(14) :	جدول يبين توزيع المساحة على فئة الجمعيات.	
(15) :	جدول يبين توزيع المساحة على فئة النقابات.	
(16) :	جدول عام يبين توزيع القيم على موضوعات المعارضة.	
(17) :	جدول عام يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب.	
(18) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب اليمينية.	
(19) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب اليسارية.	
(20) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة الأحزاب الإسلامية.	
(21) :	جدول عام يبين توزيع القيم على فئة المجتمع المدني.	
(22) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة النقابات.	
(23) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة الجمعيات.	
(24) :	جدول يبين توزيع القيم على فئة المنظمات.	
(25) :	جدول عام يبين توزيع فئة الشكل على موضوعات المعارضة.	
(26) :	جدول يبين توزيع فئة الشكل على فئة الأحزاب.	
(27) :	جدول يبين توزيع فئة الشكل على فئة المجتمع المدني.	
(28) :	جدول عام يبين توزيع فئة المصدر على موضوعات المعارضة.	

ـــــــ الجداول

(29) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على فئة الأحزاب.	
(30) :	جدول يبين توزيع فئة المصدر على فئة المجتمع المدني.	

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1-1- تحديد المشكلة	
1-2- أهمية الموضوع و أسباب اختياره	
1-3- أهداف الدراسة	
1-4- الدراسات السابقة	
1-5- الفروض	
1-6- الأنموذج الإرشادي (Paradigm)	
1-7- المنهج	
1-8- تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات	
1-9- مجال الدراسة	
1-10- صفات العينة	
1-11- كيفية تحليل البيانات.	
هوامش الفصل الأول.	
الفصل الثاني: بناء الصورة	
2-1- مفهوم الصورة الذهنية	
2-2- الأبعاد النفسية و الاجتماعية للصورة الذهنية	
2-3- برامج الصورة	
2-3-1- الصورة المرغوبة	
2-3-2- مبادئ التخطيط للصورة المرغوبة	
2-3-3- وسائل تكوين الصورة المرغوبة	
2-4- الصحافة و الصورة	

الموضوعات

2-5- صورة المترشح السياسي	
هوامش الفصل الثاني.	
الفصل الثالث: تطور النظام السياسي في الجزائر	
3-1- مفهوم الطبقة السياسية	
3-2- مرحلة تشكل طبقة حاكمة في الجزائر	
3-2-1- أولوية العسكري على السياسي	
3-2-2- انقلاب داخل الطبقة أو الانتقال من حكم فردي إلى آخر	
3-3- دستور 1976 و إقامة نظام مغلق للحكم	
3-3-1- دور مهيمن للجيش	
3-3-2- حزب وحيد لصناعة الإيديولوجيا	
3-3-3- منظمات لتبليغ الخطاب	
3-3-4- الدعاية	
3-4- مخاض الانتقال إلى نظام مفتوح	
3-4-1- أحداث أكتوبر 1988 و بروز المعارضة	
3-4-2- دستور فبراير 1989	
هوامش الفصل الثالث	
الفصل الرابع: الصحافة في الجزائر	
4-1- صحافة ما بعد الاستقلال	
4-2- صحافة الالتزام	
4-3- مهنة الصحافة و التشريعات	
4-4- مشاكل الصحافة في الجزائر	
4-4-1- مشاكل الطبع	
4-4-2- مشكل شبكة التوزيع	
4-4-3- مشكل الإعلان	

الموضوعات

4-5- تجربة الصحافة الخاصة	
هوامش الفصل الرابع	
الفصل الخامس: صورة السلطة في صحيفة "الخبر"	
هوامش الفصل الخامس	
الفصل السادس: صورة المعارضة في صحيفة "الخبر"	
هوامش الفصل السادس	
النتائج العامة للدراسة	
المراجع	
الملاحق	